أجهزة تنظيم المجتمع
فى
الخدمة الإجتماعية

الدكتور
هناء حافظ بدوى
الأستاذ المساعد بقسم تنظيم المجتمع
المعهد العالى للخدمة الإجتماعية
بالأسكندرية

الدكتور
هالة مصطفى السيد
مدرس بقسم تنظيم المجتمع
المعهد العالى للخدمة الإجتماعية
بالأسكندرية

BP
BEHERA PRESS
مطبعة البحيرة
٠٤٥/٣٣٥١٨٦٥

أجهزة تنظيم المجتمع
فى
الخدمة الإجتماعية

الدكتور
هناء حافظ بدوى
الأستاذ المساعد بقسم تنظيم المجتمع
المعهد العالى للخدمة الإجتماعية
بالأسكندرية

الدكتور
هالة مصطفى السيد
مدرس بقسم تنظيم المجتمع
المعهد العالى للخدمة الإجتماعية
بالأسكندرية



٠٤٥/٣٣٥١٨٦٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿... رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَداً﴾

صدق الله العظيم

(سورة الكهف الآية ١٠)

مقدمة :

الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية حديثة وليدة القرن العشرين وبالرغم من حداثة هذه المهنة فلقد تمكنت من أن تُكَوِّن لنفسها قاعدة نظرية علمية وأساليب فنية متقدمة ، وإن كانت تحاول أيضاً الوصول إلى تكوين نظريات وقوانين ونماذج دقيقة نسبياً خاصة بها .

ولقد حددت مهنة الخدمة الاجتماعية طرقاً أساسية ثلاثية للعمل مع الإنسان والنهوض به وقائياً وإنشائياً وعلاجياً وذلك في مستوياته المختلفة (الفرد – الجماعة – المجتمع) ولقد استمدت الخدمة الاجتماعية الطرق الثلاثة من طبيعة الحياة الإنسانية التي تتميز بأوجه واضحة المعالم هي حياة الإنسان كعضو قائم بذاته ، حياته كعضو في جماعة ، ثم حياته كعضو ومواطن في المجتمع .

ويعتبر العمل مع المجتمعات – تنظيم المجتمع – من أحدث طرق المهنة إذا لم يعترف به كمنهج إلا منذ عام ١٩٤٦.

وتنظيم المجتمع كطريقة أساسية للخدمة الاجتماعية هي ضرورة مرحلية للمجتمعات الحديثة للتصدي لمشكلات المجتمعات المتزايدة إذ يقع عليها العبء الأكبر في تحقيق التنمية والرفاهية خصوصاً بعد أن أصبح رفع مستوى المعيشة في العالم من أهم وأصعب المسئوليات في العصر الحديث .

وهذه الطريقة لا تتعامل مع الجمهور مباشرة مثل طريقة خدمة الفرد وطريقة خدمة الجماعة ولكنها تتعامل معه بطريقة غير مباشرة من خلال المنظمات والمؤسسات الاجتماعية والقيادات ، وهذه الطريقة تعمل على التنسيق بين جهود المنظمات ورفع مستوى خدماتها أو تعديلها أو إدخال خدمات جديدة على المجتمع لتساير التطور في الاحتياجات المجتمعية ، وتعمل طريقة تنظيم المجتمع على إيجاد التركيب الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي الذي يجعل من المجتمع مجالاً صالحاً لنمو أفراده وجماعاته ومؤسساته نمواً يؤدى إلى زيادة إمكانياته لتحقيق الرفاهية للمواطنين .

ويحتم ذلك على أخصائي تنظيم المجتمع أنه إذا كان يستهدف معاونة المجتمع المحلى على إشباع حاجاته الأساسية وحل المشكلات التي تواجهه أن

يقضى معظم وقته في التعامل مع المنظمات والمؤسسات التي يفترض قيامها لـــه بإشباع هذه الاحتياجات وحل تلك المشكلات ولكي ينجح في هذا فلابد أن يكتـــسب فهماً عميقاً لأجهزة ومنظمات المجتمع التي يعمل معها أو من خلالها و أن يكتسب مهارة فائقة في استخدام أساليب التأثير على تلك المنظمات (الأجهـــزة) وإحـــداث تغييرات في سياساتها وممارساتها .

هذا الكتاب محاولة علمية نقدمها لطلاب البكالوريوس وذلك للمساهمة في الاستفادة من دراسة أجهزة طريقة تنظيم المجتمع ، مفهومها وأنواعهـــا وأهـــدافها وتكوينها كمدخل نظري لأخصائي تنظيم المجتمع لفهم الأجهزة التي يتم من خلالها الممارسة المهنية بطريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية .

حيث يتناول الفصل الأول مراحل تطور طريقة تنظيم المجتمع في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفى المجتمع المصري حيث يعرض التطور من خلال أربعة مراحل هي : مرحلة التنسيق ، مرحلة التخطيط ، مرحلة التنمية ، مرحلـــة الدفاع .

أما الفصل الثاني فنقدم فيه مدخل لدراسة الأجهزة في تنظيم المجتمع مـــن حيث أهدافها وأنواعها ، تكوينها ، مقوماتها ووسائل تمويلها ، وفى الفصل الثالث ندرس الأجهزة الأساسية في تنظيم المجتمع والتي تتمثل في كل من الاتحاد العـــام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤســـسات الأهليـــة والاتحادات النوعية للجمعيات والمؤسسات الأهلية ويعرض أيـــضاً هـــذا الفـــصل المقارنة بين الاتحادات العامة والنوعية والإقليمية .

أما عن ممارسات طريقة تنظيم المجتمع في الأجهـــزة المعاونـــة والتـــي اشتملت على ثلاثة نماذج من الأجهزة المعاونة . ففي الفصل الرابع يعرض سجل تبادل المعلومات من حيث أغراضه ، مصادر تمويلـــه ، البنـــاء التنظيمـــي لـــه واختصاصاته ونظام العمل به ، أما الفصل الخـــامس يعـــرض صـــندوق إعانـــة الجمعيات والمؤسسات الأهلية من حيـــث مفهومـــه ، تـــشكيل مجلـــس إدارتـــه واختصاصاته وموارده المالية ، والفصل السادس يعرض مراكز ومكاتب التطوع من حيث مفهوم التطوع وأهميته في تنظيم المجتمع وأهدافه ثم يعـــرض مراكـــز

ومكاتب التطوع من حيث مفهومها ، أهدافها ، خطوات العمل بها و الوسائل التي تستخدمها في تحقيق أهدافها .

أما الفصل السابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر فقد خصصت لدراسة ممارسة طريقة تنظيم المجتمع في الأجهزة الثانوية والتي اشتملت على نماذج خمسة من الأجهزة الثانوية حيث مكاتب خدمة المواطنين تطورها وبناؤها التنظيمي واختصاصاتها والمجالس الشعبية المحلية بنظام الإدارة المحلية في المجتمع المصري من خلال دراسة مفهوم الإدارة المحلية أهدافها وفلسفتها واختصاصات وحدات الحكم المحلي ودور أخصائي تنظيم المجتمع في المجالس الشعبية المحلية ، والمجلس القومي للأمومة والطفولة من حيث نشأته ووظائفه الأساسية واختصاصاته والصندوق الاجتماعي للتنمية وكذلك جهاز بناء وتنمية القرية .

أما الفصل الثاني عشر فقد خصص لدراسة الاتجاهات الحديثة لطريقة تنظيم المجتمع في كل من أمريكا ومصر ثم يناقش التوطين في الخدمة الاجتماعية كأحد الاتجاهات المعاصرة لممارسة تنظيم المجتمع في مصر من حيث مفهومه والعوامل التي تساعد على نجاحه .

أما الفصل الأخير يتناول دراسة بعض الحالات التطبيقية في تنظيم المجتمع لدعم إعداد الممارس المهني من خلال الخبرات المستفادة من هذه الحالات.

ولقد ساهمت الدكتورة هالة مصطفى المدرس بقسم تنظيم المجتمع بالمعهد في هذا الكتاب وذلك بإعداد الفصل الأول الخاص بمراحل تطور طريقة تنظيم المجتمع والفصل الثالث الخاص بالأجهزة الأساسية في تنظيم المجتمع والفصل الخامس الخاص بصندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، والفصل السادس الخاص بمراكز ومكاتب التطوع .

والكتاب الذي نقدمه للقارئ اليوم يهدف إلى إيجاد إطار نظري محدد لممارسة أخصائي تنظيم المجتمع في أجهزة ومجالات الخدمة الاجتماعية لطريقة تنظيم المجتمع .

ويسعدني أن يجد طلاب الخدمة الاجتماعية في هذا البحث العلمي المتواضع بعض الإضافات والتحليلات التي نعتقد أنها تهمهم في ممارساتهم الميدانية .

ونسأل الله العلى القدير دوام أن نكون قد وفقنا بهذا في خدمة مهنتنا ومجتمعنا .

الأستاذ الدكتور

هناء حافظ بدوى

الإسكندرية سبتمبر ٢٠١٠

الفصل الأول*

مراحل تطور طريقة تنظيم المجتمع

مقدمة.

أولاً: مراحل تطور طريقة تنظيم المجتمع فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: مراحل تطور طريقة تنظيم المجتمع في مصر.

---

* هذا الفصل من إعداد/ د. هالة مصطفى- مدرس بقسم تنظيم المجتمع- المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية.

مقدمة:

تُعد طريقة تنظيم المجتمع من أكثر طرق الخدمة الاجتماعية حركة وتطويراً، لأنها تتعامل مع قضايا ومشكلات المجتمع المعاصر وتمارس من خلال أجهزة محلية وقومية سواء كانت حكومية أو غير حكومية- فضلاً عن الجماعات والتنظيمات الرسمية الأخرى، لتصل من خلال ذلك إلى تحقيق تنمية المجتمع ككل .

ولذلك اتجهت طريقة تنظيم المجتمع في الآونة الأخيرة إلى إحداث تغييرات جذرية في مبادئها واستراتيجياتها وأدوار ممارسيها، شأنها في ذلك شأن بقية المهن الأخرى التي تسعى إلى التحديث والتغيير.

ولقد شهدت ممارسة طريقة تنظيم المجتمع تطوراً مستمراً، حيث تأخذ هذه التطورات باتجاهات ومداخل جديدة، وكذلك أحدث الكتابات النظرية التي ظهرت نتيجة هذه الخبرات والممارسات والتي أدت إلى تغيير نظرة طريقة تنظيم المجتمع إلى قضايا جديدة لم تكن واردة في بداية نشأة الطريقة، وبالتالي أصبحت هذه الطريقة مسئولة بدرجة كبيرة عن قيادة الممارسة المهنية سواء في أمريكا أو في مصر.

ونتناول في هذا الفصل الاتجاهات الحديثة لطريقة تنظيم المجتمع من خلال عرض مراحل تطور الطريقة سواء في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة التي ظهرت فيها الخدمة الاجتماعية كمهنة والرائدة لها كما أنها بذلت جهداً واضحاً في سبيل تطوير المفاهيم الخاصة بالمهنة، ومصر كإحدى الدول النامية التي تمارس هذه الطريقة في مهنة الخدمة الاجتماعية.

المحاولات المختلفة لتطور طريقة تنظيم المجتمع:

لقد ظهرت عدة محاولات لإبراز التطور التاريخي لطريقة تنظيم المجتمع ويمكن أن نعرض بعض هذه المحاولات المختلفة فيما يلي:

[١] محاولة د. هدى بدران:

حيث قسمت هذه المراحل حسب التطور التاريخي وهي: مرحلة البدء، مرحلة الحرب العالمية الأولى ونتائجها، مرحلة الحرب العالمية الثانية ونتائجها، المرحلة الحالية من عام ١٩٥٠ وحتى الآن.

[٢] محاولة د. أحمد وفاء زيتون:

حيث قسمت هذه المراحل إلى أربعة مراحل أساسية مرتبطة بالعمليات المهنية للطريقة وهي: مرحلة التنسيق، التخطيط، التنمية، الدفاع.

[٣] محاولة د. إبراهيم رجب:

حيث قسم تطور طريقة تنظيم المجتمع حسب الأجهزة والظروف الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية المختلفة التي أدت إلى ظهورها.

[٤] محاولة د. عبد الحليم رضا عبد العال:

وقد عرض فيها تطور الطريقة من حيث النشأة التاريخية وكذلك ربط ذلك التطور بمحاولة التوصل لنماذج الممارسة في طريقة تنظيم المجتمع، بدءاً من مرحلة لم يكن فيها أي نموذج للممارسة الميدانية إلى مرحلة التوصل إلى نماذج علمية تقنية.

وقد وضح أيضاً التطور من خلال بعدين أساسيين:

- **البعد الأول: تطور مفهوم طريقة تنظيم المجتمع.**

- **البعد الثاني: تطور مؤسسات تنظيم المجتمع.**

[٥] محاولة د. نبيل صادق:

حيث عرض تطور تنظيم المجتمع من خلال ثلاثة مراحل وهي: مرحلة التنسيق بين مؤسسات الرعاية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي، مرحلة الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية، مرحلة العمل في مواقف النزاع أو الصراع المجتمعي.

[٦] محاولة د. رشاد أحمد عبد اللطيف:

ولقد قدم تقسيماً لتطور طريقة تنظيم المجتمع من خلال الالتزام بالخطوات (العمليات) المهنية للطريقة في إبراز التطور التاريخي لها أو على مستوى الجهاز، حيث اشتمل التقسيم على الآتي:

١- العوامل التي أدت إلى ظهور المرحلة.

٢- الجهاز أو الأجهزة التي ظهرت خلال المرحلة.

٣- الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الجهاز.

٤- الفلسفة المنظمة للعمل في إطار المرحلة.

٥- أهم الإضافات العلمية "التراكم المعرفي والميداني" للمرحلة.

ويمكن في إطار ما سبق أن نعرض بهذه المراحل وفقاً لما يلي:

أولاً: مراحل تطور طريقة تنظيم المجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية:

المرحلة الأولى: "التنسيق":

أ- العوامل التي أدت إلى ظهور هذه المرحلة:

كانت البدايات الأولى لهذه المرحلة مستمدة من تطور الحياة الاجتماعية والتي كانت تركز على "رغبة الإنسان في مساعدة أخيه الإنسان"، حيث كان النسق الاجتماعي محدود يوفر لأفراده الإحساس بالأمن والطمأنينة عن طريق رعاية المسنين والأرامل واليتامى والتعاون في أوقات الشدة والكوارث ورعاية المحتاجين والمرضى والعناية بالصغار.

وكان الدافع إلى تقديم المساعدة في بداية هذه المرحلة وقبل ظهور الأديان بصورة غيبية ثم بنزول الأديان السماوية أصبح هناك حث على رعاية الفقراء واليتامى والمحتاجين بدافع ديني وبعد ذلك أخذت الرعاية مفهوماً سياسياً عندما أصبح الأغنياء يخشون ثورة الفقراء وبالتالي كان الدافع إلى تقديم الرعاية "دافع سياسي" يتمثل في الحفاظ على المكاسب والثروات التي يحظى بها الأغنياء، وقد شهدت هذه المرحلة تطوراً في نظام الإحسان في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تكونت أول جمعية لتنظيم الإحسان في أمريكا عام ١٨٧٧ في مدينة بافالو وقد تطور عدد الجمعيات في أمريكا حتى بلغ ٩٢ جمعية في عام ١٨٩٣، وكانت تقدم الإحسان لأشد الناس احتياجاً على المساعدة، وقد بلغ عدد الولايات التي بها جمعيات لتنظيم الإحسان ٢٥ ولاية، وقد أنشئت

مدرسة نيويورك للإحسان عام ١٨٩٨ والتي أصبحت فيما بعد أول مدرسة للخدمة الاجتماعية.[١]

وإنما كان الهدف الرئيسي ينصب على عملية الإحسان نفسها حتى تستهدف أكبر عدد من المواطنين الذين يعيشون في مستويات اجتماعية واقتصادية معينة عن طريق استبعاد الإحسان الفردي المتقطع والاهتمام بالإحسان الجمعي المنظم.[٢]

ولكن كانت تنحصر أنشطة منظمات أو جمعيات الإحسان في هذا الوقت على مساعدة الفقراء دون التعرف على الظروف الاجتماعية لهم والعوامل التي أدت بهم إلى هذا الحال، ودون الاهتمام أيضاً بفئة من فئات المجتمع. [٣]

ب- أجهزة ومنظمات هذه المرحلة:

وفي هذه المرحلة كانت طريقة تنظيم المجتمع تمارس في مؤسسات واجبها الأساسي هو التنسيق بين أنشطة مؤسسات عاملة فى مجالات الخدمة الاجتماعية .[٣] وهي كالآتي:

١- أنشئ سجل تبادل المعلومات بغرض توفير الاتصال ما بين منظمات الرعاية الاجتماعية... وحتى يتمكن المهنيون العاملون بها من

---

(١) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية- مدخل دراسة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ص٦٣-٦٥.

(٢) علي الدين السيد، الخدمة الاجتماعية- الأصالة والمعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٤، ص٣٣٨.

(٣) Joan orme, Gender and Community Care, social Work and Social Care Perspectives, New York, ٢٠٠١, P.٣٨.

(١) عبد الحليم رضا عبد العال ، تنظيم المجتمع (أجهزة- مجالات- حالات)، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٢.

ومات فيما بينهم عن العملاء حتى يتمكنوا من التعامل مـــع كـــل

ـندوق التمويل المشترك في مدينة دنفر الأمريكية عام ١٨٧٧.

ـبى تكوين صندوق للتمويل المشترك في مدينة ليفربول البريطانية عام ١٨٧٤، وقد ازدهرت فكرة صناديق التمويل المشترك في أمريكا فـــي الفترة من ١٩٢١-١٩٢٤ استجابة لحركة تكوين صناديق الحـــرب خـــلال الحرب العالمية الأولى ثم ازدهرت مرة أخـــرى فـــي أوائـــل الثلاثينيـــات لمواجهة أزمة الكساد العالمي التي مرت بالبلاد.

ولقد تبين أن قيام صناديق التمويل بالعملية التنسيقية في مجال المال لا يمكن أن ينفصل عن عملية التنسيق على مستوى الخطـــط والـــسياسات والبرامج التي تتم في مجال الهيئات الاجتماعية ولهذا كانت هناك صلة قوية بين صناديق التمويل المشترك وبين مجالس الهيئات فـــي معظـــم المـــدن الأمريكية.[1]

جـ- الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الجهاز:

إن الهدف من أنشطة تنظيم المجتمع التي مورست فـــي جمعيـــات تنظيم الإحسان أو في صناديق التمويل المشترك هو إيجاد روح التعاون بين الهيئات

(١) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية- مدخل لدراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ص٦٦-٦٧.

التي تقدم خدمات الرعاية الاجتماعيـــة لمنـــع الازدواج والتكــرار والتضارب بين الهيئات المختلفة ولإحداث التكامل بين الخدمات التي تؤديها هذه الهيئات. (١)

د- الفلسفة المنظمة للعمل في إطار هذه المرحلة:

حماية العميل- وحماية المؤسسات.

هـ- الإضافات النظرية في هذه المرحلة:

من الإضافات النظرية في هذه المرحلة ظهور "مفهـــوم التنـــسيق" والذي عبر عنه نيوستتر فيما بعد بأن تنظيم المجتمع طريقة تعمل ما بـــين الجماعات ويقصد بالجماعات هنا مجالس إدارات المؤسسات المنضمة إلى جهاز تنظيم المجتمع. كما قدم نيوستتر دوراً للمنظم الاجتماعي يتناسب مع هذه المرحلة التنسيقية ويشمل هذا الدور: الدور الإداري، التربوي، المهني، الإنمائي.

وأضاف عدة أهداف فرعية للطريقة كلها توضح أن بداية الجهـــود المهنية لطريقة تنظيم المجتمع كانت تركز على التنـــسيق والعمـــل غيـــر المباشر مع المجتمع.(٢)

وقد تميزت أيضاً تلك المرحلة بظهور قانون الضمان الاجتمـــاعي عام ١٩١٥ بقصد إصلاح نواحي الخلل في المجتمع، وقد أصبح لأســـلوب

---

(١) محمد رفعت قاسم، تنظيم المجتمع- الأسس والأجهزة، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٣.

(٢) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية- مدخل دراسة المجتمع، مرجع سابق، ص٦٨.

المسح الاجتماعي أهميته للحصول على بيانات يمكن استخدامها في التخطيط لمقابلة احتياجات المجتمع.[١]

والكتابات النظرية في هذه المرحلة تركز على مفهوم طريقة تنظيم المجتمع بأنه العمل مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية وأنهما تمارس في منظمات تهتم بالتمويل وبالأنشطة. [٢]

المرحلة الثانية: "التخطيط":

أ- العوامل التي أدت إلى ظهور هذه المرحلة:

اتسمت هذه المرحلة بالاتجاه نحو التخصص فى برامج الرعاية الاجتماعية وإلى مواجهة مشكلات ذات طابع قومى.

وذلك للاعتبارات التالية:

١- انتشار البطالة و ارتفاع معدلات الجريمة في أعقاب أزمة الكساد العالمي عام ١٩٣٠.

٢- تزايد أعداد المعاقين ومشوهي الحروب عقب الحرب العالمية الأولى والثانية.

٣- زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر في أعقاب الثورة الصناعية وعدم توفر فرص عمل مناسبة، والمسكن الملائم للمهاجرين، مما أدى إلى تكوين المناطق الحضرية المتخلفة.

---

[١] علي الدين السيد، الخدمة الاجتماعية الأصالة والمعاصرة، مرجع سابق، ص٣٣٩.

[٢] عبد الحليم رضا عبد العال، تطور مؤسسات تنظيم المجتمع، في رشاد أحمد عبد اللطيف وآخرون، أساسيات تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص٨٧-٨٨.

٤- تجنيد ملايين من الرجال والسيدات لأعمال الحرب والحاجة إلى برامج تدريبية وخدمات خاصة بالرعاية الاجتماعية لهم ولأسرهم.

٥- ظهور مشكلات لم تكن معروفة من قبل وعجزت إمكانات المجتمع المحلي والجهود التنسيقية عن حلها (مشكلة السكان، الصحة، الغذاء... الخ).

ومما يجدر ذكره أن الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه المرحلة عملت على الاهتمام بالتصنيع لمقابلة احتياجات الحرب، كما تزايد عدد العمال بالمصانع وظهرت التنظيمات الخاصة بهم. وتزايد مسئولية الحكومة تجاه برامج الإصلاح سواء للعمال أو العائدين من الحرب أو مواجهة المشكلات التي ترتبت على الحروب مثل (الإعاقة، الأرامل، إعادة التأهيل).

كما أدى الكساد الاقتصادي الذي ساد أمريكا بعد الحرب إلى تعطيل الكثيرين وإلى ظهور المشكلات الأسرية، وقد اهتمت الحكومة بتشغيل المتعطلين في المشروعات العامة مثل مشروع وادي تنسى vally Tunesse للتخطيط بعيد المدى، كما عمل روزفلت على ضرورة تبني الحكومة المسئولية الأولى في برامج الرعاية الاجتماعية قد سميت سياسته بالتعامل الجديد مع المشكلات.

ولقد أسهمت الحرب العالمية الثانية في تزايد التعاون بين الجهود الأهلية والحكومية لمواجهة المشكلات، كما استفاد عدد كبير من أفراد

المجتمع من برنامج الدفاع المدني واشتركت الحكومة في التخطيط لبرامج الرعاية الاجتماعية والعمل على تدريب المتطوعين وتشغيلهم.(١)

وقد ظهرت في هذه المرحلة نوع من التخصص في الخدمات الاجتماعية، فقامت بعض الهيئات بالعمل في ميدان الأسرة وأخرى في الطفولة أو الأحداث المنحرفين إلى غير ذلك من الخدمات. (١)

ب- أجهزة ومنظمات هذه المرحلة والأهداف التي تسعى إليها:

في هذه المرحلة تمارس طريقة تنظيم المجتمع في مؤسسات تؤدي خدمات مباشرة، ولا تقتصر على التنسيق والتدعيم بين مؤسسات اجتماعية، بل تؤدي خدمات مباشرة في صورة برامج لعملائها (٢) وهي كالآتي:

١- المحلات الاجتماعية Social Settlements:

بدأ الاتجاه نحو تحسين الظروف البيئية للفقراء يتضح تدريجياً منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وظهر بعض المصلحين الاجتماعيين الذين بذلوا جهداً كبيراً من أجل التخطيط لبرامج الرعاية الاجتماعية للفقراء.

فقد تكونت أول محلة اجتماعية عام ١٨٨٧ بمدينة نيويورك تحت إشراف "ستانتون كريت" وتسمى حالياً بمحلة الجامعة. وقد قامت المحلات الاجتماعية بالفعل بدور واضح في قيادة جهود الرعاية الاجتماعية والعمل الاجتماعي لتغيير التشريعات المتصلة بساعات العمل وتشغيل الأطفال

---

(١) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية مدخل لدراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ص٧٢-٧٣.

(١) محمد بهجت كشك، المدخل إلى تنظيم المجتمع، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص ص٦٥-٦٦.

(٢) عبد الحليم رضا عبد العال، تنظيم المجتمع (أجهزة- مجالات- حالات) مرجع سابق، ص ص١٧-١٨.

والنساء، هذا وقد تزايد عدد المحلات ليصل إلى ٤٠٠ محلة عـام ١٩١٠، وتزايد هذا العدد حتى وصل إلى ما يزيد عن ٨٠٠ محلة في الـسبعينيات والثمانينيات من هذا القرن. (٣)

واستهدفت المحلات الاجتماعية ما يلى:

- العمل على تحسين الأحوال المعيشية بالمجتمعات الفقيرة.

- الانتقال من فكرة الإحسان إلى محاولة تغيير الناس أنفسهم كـي يتمكنوا من مساعدة أنفسهم بأنفسهم.

- إبراز أهمية الجهود الحكومية مع الجهود الأهلية فـي مواجهـة المشكلات التي يعاني منها الفقراء على أساس أنها ليست خاصة بهم بل أن الدولة مسئولة أيضاً عن المشكلات التي يعانون منها.

- مواجهة المشكلات في بيئتها الأصلية وليس من خلال منظمات بعيدة عن هذه البيئات.

- التركيز على الاحتياجات الملموسة للمستفيدين من خدماتها وترتيب هذه الاحتياجات حسب أهميتها.

- ترشيد عملية صرف المساعدات الإحسانية لإغلاق الطريق أمام المدعين والمتحايلين من أفراد المجتمع.

وعلى هذا يمكن اعتبار المحلات الاجتماعية جهازاً له محاور ثلاثة هي: التخطيط، التنمية، الدفاع. ولكنه نشأ في إطار هذه المرحلة وامتدت

---

(٣) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية- مدخل دراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ص ٧٤-٧٥.

إسهاماته في المراحل التالية. فهو أكثر ارتباطاً بمرحلتي التخطيط والتنمية.(١)

٢- مجالس الهيئات الاجتماعية Counseling of Social Agencies:

وفي هذه الفترة ظهرت الحاجة أيضاً إلى جهاز يعمل على التوفيق بين تخصصات الهيئات المختلفة وتوجيه جهودها وتحديد مستويات خدماتها وهو "مجلس هيئات الرعاية الاجتماعية".

وقد ظهر أول مجلس للهيئات الاجتماعية في مدينة بتسبرج عام ١٩٠٨ وكذلك أنشئ عام ١٩١١ أول مجلس للرعاية الاجتماعية في كنساس Kansas City لتخطيط البرامج لمقابلة مشكلات الفقر وللإشراف على الهيئات الأهلية التي تحصل على مساعدات حكومية، وقد تزايد عدد هذه المجالس من ٣٥ مجلساً عام ١٩٣٠ إلى ٥٠٠ مجلساً عام ١٩٦٠ تغطي معظم المدن الأمريكية وتعمل هذه المجالس على المستوى المحلي وكذلك على مستوى المجتمع ككل.

وقد استهدفت هذه المجالس ما يلي:

- العمل على تحسين مستوى الخدمات بالمجتمع.

(١) المرجع السابق، ص٧٦.

- الحفاظ على استقلالية المنظمات الأعضاء وعدم التدخل في شئونها.

- تدعيم العلاقة بكافة أجهزة الخدمات بالمجتمع.

- إجراء المسوح الدورية لتحديد نوعية ومدى الخدمات القائمة في مجتمع معين.

- إجراء المسوح لتحديد احتياجات المجتمع ووضع أولويات لتلك الاحتياجات.

- حصر الموارد المتاحة في المجتمع والتي يمكن الاستفادة منها لتمويل خدمات الرعاية الاجتماعية.

- وضع خطة عمل مشتركة بين منظمات الرعاية الاجتماعية الأعضاء بالمجالس.

- القيام ببرامج تدريب للعاملين بالمؤسسات الأعضاء بالمجالس.

- تشجيع تطوع سكان المجتمع للعمل بمنظمات الرعاية الاجتماعية التي تخدم مجتمعهم.[١]

جـ- الفلسفة المنظمة للعمل في إطار هذه المرحلة:

- الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

- التخطيط العلمي للبرامج والمشروعات.[٢]

---

[١] إبراهيم عبد الرحمن رجب، ممارسة طريقة تنظيم المجتمع، تنظيم المجتمع أسس نظرية تطبيقات عملية، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٣، ص٥٦.

[٢] رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية- مدخل لدراسة المجتمع، مرجع سابق، ص٨٦.

د- الإضافات العلمية في هذه المرحلة:

ظهرت خلال هذه المرحلة أول ملامح لطريقة تنظيم المجتمع، حيث انعقد أول مؤتمر قومي للخدمة الاجتماعية بأمريكا عام ١٩٢٠ وطالب فيه إدوارد ليندمان بأن يمارس تنظيم المجتمع على أسس علمية، وأبرز أهمية دراسة ديناميات المجتمع من أجل ممارسة سليمة لطريقة تنظيم المجتمع. ثم نشر في عام ١٩٢١ كتابه عن "المجتمع" وذكر فيه أهداف طريقة تنظيم المجتمع، وحدد فيه أيضا مفهوم طريقة تنظيم المجتمع. (٣)

وفي عام ١٩٢٥ نشر ستينر كتاباً عن "تنظيم المجتمع" وأعاد طباعته عام ١٩٣٠ وذكر فيه أن تنظيم المجتمع عملية شاملة لا تقتصر على التنسيق بين المؤسسات الاجتماعية فحسب وإنما تتعامل مع مظاهر التفكك الاجتماعي بالمجتمع والتي تؤثر على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والدينية للمجتمع وعلى القوى الأساسية التي تسبب هذا التفكك. (١)

كما قدم روبرت لين Robert Lane عام ١٩٣٩ تقريره عن مفهوم تنظيم المجتمع وذلك في المؤتمر القومي للخدمة الاجتماعية.

وفي عام ١٩٤٠ عرف أرثر دنهام Arther Dunham تنظيم المجتمع على أنه عملية للموائمة بين الموارد والاحتياجات الخاصة بالرعاية الاجتماعية، وقد اعترضت ويتمر Helen Witmer على كلمة رعاية اجتماعية ورأت أن تنظيم المجتمع طريقة أساسية من طرق الخدمة

---

(٣) المرجع السابق ، ص٧٩.

(١) عبد الحليم رضا عبد العال، الخدمة الاجتماعية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص٦٩.

الاجتماعية بل هي عملية تسهل عملية تطبيق الطرق الأخـرى. وأشـارت أرليان جونسون Arlian Johnson إلى أن الأخصائي الاجتماعي حتـى يكون مهنياً لابد أن يساعد سكان المجتمع على التعرف على مشكلاتهم التي تعترض حياتهم العادية والعمل على إيجاد حلول لهذه المشكلات.

في عام ١٩٤٥ اعترف بطريقة تنظيم المجتمع بأنها طريقـة مـن طرق الخدمة الاجتماعية تستهدف مساعدة الناس على التعبير عن رغباتهم الطبيعية لتحسين بيئاتهم التي يعيشون فيها وأن دور المنظم الاجتماعي هـو استثارة الأهالي لكي يتعاونوا لمواجهة مـشكلاتهم والعمـل علـى تقـديم الخبرات الفنية اللازمة لسير العمليات المختلفة، وقد أشار ماكميليان إلى أن المشكلة هي بؤرة الاهتمام في تنظيم المجتمع. (١)

وفي عام ١٩٤٧ ناقش المؤتمر القومي للخدمة الاجتماعية بحـوث تتعلق بتنظيم المجتمع كان أهمها بحث ولبرنيوستتر، فقـد وصـف تنظـيم المجتمع بأنه العمل بين الجماعـات، كمـا حـدد نيوسـتتر دور المـنظم الاجتماعي.

وهكذا تم الاعتراف بطريقة تنظيم المجتمع وأدخلت ضـمن مـواد جميع مدارس الخدمة الاجتماعية في أمريكا.(٢)

المرحلة الثالثة: "التنمية":

قد ساد في هذه المرحلة مفهوم تنمية المجتمـع المحلـي. وبـدأت طريقة تنظيم المجتمع في أخذ مكانتها العلمية واتجهـت نحـو الخـدمات

---

(١) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية- مدخل لدراسة المجتمع، مرجع سابق، ص٨٠-٨١.

(٢) حمدي عبد الحارس، هناء حافظ بدوي، تنظيم المجتمع- المدخل والأجهزة، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص٩١.

المباشرة متخلية في ذلك عن مفهوم التنسيق التقليدي والذي ساد لفترة طويلة بالمجتمع (العمل غير المباشر) ومستفيدة من الأساس العلمي لمرحلة التخطيط.

جـ- العوامل التي أدت إلى ظهور هذه المرحلة:

١- الاهتمام العالمي المتزايد بأهمية المشاركة من جانب سكان المجتمع لمواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

٢- ازدياد الاهتمام بالتخطيط لمواجهة مشكلات أفراد المجتمع وبصفة خاصة المسنين، الأحداث.

٣- التخفيف عن كاهل الحكومة من حيث الإنفاق على الخدمات وإتاحة الفرصة لبعض القطاعات لتقديم المساعدات للفقراء.

٤- الاهتمام بممارسة العمل في الأجهزة المضيفة حيث توجد بها كثافة عددية تفوق المؤسسات الخاصة بالرعاية الاجتماعية مثل: المدارس، المصانع، ... الخ.

٥- تزايد مشكلات العزلة والشعور بالاغتراب وخاصة في المجتمعات الحضرية والحاجة إلى حث أفراد المجتمع على مواجهة مثل هذه المشكلات من خلال تنمية الجهود التطوعية بالمؤسسات الاجتماعية المختلفة.

٦- العمل على زيادة تفاعل المؤسسات مع المجتمع لتنمية الموارد الخاصة بها سواء أكانت مادية أم بشرية. بالإضافة إلى تنمية قدرة المنظمة

على التعامل المباشر مع مـشكلات المجتمـع ووضـع الخطـط المناسبة لمواجهتها.(١)

٧- وقد أكد (Wilson , 1991) في دراساته البحثية على ولايـة شيكاغو أن لابد من الاهتمام ببرامج تنمية المجتمع ونظم الدعم الاجتماعي، وذلك نظراً لانتشار الفقر في ولاية شيكاغو على مـدى سـنوات عديـدة وانتقاله من جيل إلى جيل وأدى إلى تدهور البنية الأساسـية والاجتماعيـة فيها. (٢)

ب- أجهزة ومنظمات هذه المرحلة:

وفي هذه المرحلة بدأ الاهتمام بالأجهزة الثانوية أي الأجهزة التي لم تنشأ لأغراض الخدمة الاجتماعية ولكن وجد أن الخدمة الاجتماعية لابد من أن تتعامل مع مثل هذه الأجهزة في تحقيق أهـداف التنميـة، كالمـصانع والمدارس والمستشفيات، وبجانب هذه الأجهزة كانت هناك أجهـزة تقـوم بخدمات خاصة في مجال تنمية المجتمعات المحلية، وليس معنى هذا عـدم وجود أجهزة تنسيقية أو تخطيطية، ولكن ما نقصده هنـا هـو أن الطـابع الغالب لممارسة طريقة تنظيم المجتمع في هذه المرحلة كـان مـن خـلال أجهزة ثانوية وأجهزة الخدمات المباشرة. (٣) وهي كالآتي:

١- المجالس المحلية للرعاية الاجتماعية Community Welfare Councils :

(١) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع- مدخل دراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ص٨٧-٨٨.
(2) Encyclopedia of Social Work, NASW Press, 1997, P.78.
(٣) محمد رفعت قاسم، تنظيم المجتمع- الأسس والأجهزة، مرجع سابق، ص ص١٥-١٦.

وهو جهاز يسعى إلى إحداث تغيير اجتماعي، من خلال تحريك طاقات المجتمع المحلي بشكل فعال لمواجهة احتياجاته، لذلك اتجهت هذه المجالس إلى الاستعانة بالقيادات القوية في المجتمع والقادرة على دفع قضية التغيير بشكل فعال. والعمل على زيادة قاعدة مشاركة المواطنين من الجماعات الموجودة في المجتمع والنقابات العمالية ورجال الأعمال... الخ.

ولذلك تميزت هذه المجالس عن مجالس الهيئات الاجتماعية بالمرونة والقدرة على التأثير والتفاعل المباشر مع المجتمع وقياداته والإسهام في وضع سياسة عامة لمواجهة المجتمع المحلي.

٢- مركز المجتمع Community Center:

يوصف بأنه مؤسسة تخطيطية لخدمة المجتمع ككل. وهو يعمل على توفير الخدمات التي تحتاج إليها الأسرة بالمجتمع وإلى زيادة انتمائها إلى المجتمع من خلال توفير الفرص المناسبة لكل فرد فيها لاستثمار قدراته

والعمل على تقوية أواصر الترابط بين الحياة الأسرية وحياة الجيرة والمجتمع والدولة.

٣- مكاتب إسداء النصح Citizen Advice Bureaus:

وهي تنشئ في مجتمع جغرافي معين نتيجة إحساس سكان المجتمع بأهمية هذه المكاتب ودورها الحيوي في خدمتهم، حيث أنها تعمل على إرشاد المواطنين إلى كيفية الاستفادة من الخدمات المتاحة.

كما أنها تساعدهم في الحصول على الخدمات من المؤسسات الخاصة بهم وتعمل على مواجهة المشكلات التي قد يسببها التصرف غير الجيد من بعض المواطنين. كما أصبح لها دور في الضغط على الجهات المسئولة لإصدار تشريعات جديدة توفر خدمات يحتاج إليها المواطنون.

٤- مراكز التعليم والتوجيه Information and Referrals Center:

وهي تشبه إلى حد بعيد مكاتب إسداء النصح إلا أنها تعمل بالإضافة إلى ما سبق ذكره على عقد لقاءات مشتركة بين المواطنين ومقدمي الخدمات. ومن خلال هذه اللقاءات يتعلم المواطنون كيف يحصلون على خدماتهم بأسرع وقت. كما تقدم لهم مساعدة مهنية متخصصة بواسطة الأخصائي الاجتماعي.

٥- المؤسسات المحددة Innovation Agency:

وهي نوع متميز من المؤسسات تعمل من أجل تخطيط البرامج والمشروعات ومعرفة المشكلات التي يعاني منها المجتمع وتأثير كل عامل على المشكلات وتوجيه الموارد المتاحة، ثم تضع خطة العمل، وتعمل على تنفيذ الخطة ثم تقييم النتائج، وهذه المؤسسات تعمل مباشرة مع المجتمع من أجل مواجهة مشكلاته المادية والمعنوية.[1]

جـ- وقد استهدفت طريقة تنظيم المجتمع في إطار هذه المرحلة ما يلي:

١- الاهتمام باحتياجات أفراد المجتمع واستخدام الوسائل المختلفة لإشباع هذه الاحتياجات.

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية. مدخل لدراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ص٩١-٩٢.

٢- التعامل مع المشكلات التي يرى المجتمع أنها مشكلاته.

٣- مشاركة سكان المجتمع بفاعلية من أجل حل مشكلاتهم.

٤- مساعدة أفراد المجتمع على تولي المهام القيادية والتدريب على المهام الخاصة بها في المواقف التي تتلاءم مع قدراتهم وإمكاناتهم.

٥- تنمية الإحساس بالانتماء إلى المجتمع والدفاع عن مصالحه من خلال شعور كل فرد بالمجتمع أن مشكلات المجتمع هي مشكلاته. (٢)

د- الفلسفة المنظمة للعمل في إطار هذه المرحلة:

- تدعيم المشاركة، وتنمية الانتماء للمجتمع، البدء بالاحتياجات المحسوسة.

هـ- أهم الإضافات العلمية "التراكم المعرفي والميداني":

أكدت طريقة تنظيم المجتمع على مفهوم التنمية، وتكاملت الأركان الخاصة بها كطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية، كما تحددت الأهداف المهنية الخاصة بها، حيث ظهرت آراء كل من آرثر دنهام، وماكنيل، وروس، ومورس، وترنر، وورن، وكامبل، ميرفي.

حيث وضع آرثر دنهام تعريفاً لتنظيم المجتمع، وأكد على عملية الموائمة بين الموارد والاحتياجات وربط بين تنظيم المجتمع والرعاية الاجتماعية.

(٢) المرجع السابق، ص٨٩.

بينما أشارت ويتمر إلى أهمية ربط طريقة تنظـيم المجتمـع بالخدمـة الاجتماعيـة وأن تمـارس فـي مؤسـسات الخدمـة الاجتماعيـة وبواسـطة متخصصيها.

وذكرت أوليان جونسون أن الذي يقوم بعمليات تنظـيم المجتمـع هـو الأخصائي الاجتماعي الذي يساعد سكان المجتمع في التعرف علـى مـشكلاتهم ويساعدهم في التحرك لإيجاد حلول لها (وهذا هو جوهر عملية التنمية).

وأكد ماكميلان أن تنظيم المجتمع طريقة من طرق الخدمة الاجتماعيـة، وأن الهدف منها هو "مساعدة الناس على التعبير عن رغباتهم الطبيعية لتحسين بيئاتهم التي يعيشون فيها".

وأوضح ماكينل أن أهداف تنظيم المجتمـع تركـز علـى الديمقراطيـة (الشورى) كأحد الأبعاد الأساسية لتنمية المجتمع.

ومن أهم الإضافات العلمية خلال هذه الفترة ما جاء بـه روس Ross في كتابه "تنظيم المجتمع". والذي أشار فيه أن تنظيم المجتمـع يهـتم بإيجـاد الترابط في المجتمع ومساعدة المجتمع في التعبير عن مشكلاته.[1]

وقد ناقش جاك روثمان دور الأخصائي الاجتماعي وربط بـين حـدود دوره وهدف تنظيم المجتمع.

وقدم روس Ross عام ١٩٥٥ الأساس النظري المتكامل فقط ربط بين طريقة تنظيم المجتمع وبين تنمية المجتمع، وركـز علـى أن تنظـيم المجتمع هو عملية لابد وأن يشترك فيها سكان المجتمع.[2]

---

(١) المرجع السابق، ص ص٩٢-٩٣.

(٢) عبد الحليم رضا عبد العال، تطور مؤسسات تنظيم المجتمع. في: رشاد أحمد عبد اللطيف، دكتور، أساسيات تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٥٣

المرحلة الرابعة: تنظيم المجتمع كدفاع :

تعتبر فترة السبعينات هي البداية الحقيقة لظهور مفهوم "العمل الاجتماعي" أو ما يمكن أن نطلق عليه قيام أفراد المجتمع بالضغط على الجهات المسئولة لإحداث تغيير أو تعديل في التشريعات أو برامج الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم، ومواجهة المشكلات الأساسية التي يعانون منها.

كما يقصد بتنظيم المجتمع- كدفاع- ما يقوم به سكان المجتمع من مجهود منظم عن طريق ممثليهم وبمساعدة مهنية من جانب الأخصائي للحصول علي موارد من سلطات محلية أو لاستصدار قرارات أو اتخاذ إجراءات إدارية من شأنها أن تساهم في حل بعض مشكلات ذلك المجتمع المحلي وتنمية موارده وإمكانياته. (١)

ونظراً لتركيز هدف المرحلة على العمل الاجتماعي باعتباره منطلقاً لإحداث تغييرات في النظم الاجتماعية لصالح الفئات الفقيرة، لذا أقدم جروسر C.F Grosser أدواراً للمنظم الاجتماعي تتناسب مع هذا الاتجاه ومنها المساعد والوسيط والمدافع والمنشط. (٢)

وأخذت ممارسة طريقة تنظيم المجتمع تمارس في مجالات أخرى بخلاف مجال الفقر والمساعدات، فأصبحت تهتم بالتخطيط لمشكلات السكن ومشكلات [illegible] الأحداث وتنظيم برامج التأهيل لذوي العاهات، ومساعدة الفئات الضعيفة في مواجهة الجماعات القوية في المجتمع الأمريكي. (٣)

---

(١) رشاد أحمد [illegible] يقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية . مدخل لدراسة المجتمع ، مرجع سابق ، ص ص [illegible]

(٢) حمدي [illegible] حافظ بدوي، تنظيم المجتمع المدخل والأجهزة، مرجع سابق، ص٩٤.

(٣) محمد [illegible] المدخل في تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص٧٣.

واستخدمت في هذه المرحلة استراتيجيات الضغط والصراع على نطاق واسع.

أ- العوامل التي أدت إلى ظهور هذه المرحلة:

١- الصراع ما بين الزنوج والبيض للقضاء على التمييز والاضطهاد، والتجاء الزنوج إلى القوة لكسب حقوقهم.

٢- أشار قانون الفرص الاقتصادية في بنده رقم (٢) على ضرورة القيام ببرامج للمطالبة (العمل الاجتماعي) بتحسين ظروف المعيشة والحصول على مكاسب لصالح الفئات الفقيرة.

٣- اشتراك الولايات المتحدة في حرب فيتنام أدى إلى شعور الشباب والزنوج والفقراء في الولايات المتحدة أن متخذي القرارات في المجتمع لا يعطون مصالحهم الاهتمام الكافي.

٤- اتجاه المهنيين في الخدمة الاجتماعية إلى اعتبار العمل مع منظمات الدفاع أمراً مقبولاً من الناحية المهنية وتتمشى مع تراث الخدمة الاجتماعية في مساعدة ومناصرة المستضعفين والوقوف بجانبهم.

٥- ظهور بعض الكتابات التي توضح جوانب العمل في الدفاع الاجتماعي مثل كتبات هنتر Hunter عن توزيع النفوذ، وكولمان عن الصراع، وليبت عن التغير المقصود، وجاك روثمان عن العمل الاجتماعي كأحد نماذج الممارسة.[1]

ب- أجهزة ومنظمات هذه المرحلة:

(١) رشاد عبد اللطيف ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الإجتماعية - مدخل دراسة المجتمع،مرجع سابق،ص ١٠٠.

- وتمارس طريقة تنظيم المجتمع في منظمات العمل الاجتماعي هدفها طلب المساعدة للفقراء الغير قادرين على تلبية متطلبات المعيشة فتعمل هذه المنظمات للوصول إلى تحسين نوعية حياتهم. [1] وبالتالي وجدت عدة أجهزة تستهدف الدفاع عن مصالح الفقراء والمستضعفين من أفراد المجتمع وأبرزها:

منظمات المعونة الذاتية:

وتتكون من مواطنين تجمعهم مشكلة واحدة وينظمون أنفسهم كما يتعاونون سوياً في حل تلك المشكلة بدلاً من أن يواجهها كل منهم بمفرده. كما أنها تسعى إلى الحصول على موارد أو تسهيلات أو قرارات إدارية قد تساهم في حل ما يواجهه أفراد المجتمع من مشكلات، وتشمل هذه المنظمات ما يلي:

الأجهزة التي تمارس الدفاع:

١- النقابات على كافة أشكالها، حيث أنها أداة طبيعية للدفاع عن مصالح أعضاءها.

٢- مجلس الشعب باعتباره مؤسسة ممثلة لأفراد الشعب وتطلعاتهم ويمارس الدفاع من خلاله عن طريق الاستجوابات للوزراء أو أي مسئول يخل بأداء وظيفته.

٣- الجمعيات غير الحكومية باعتبارها مؤسسة أهلية تدافع عن مصالح الأعضاء المنتمين إليها، ولهذه المؤسسات برنامج محدد تسعى من

---

(1) Charles H. Zastrow, The Practice of Social Work, ACID-Free Recycled Paper, New York, 1999, P.215.

خلالها إلى الدفاع عن مصالح الأعضاء المنتمين إليها وتطوير الخدمات التي تقوم بتقديمها.

جـ- وقد استهدفت طريقة تنظيم المجتمع في إطار هذه المرحلة ما يلي:

١- التأثير على متخذي القرارات للحصول على مكاسب مادية أو معنوية.

٢- استصدار تشريعات جديدة أو تعديل بعض التشريعات الاجتماعية القائمة.

٣- استخدام وسائل الإعلام السمعية والمرئية والسمعية المرئية لشرح مشكلات أفراد المجتمع وآرائهم.

٤- تنظيم سكان المجتمع على هيئة منظمات تكون قادرة على عرض مطالبهم.

٥- قيام الأخصائيين الاجتماعيين بإمداد أفراد المجتمع بالمعلومات اللازمة عن الموارد المتاحة والخدمات المتوفرة وأفضل الأساليب للاستفادة منها [١]

د- الإضافة العملية لهذه المرحلة في التراث النظري والممارسة الميدانية لطريقة تنظيم المجتمع:

١- ظهور مفهوم المدافعة: وقد أشار إلى ذلك العديد من الرسائل العلمية للدكتوراه والماجستير بكلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان.

---

[١] رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية- مدخل دراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ص١٠٠-١٠١.

٢- تدريس هذا المفهوم والمؤسسات الخاصة في إطار الدراسات العليا "ماجستير ودكتوراه.

٣- المساعدة على تحقيق حراك اجتماعي لأفراد المجتمع.

٤- الحصول على موارد اقتصادية أو الحصول على مكانة مرتفعة للأعضاء.

٥- المساعدة في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع.

وهناك العديد من منظمات الدفاع مثل: النقابات العمالية، اتحادات الطلاب، المنظمات الخاصة بالحقوق المدنية.

ويشير سلفر مان Silverman إلى أن فائدة هذه المنظمات تتمثل في تحويل أفراد المجتمع من مجرد محتاجين إلى موفرين للخدمات وبذلك يصبحون هم أصحاب الخدمات والمستفيدين منها.

أهم الإضافات في هذه المرحلة:

١- ظهور مفهوم الدفاع في كتابات الخدمة الاجتماعية.

٢- ارتكاز فلسفة الخدمة الاجتماعية على فكرة "الحقوق الاجتماعية"، و"العدالة الاجتماعية"، و"المساواة في توزيع الموارد المادية على جميع أفراد المجتمع المستضعفين أو المحرومين".

٣- ظهرت بعض الإسهامات النظرية حول الصراع وتوزيع النفوذ في المجتمع مثل كتابات هنتر عن توزيع النقود، وكولمان عن الصراع

وليبت عن الأخصائي الاجتماعي المغير "القائم بإحداث التغيير" Change Agent.[١]

٤- تواصل التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع الأمريكي، وتبعاً لذلك فقد تغيرت معايير الإنسان وطموحاته وآماله وحدثت العديد من التغيرات وكان لابد وأن تتغير أوضاع وأطر المشكلات المجتمعية، ومظاهرها ومداها وعواقبها ومفاهيمها. [٢]

٥- وفي التسعينيات أكد Arthur J. Naparstek أن بناء المجتمع يعتمد على التدخل المهني في ثمانية مجالات هي: تأمين الدخل والصحة والخدمات الاجتماعية والنقل والإسكان والتنمية المجتمعية والعمل والتدريب والتنمية الاقتصادية والتعليم، ونتيجة لذلك حدثت تغيرات واسعة، حيث تم نقل المسئولية من الدولة إلى الحكومات المحلية وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص وآليات السوق.[٣]

٦- وفي بداية القرن العشرين تغيرت النظرة إلى عملية المساعدة واهتمت باحتياجات مختلف فئات المجتمع وكانت تعتبر هذه المرحلة محور الاهتمام بالمرأة وتوجيه سبل الرعاية الاجتماعية لها وتنمية مشاركتها في العمل الاجتماعي وخاصة المرأة التي تنتمي إلى الطبقة العاملة في المجتمع الأمريكي وأدى ذلك إلى توسيع عضويتها في المنظمات المجتمعية. [٤]

---

(١) المرجع السابق، ص ص١٠٢-١٠٣.

(٢) عبد الخالق محمد عفيفي، تنظيم المجتمع في إطار التحديث والمعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٢.

(3) Encyclopedia of Social Work, Op cit, P.77.

(4) Joan orme, Gender and Community Care, Social Work and Social Care, Op Cit, P.39.

٧- أما في الوقت الراهن فنناقش فكرة العمل الاجتماعي الدولي وتوحيد أساسيات مهنة الخدمة الاجتماعية دولياً، حيث تُمتلك كل عناصر المهنة عالمياً بالرغم من التنوع الأصيل وينظم العمل الاجتماعي دولياً على أساس أدوار المهنة في الميدان الدولي.

- **ويعرف العمل الاجتماعي الدولي** بأنه "الممارسة المهنية بين الوطنية والقدرة على اتخاذ إجراءات دولية من جانب مهنة الخدمة الاجتماعية الدولية وممارسيها.

ويتضمن العمل الاجتماعي الدولي أربعة أبعاد:

- البعد الأول: ممارسة الدعوة والمحليات المرتبطة بها دولياً.
- البعد الثاني: التبادل المهني دولياً.
- البعد الثالث: الممارسة المهنية الدولية.
- البعد الرابع: الدعوة ووضع السياسات الدولية.

خصائص وسمات العمل الاجتماعي الدولي:

١- اتخاذ إجراءات للتعليم والممارسة على الصعيدين العالمي والمحلي.

٢- توطيد الصلة بين التعليم والممارسة الدولية.

٣- التكامل بين مختلف الممارسات بدلاً من السيطرة من جانب بلد واحد أو ثقافة واحدة.

٤- نهج متكامل للممارسة العالمية، وحقوق الإنسان، والأيكولوجية الاجتماعية وآفاق التنمية.(١)

ثانياً: مراحل تطور طريقة تنظيم المجتمع في مصر:

المرحلة الأولى: "التنسيق":

أ- العوامل التي أدت إلى ظهور المرحلة:

فقد تميزت هذه المرحلة بطغيان النفوذ الأجنبي في البلاد وعدم توجيه الحكومات اهتمامها لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الشعب المصري. وقد أدى ذلك إلى يقظة كثير من المصريين الذين كانوا مدفوعين بدافع ديني وإنساني والغيرة على الثقافة المصرية وظهر ذلك واضحاً في اهتمامهم بإنشاء الجمعيات الخيرية الإسلامية الأولي.(٢)

والخدمات التي تقدم تأخذ شكل الإحسان من خلال تقديم مساعدات مادية طفيفة للأفراد أو دور الإيواء أو تقديم العلاج المجاني ببعض المستشفيات.

وقد كان لإنشاء المجتمع العلمي المصري أثره في توجيه النشاط الاجتماعي الأهلي ليأخذ طريقة في صورة "جمعيات خيرية" فتكونت الجمعية اليونانية بالإسكندرية عام ١٨٢١م، واليونانية بالقاهرة عام ١٨٥٦م، وجمعية المعارف عام ١٨٦٨م، والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥م وانحصر نشاطها في البحوث الجغرافية، والجمعية الخيرية الإسلامية

(١) David Cox & Manohar Pawar, International Social Work, Issues, Strategies, and Programs SAGE Publications, United States of America, New Delhi, ٢٠٠٦, P.P.١٩-٢٠.

(٢) محمد بهجت كشك، المدخل إلى تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص٦٤.

الأولى عام ١٨٧٨م. واستهدفت تقديم معونات مالية للفقراء وفتح مدارس للبنين والبنات لجميع أفراد الشعب على أن تكون مجاناً للفقراء وبمصروفات قليلة للفقراء وقد أنشئت بعد ذلك جمعية التوفيق القبطية عام ١٨٩١م ثم أنشئت الجمعية الخيرية الإسلامية الثانية عام ١٨٩٢م وتعددت الجمعيات الخيرية وتنوعت أغراضها حتى بلغت ٦٥ جمعية وكانت تعتمد في نشاطها على المتطوعين.

أهم خصائص هذه المرحلة في مصر:

- كثرة النشاط الأهلي وتنوع أهدافه.
- عدم تدخل الدولة في برامج الرعاية الاجتماعية.
- الحاجة إلى التنسيق بين الهيئات الأهلية في مصر.

ب- الأجهزة والمنظمات التي ظهرت خلال هذه المرحلة:

لا توجد أجهزة تذكر وكانت الجمعيات الخيرية هي أهم الأجهزة الممارسة لبرامج الرعاية الاجتماعية بدافع أخلاقي وديني. وبصفة عامة نجد أن ظروف البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ذلك الوقت لم تتح لأمثال تلك الجمعيات فرص التكاثر والنمو.

ويمكن القول أن تلك الفترة في مصر تميزت بمعالجة المشكلات على مستوى الأفراد وكان يغلب على خدمات المؤسسات في تلك الفترة في كلا المجتمعين المصري والأمريكي طابع الإحسان.

جـ- الأهداف التي يسعى إليها الجهاز:

١- معالجة المشكلات على مستوى الأفراد.

٢- العمل على توفير مورد مالي مناسب للجمعيات.

٣- وضع سياسة ونظام عمل للجمعيات.

د- الفلسفة التي اعتمدت عليها هذه المرحلة:

مساعدة الفقراء والمحتاجين وتقديم الحد الأدنى من الرعاية لهم.

هـ- أهم الإضافات العلمية "التراكم المعرفي والميداني":

ظهور مفهوم التنسيق ولم توجد جهود نظرية تذكر في هذه المرحلة.[1]

المرحلة الثانية: "التخطيط":

أ- العوامل التي أدت إلى ظهور المرحلة:

١- وجود فوارق كبيرة بين فئة الأغنياء والفقراء في مصر كما كانت عمليات المال والتجارة في أيدي الأجانب من يونانيين وإيطاليين ولبنانيين.

٢- تأثرت مصر بفترة الكساد العالمي ١٩٣٠ مما أدى إلى انتشار البطالة بين غير المتعلمين والمتعلمين.

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية- مدخل دراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ص ٦٩- ٧٠.

٣- التأثر بالآثار السلبية الناجمة عن الحرب العالمية الأولى والثانية.

٤- هجرة الفلاحين من القرى إلى المدن وانتشار البطالة في المدن وارتفاع معدلات الجريمة.

٥- تزايد سخط الأهالي على الحكومة خاصة الطبقة المثقفة وسيادة عدم الاستقرار السياسي وظهور الوعي الاجتماعي والشعور بضرورة القيام بنشاط إيجابي لمواجهة المشكلات السائدة.

٦- إدراك الحكومة بضرورة القيام بمجهودات سريعة ولو سطحية لضمان عدم سخط الأهالي.[١]

٧- نمو الوعي الاجتماعي خاصة من جانب المتعلمين وشعورهم بضرورة القيام بنشاط إيجابي لمقابلة المشكلات السائدة في المجتمع المصري.[٢]

ب- الأجهزة والمنظمات التي ظهرت خلال هذه المرحلة [٣]:

١- تكوين جماعة الرواد عام ١٩٢٩ والذي طالبوا بإنشاء معاهد الخدمة الاجتماعية.

٢- إنشاء أول محلة اجتماعية عام ١٩٣١ في حي الطيبي ومحلة أخرى بالقللي عام ١٩٤٠ ومحلة ثالثة في مصر (القاهرة) باسم أحمد

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٨١- ٨٢.

(٢) محمد بهجت كشك، المدخل إلى تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص٦٩.

(٣) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية- مدخل دراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ٨٢- ٨٤.

حسنين وإنشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية بالإسكندرية عام ١٩٣٥ بواسطة الجالية اليونانية.

٣- تم إنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية عام ١٩٣٦م بواسطة جماعة الرواد والتي كانت لها بصماتها في إنشاء المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة عام ١٩٣٧.

٤- إنشاء المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعي عام ١٩٣٦م لمراقبة الأوضاع الاجتماعية في مصر.

٥- إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩م.

٦- وفي عام ١٩٣٩ قامت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بتجربة لإصلاح القرية في كل من المنايل (قليوبية) وشطانوف (منوفية) لتقدم مختلف الخدمات التي تحتاجها القرية. وأن يكون الإصلاح قائماً على أساس من البحث العلمي وأن يشترك فيه فنيون من المهن التي تقوم بخدمة القرية وأن يشارك الأهالي مع الأخصائي الاجتماعي في جميع خطوات الإصلاح.

٧- وفي عام ١٩٤١ تم إنشاء أول مركز اجتماعي بقرية منية الحيط بالفيوم وقد بلغ عدد هذه المراكز ٧١ مركزاً عام ١٩٥٤ ويستهدف المركز النهوض بالنواحي الاجتماعية بالقرى وحل مشاكلها الاقتصادية والصحية والتعليمية والترويحية بأسلوب متوازن.

٨- أنشئ في الإسكندرية عام ١٩٤٥ أول سجل لتبادل المعلومات بالإسكندرية للقيام بتنظيم العمل بين المؤسسات التي تقدم المساعدات المادية للعملاء.

٩- إنشاء المجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين عام ١٩٤٦ لتنسيق الجهود التي تقدم من خلال الوزارات المختلفة.

١٠- مجالس الهيئات الاجتماعية بالأحياء وترجع بدايتها إلى اللجنة الاجتماعية لمحافظة الإسكندرية والتي أنشئت عام ١٩٤٠. وكانت تضم ممثلين للجمعيات الكبرى بالإضافة إلى أعضاء بحكم مراكزهم يمثلون الجهات الحكومية المعنية بالخدمات وتستهدف هذه المجالس إيجاد نوع من التفاهم.

والتعاون بين الجمعيات حول شئون الرعاية الاجتماعية بالمدينة والعمل على إجراء البحوث عن الأحوال الاجتماعية للمجتمع.

١١- وفي عام ١٩٥٠م صدر قانون ١١٦ للضمان الاجتماعي وقد أتاح هذا القانون للحكومة صرف معاشات شهرية لكل من:

- الأرامل ذوات الأولاد.

- الأيتام والأطفال الذين لا عائل لهم حتى سن ١٣ سنة للذكور، ١٨ سنة للإناث.

- المصابين وغير القادرين على العمل.

- الشيوخ الذين لا مورد لهم.

وقد بدأ في إنشاء المجالس المشتركة للهيئات الاجتماعية في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ للقيام بالتنسيق و التخطيط على مستوى محلي.

كما أنشئ عام ١٩٥٥ المجلس الأعلى لتنسيق الخدمات الاجتماعية بالإسكندرية.

١٢- وفي عام ١٩٥٦ أنشئت مجالس الهيئات الاجتماعية بأحياء القاهرة لتؤدي نفس الوظائف الخاصة بهذه المجالس بالإسكندرية.

جـ- الأهداف التي يسعى إليها الجهاز:

١- وضع الخطط الرئيسية للتنظيم والصحة والرعاية الاجتماعية.

٢- تقويم الخدمات العامة.

٣- تطوير النشاط الأهلي.

د- الفلسفة المنظمة للعمل في إطار هذه المرحلة:

١- الموازنة ما بين الموارد والاحتياجات.

٢- رفع مستوى خدمات الهيئات الأهلية.[1]

هـ- أهم الإضافات العلمية "التراكم المعرفي والميداني":

١- الاهتمام بأساليب التخطيط العلمي من خلال إدارات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل على تنظيم برامج الرعاية الاجتماعية على المستوى القومي وإصدار القرارات لتنظيم العمل بالهيئات الاجتماعية ووسائل تمويلها وأسلوب إدارتها.

٢- ظهور برامج تنمية الريف عن طريق وزارات أخرى مثل المجموعات الصحية والوحدات الزراعية والمدارس الريفية.

٣- ظهور مدارس الخدمة الاجتماعية والعمل على إعداد تدريب الأخصائيين الاجتماعيين للعمل في مجالات الرعاية المختلفة.

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٨٤- ٨٧.

٤- ظهور المجلس الدائم للخدمات العامة بمقتضى القانون ٤١٣ لسنة ١٩٥٣ لتنسيق الجهود بين الهيئات الحكومية والأهلية والعمل على تخطيط الخدمات ورفع مستوى المعيشة بين أفراد الشعب.

٥- تكوين لجنة التخطيط القومي عام ١٩٥٧م لوضع الخطط اللازمة على مستوى الدولة.[1]

المرحلة الثالثة: "التنمية":

ولقد تطور مضمون طريقة تنظيم المجتمع من العمليات التنسيقية إلى أن أصبح اهتمام في المقام الأول بالعمليات التنموية لمنظمات الرعاية القائمة وتعمل وفقاً لاحتياجات المجتمع وتعمل على خدمته.[2]

أ- العوامل التي أدت إلى ظهور المرحلة:

هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور هذه المرحلة في مصر وأهمها:

١- سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٢- عدم وجود ترابط بين برامج الرعاية الاجتماعية والتنمية.

٣- وجود مجموعة من الأجهزة يمكن أن تتحمل مسئولية التنمية مثل: مجالس تنسيق الخدمات بالأحياء، إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية.

---

(١) أنظر: رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية- مدخل لدراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ص ٨٢- ٨٧.

(٢) أحمد مصطفى خاطر، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع (مدخل لتنمية المجتمع المحلي- استراتيجيات وأدوات المنظم الاجتماعي)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٣.

٤- نقل كثير من المؤسسات الأجنبية والأفكار المرتبطة بها إلى مصر مثل: المحلات الاجتماعية، مجلس الجيرة، لتدعيم عملية المشاركة من جانب سكان المجتمع في التنمية.

٥- توفير الخبرة الفنية المتخصصة في مجال التنمية والمدربة على ممارستها.

٦- قيام الدولة الأجنبية (إنجلترا وغيرها من الدول الاستعمارية) بنشر فكرة التنمية في الدول التي تقوم باحتلالها- ليس رغبة في مساعدتها- ولكن لربطها بالجوانب الاقتصادية والثقافية بها وقد ظهر مفهوم تنمية المجتمع لأول مرة في مؤتمر اشردج عام ١٩٤٥ ثم انتشر دولياً بعد قيام مؤتمر كامبريدج عام ١٩٤٨ بتبني هذه الفكرة للدلالة على الحركة الهادفة للنهوض بالمجتمعات من خلال مشاركة سكان هذه المجتمعات.

٧- ظهور الخدمة الاجتماعية كمهنة، وتطور برامج تعليم الخدمة الاجتماعية بكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية.

وقد استهدفت هذه المرحلة ما يلي:

١- حث أفراد المجتمع للمشاركة في بناء مجتمعهم وإحداث التغيير المطلوب في سلوكياتهم وإتجاهاتهم من خلال المشاركة الديمقراطية.

٢- العمل على رفع مستوى معيشة المواطنين بوسائل قابلة للتنفيذ.

٣- تدعيم أي جهود تطوعية تستهدف تنمية الخدمات بالمجتمع المحلي.

٤- توفير الخبرات الفنية (أخصائيين اجتماعيين، فنيين في تخصصات مختلفة) للإسهام في رفع عمليات التنمية المحلية.

ب- الأجهزة والمنظمات التي ظهرت خلال هذه المرحلة:

ظهرت خلال الفترة وهي تمتد من الستينيات ومازالت مستمرة حتى الآن بعض الأجهزة التي تعمل في التنمية، وأهم هذه الأجهزة هي:

١- الوحدات المجمعة: وهو جهاز متكامل بجميع خدمات وزارات الشئون الاجتماعية والصحية والزراعة والتعليم ويقدم خدمات متكاملة لسكان الريف، وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية، وقد بلغ عدد الوحدات المجمعة ٢٥٠ وحدة مجتمعة. إلا أن هناك عقبات حالت دون استكمال المشروع وانتشاره بالريف المصري.

٢- اللجان الشعبية للتنمية: وقد استهدفت تطوير المجتمعات الريفية من خلال التعرف على احتياجات القرية ووضع الخطط المحلية لمواجهة هذه الاحتياجات. بالإضافة إلى العمل على النهوض بمستوى الحياة بالقرية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية والصحية والترويحية ووضع البرامج المحلية الكفيلة بإحداث النهوض المطلوب.

٣- الوحدات الاجتماعية: هي مؤسسة محلية يقع على عاتقها تنفيذ البرامج والخدمات والعمل على دراسة وحصر الاحتياجات والخدمات والبرامج اللازمة لمقابلة هذه الاحتياجات. والعمل على دراسة الموارد المحلية المادية والبشرية وتنظيم استخدامها.

٤- جهاز بناء وتنمية القرية: وقد أنشئ عام ١٩٧٢. وذلك لإعادة بناء المجتمع الريفي من كافة نواحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية

والثقافية مع الاستعانة بالجهود الذاتية لسكان المجتمع بناءً على خطة متفق عليها وقد ضم الجهاز التنفيذي للجهاز لجنتين هما: اللجنة الاستشارية لتنمية القرية، لجنة تنسيق الخدمات الريفية، للعمل على تقييم ما هو قائم فعلاً من خدمات وزيادة فاعليتها والعمل على وضع الخطط وتنفيذها، وإجراء مزيد من البحوث.

٥- جمعيات تنمية المجتمع المحلي: وهو جهاز يعمل على مستوى المجتمع المحلي ويقوم سكان المجتمع المحلي بتكوينها لمواجهة احتياجات المجتمع وتقديم خدمات مباشرة للجيرة ويستهدف ما يلي:

- رفع مستوى معيشة المواطنين.
- إقامة علاقات تعاونية بين المنظمات العاملة بالمجتمع المحلي.
- تشجيع مشاركة أفراد المجتمع لخدمة مجتمعهم.

٦- الأجهزة الثانوية على اختلاف أنواعها: والتي يمكن للمهنة أن تساعدها في أداء المهام المكلفة بها (مدارس، مصانع، مستشفيات، أندية) بما يسهم في تنمية المجتمع المحلي.

جـ- الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الجهاز:

- تنمية المشاركة والانتماء.
- إحداث تغيير في الجوانب السلوكية المعرفية والمهارية لأفراد المجتمع.
- تدريب أفراد المجتمع للقيام بالأدوار القيادية.
- اكتساب القدرة على التعامل البناء مع المشكلات.

د- الفلسفة المنظمة للعمل في إطار هذه المرحلة:

قيام الدولة بتوفير الحياة الكريمة لكل مواطن.

هـ- أهم الإضافات العلمية "التراكم المعرفي والميداني":

- تجربة محمد شلبي في المنايل. حيث استهدفت التجربة مشاركة سكان القرية في تنمية مجتمعهم.

- ظهور وتعدد الكتابات الخاصة بتنظيم المجتمع ومنها كتابات أحمد كمال أحمد في تنظيم المجتمع.

- كتابات د. جمال زكي عن أهمية العمل مع المجتمع المحلي.

- كتابات د. عبد المنعم شوقي عام ١٩٦٣ وأهمية تدخل الحكومة ومشاركة أفراد المجتمع في التنمية.

- كتابات د. هدى بدران عام ١٩٦٩ عن إسهام الخدمة الاجتماعية في قضية التغير الاجتماعي. وفي الجهود المبذولة لتنمية المجتمع.

- كتابات د. سيد أبو بكر حسانين عن طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع وعن الخدمة الاجتماعية ودورها في التنمية عام ١٩٦٦/ ١٩٧٧.

- كتابات د. عبد الحليم رضا عبد العال عن طريقة تنظيم المجتمع. وما أشار إليه في الجهود المبذولة لتنمية المجتمع المحلي (١٩٨٦).

- كتابات د. إبراهيم رجب عن طريقة تنظيم المجتمع، والإطار الشامل الخاص بالممارسة (١٩٨٦).[1]

المرحلة الرابعة: "الدفاع"[2]:

أ- العوامل التى أدت إلى ظهور المرحلة :

هناك عدة عوامل يمكن أن تؤدي إلى ظهور هذه المرحلة في مصر أبرزها:

١- المناخ الديمقراطي الذي تحاول الحكومة المصرية أن تنتهجه سواء من خلال تعدد الأحزاب أو إعطاء حريات أكبر للمحليات وإدارة الحكم المحلي لكي تقوم بدورها في التنمية ورفع مستوى الخدمات لصالح الفئات الفقيرة في المجتمع.

٢- الاتجاه نحو الخصخصة وقيام كثير من الجمعيات الأهلية التي تدافع عن مصالح أعضائها.

٣- تقوية المنظمات غير الحكومية لكي تقوم بدورها في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأعضائها.

---

[1] انظر في ذلك :-

- رشاد أحمد عبد اللطيف ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية - مدخل لدراسة المجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ٩٥- ٩٧.

[2] انظر في ذلك :-

- رشاد أحمد عبد اللطيف ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية - مدخل متكامل ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ص ٧٩- ٨٢.

- محمد عبد الفتاح محمد، ممارسة تنظيم المجتمع في الأجهزة والمنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

٤- ارتفاع المستوى العلمي لخريجي كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وإلمامهم بالتطورات الحديثة في الخدمة الاجتماعية بالخارج.

٥- قيام عدة محاولات للدفاع عن حقوق أفراد المجتمع الذي يمثلونه مثل نقابة المحامين، الأطباء، المهندسين.

ب- الأجهزة والمنظمات التي ظهرت خلال هذه المرحلة :-

هناك مجموعة من الأجهزة التي تمارس الدفاع وهى كالآتي :-

١- النقابات على كافة أشكالها أنها أداة طبيعية للدفاع عن مصالح أعضائها .

٢- مجلس الشعب باعتباره مؤسسة ممثلة لأفراد الشعب وتطلعاتهم ويمارس الدفاع من خلال الاستجوابات التي توجه للوزراء أي مسئول يخل بأداء وظيفته.

٣- الجمعيات غير الحكومية باعتبارها مؤسسات أهلية تدافع عن مصالح الأعضاء المنتمين إليها ولها برامجها التي يمكن من خلالها الدفاع عن مصالح الأعضاء المنتمين إليها مثل "جمعية النهوض بالمرأة، حماية البيئة الخ".

ولهذه المؤسسات برنامج محدد تسعى من خلاله إلى الدفاع عن مصالح الأعضاء المنتمين إليها وتطوير الخدمات التي تقوم بتقديمها.

ج- الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الجهاز :-

- مساعدة الفقراء .

- تدريب الفقراء على المطالبة بحقوقهم .

- استبعاد تشريعات أو تعديل تشريعات لصالح الفئات الفقيرة.

د- الفلسفة المنظمة للعمل في إطار هذه المرحلة :-

تحقيق العدالة الاجتماعية.

هـ- أهم الإضافات العلمية "التراكم المعرفي والميداني" :-

تعددت معاهد وكليات الخدمة الاجتماعية حيث تم إنشاء المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ ١٩٧٠ والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بأسوان عام ١٩٧٥ والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمنهور ١٩٧٩، والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببورسعيد، بالإضافة إلى قيام جامعة القاهرة بإنشاء كلية الخدمة الاجتماعية بفرعها بالفيوم.

وهذا بالإضافة إلى زيادة الأعداد في الدراسات العليا لإعداد المتخصص المهني من جانب وإعداد كوادر تعليمية لنشر رسالة المهنة من جانب آخر، فتقوم كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم جامعة القاهرة بمنح درجة الماجستير والدكتوراه في طرق ومجالات الخدمة الاجتماعية، كما تمنح دبلومات تخصصية في مجالات الرعاية الاجتماعية، كما يقوم معهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب جامعة الإسكندرية بمنح دبلوم العلوم الاجتماعية درجة الماجستير، والدكتوراه من شعبة الخدمة الاجتماعية.

ومن هنا نجد أن :-

١- اهتم الدارسون في الخدمة الاجتماعية في مصر بنظريات العمل الاجتماعي وظهرت بعض البحوث على مستوى الماجستير

والدكتوراه تتناول الأجهزة الدفاعية في مصر (نقابة المهن الاجتماعية، النقابات العمالية ، مجالس المستأجرين ، جمعيات الدفاع عن المستهلكين .. الخ) .

٢- تم تدريس هذا المفهوم وكذلك تحليل المنظمات التي تعمل في إطار الدفاع لطلاب الدراسات العليا.

٣- تم تكوين جمعية للدفاع عن حقوق المعاقين بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان.

الفصل الثاني

مدخل لدراسة الأجهزة في تنظيم المجتمع

مقدمة .

أولاً: أهداف جهاز تنظيم المجتمع

ثانياً: أنواع أجهزة تنظيم المجتمع

ثالثاً: تكوين جهاز تنظيم المجتمع

رابعاً: جهاز تنظيم المجتمع كنسق اجتماعي

خامساً: مقومات أجهزة تنظيم المجتمع

سادساً: وسائل تمويل أجهزة تنظيم المجتمع

مدخل لدراسة الأجهزة في تنظيم المجتمع

مقدمة:

إن تطور المجتمع أمر حتمي نتيجة للتغيرات المتلاحقة والدائمة التي تمر بها المجتمعات، ومع تعقد الحياة الاجتماعية تزداد الحاجة إلى تنظيمات جديدة تقوم بدورها في أحداث التغيير المقصود.

ومثال ذلك أن الأسرة تعتبر أقدم نظام اجتماعي عرفه الإنسان، وكذلك هي المسئولة عن تقديم كل أنواع الرعاية لأفرادها، كما كانت هي المسئولة عن توفير كل أوجه التنشئة الاجتماعية لأبنائها، ولكن أصبحت الأسرة عاجزة عن تحمل هذه المسئوليات مع مرور الوقت نتيجة لما حدث من تطور صاحب ذلك زيادة في الاحتياجات والمشكلات والمسئوليات، وهذا فضلاً عن تعقد الحياة الاجتماعية.

ومهنة الخدمة الاجتماعية – شأنها في ذلك شأن المهن الأخرى – تساهم في إحداث التغير المقصود لصالح المجتمعات، وتطورت أجهزتها التي تقوم بدورها في المساهمة لإحداث التغيير على مستوى الأفراد والجماعات والمجتمعات – وهذه الأجهزة التي تعرف بالمؤسسات الاجتماعية ليس من غرضها الربح المادي سواء كانت حكومية أو أهلية.

وسيقتصر هذا العرض علي أجهزة تنظيم المجتمع، تلك الأجهزة التي تمارس نشاطها مع هيئات ومؤسسات وجمعيات تقوم بتقديم خدمات مباشرة لسكان المجتمع في مجالات الرعاية الاجتماعية، ولا تقوم أجهزة تنظيم المجتمع عادة بتقديم خدمات مباشرة لهؤلاء السكان إلا في حالات استثنائية مثل إجراء التجارب أو مواجهة الكوارث، أو تقديم خدمات يحتاج إليها سكان

المجتمع ولم توجد به الهيئة التي تستطيع أن تقدم مثل تلك الخدمة، على أن يعقب ذلك إنشاء مثل تلك الهيئة لتتحمل مسئولية تقديمها، وما إلى ذلك من أعمال لا تستطيع أن تقوم بها الهيئات أو المؤسسات أو الجمعيات وتتحمل مسئولية تلك الأعمال مستقبلاً أو تنشأ هيئات مختصة بذلك.

ويجب أن نفرق بين الأجهزة التي تقوم بتقديم الخدمات المباشرة لسكان المجتمع والأجهزة التي تقوم بتنظيم العمل وتنسيق بين بعض الأجهزة التي تقوم بتقديم تلك الخدمات المباشرة.

فالنوع الأول يمكن أن يطلق عليه «أجهزة خدمة المجتمع» وهى كل الأجهزة التي تعمل في مجالات الخدمات والانتاج، وكل ما تقدمه يعتبر خدمات يحتاج إليها المجتمع، ولا يشترط فيها بالضرورة أن تكون مؤسسات اجتماعية.

أما النوع الثاني من الأجهزة (أجهزة تنظيم المجتمع) فهي الأجهزة التي تقوم بتنظيم العمل وتنسيق الجهود بين الأجهزة التي تقدم خدمات مباشرة لسكان المجتمع في مجالات الرعاية الاجتماعية، ويتولى العمل بها أخصائيون اجتماعيون متخصصون، وتتكون من ممثلي الهيئات والجمعيات والمؤسسات الأعضاء بها ومن الأشخاص المهتمين بشئونها، وتمارس طريقة تنظيم المجتمع من خلالها.

فأجهزة تنظيم المجتمع عملها الأساسي تنظيم المجتمع وإذا قامت بتقديم خدمات مباشرة لسكان المجتمع في بعض الأحيان لأى سبب من الأسباب، فيعتبر ذلك عملاً ثانوياً بالنسبة لها.

١- أهداف جهاز تنظيم المجتمع:

وأجهزة تنظيم المجتمع تساهم بدورها مع غيرها من الأجهزة النوعية فى تحقيق أهداف المجتمع، ويتلخص مساهمة تلك الأجهزة فى ممارسة طريقه تنظيم المجتمع لمواجهة المسئوليات التى تقع على عاتقها للعمل على تحقيق أهداف المجتمع.

والهدف العام لطريقة تنظيم المجتمع يتلخص فى المساهمة فى تحسين أحوال المجتمعات، أى المساهمة فى العمل على أحداث التغير المقصود لصالح سكان المجتمع وتحسين مستواهم الاقتصادى والاجتماعى، أو بمعنى آخر مساعدة سكان المجتمع على إشباع أحتياجاتهم وحل مشاكلهم، أى مساعدتهم على تحقيق أهدافهم.

ولتحقيق الهدف العام لتنظيم المجتمع، يحدد كل جهاز لنفسه أهدافاً يستطيع بواسطتها المساهمة فى تحسين أحوال المجتمعات، فقد تعمل بعض الأجهزة مع فئات معينة من الناس فى مجال نوعى معين كالاتحادات النوعية، وقد تعمل بعض الأجهزة مع سكان المجتمع فى مجالات متعددة من النشاط كالاتحادات الاقليمية أو الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة. ومن خلال تحقيق الأهداف الجزئية يساعد على تحقيق الهدف العام لتنظيم المجتمع.

وتتلخص الأهداف الفرعية التى يمكن للجهاز تحقيقها هى:

١- توفير المناخ لممارسة أنشطة تنظيم المجتمع.

٢- اثارة الوعى وتنوير الرأى العام.

٣- تنظيم حركة الجماهير.

٤- تعديل وتغيير في القيم والاتجاهات.

٥- تنمية روح الولاء والانتماء للمجتمع.

٦- تحقيق التماسك والتعاون والترابط داخل المجتمع.

عناصر تكوين الجهاز

ومن الضروري الاستمرار في تعديل تكوين الأجهزة حتى يتناسب التكوين وتحقيق الاهداف المتغيرة، ولكي يستطيع الجهاز تقديم الخدمات التي تساعد على تحقيق اهدافه، لابد من توفر ثلاث عناصر رئيسية هي:

١- المستفيدون من خدماته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

٢- توفر الموارد والامكانيات اللازمة من المعرفة المتخصصة والاستراتيجيات المناسبة، والأدوات، والتمويل.

٣- العاملون المتخصصون اللازمون لتوصيل الخدمات إلى المستفيدين.

ويعمل كل جهاز على خلق علاقات مع الأجهزة الأخرى على أساس التعاون والتبادل حتى يستطيع تعويض أي نقص في هذه العناصر السابق ذكرها، وتتأثر العلاقات بين الأجهزة المختلفة بما يلي:

١- مدى فهم الأجهزة الوظيفية التي يؤديها كل منهم.

٢- مدى الاتفاق على الأهداف التي يمكن تحقيقها.

٣- مدى الاتفاق على الوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيق تلك الأهداف.

٤- مدى تأثير الظروف الخارجية على ادارة كل جهاز في قدرته على تحقيق أهدافه.

العلاقة بين الأجهزة بعضها وبعض:

وقد حدد «وليم ريز Wliam Reid» ثلاث مستويات للعلاقات بين أجهزة تنظيم المجتمع هى:

١- الجهاز المستقل، وهو الذى يستطيع تحقيق أهدافه بما لديه من موارد وإمكانيات، ومن ثم لا يميل إلى خلق علاقات مع أجهزة أخرى.

٢- الاعتماد المتبادل بين الأجهزة وتعمل هذه الأجهزة على خلق العلاقات فيما بينها لتستفيد من تبادل الموارد فيما بينها بما يساعدها على تحقيق أهدافها.

١- الصراع بين الأجهزة ويحدث ذلك بسبب حصول بعض الأجهزة على التمويل المخصص لأجهزة أخرى، أو تحقيق أهداف جهاز على حساب أجهزة أخرى.

ويقول «ريد» يمكن تقليل الصراع والنزاعات بين الاجهزة عن طريق قيام جهاز للتنسيق بين احتياجات الأجهزة(١).

٢- أنواع الأجهزة في تنظيم المجتمع:

هناك وجهات نظر مختلفة بالنسبة لتصنيف أجهزة تنظيم المجتمع وسنحاول أن نستعرض بعضها فيما يلى:

أولاً: تصنيف برلمان وجورين:

يقسم برلمان وجورين Perlmaan & Gurin أجهزة تنظيم إلى ثلاث أنواع هى:

---

(١) سيد أبو بكر حسانين، طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ص ٤٠٥ - ٤٢٧.

١- المؤسسات التطوعية:

يستهدف أعضاء هذه التنظيمات تحقيق أهداف مشتركة مثل تحقيق أو تغيير أو إصلاح بعض المؤسسات أو النظم الاجتماعية أو العلاقات الاجتماعية القائمة، كما تهدف المؤسسات التطوعية إلى بناء وتنمية البناء التنظيمي للمنظمات وزيادة فاعليتها في تحقيق الأهداف التي تسعى للوصول إليها.

٢- مؤسسات الخدمات:

وهي المؤسسات التي تقدم خدمات اجتماعية متنوعة مثل المؤسسات الصحية والتعليمية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية. وهذه المؤسسات قد تكون حكومية أو أهلية أو تجمع بين الاثنين.

٣- مؤسسات التخطيط:

وهي مؤسسات متخصصة في التخطيط لخدمات من نوع معين وبرامج محددة مثل مؤسسات التخطيط لميادين الرعاية الاجتماعية أو مجالس المنظمات أو ادرات التخطيط المتخصصة، أي أنها تخطط لمشاكل خاصة مثل انحراف الأحداث، ومشكلة الادمان على تعاطي المخدرات ومؤسسات كبار السن ... الخ.

والتخطيط في هذه المؤسسات قد يكون على المستوى المحلي أو على المستوى القومي، ويهتم التخطيط في هذه المؤسسات بالتنسيق بين البرامج المختلفة، تحديد الموارد وتحديد الأولويات وتحديد الأنشطة والبحوث المطلوبة.

والأمر على هذا النحو يدعو إلى القول بأن المؤسسات التخطيطية تكمل عمل مؤسسات الخدمات، فمؤسسات تنظر إلى المشاكل من الخارج إلى الداخل حيث تدرس حاجات البيئة، وتحاول أن تحدد أبعادها وتوقعاتها فى شكل خطط ثم تحاول أن تؤثر فى المؤسسات القائمة، كى تعيد صياغة أهدافها أو إعادة توزيع مواردها لتحقيق إشباعات أفضل لعملائها.

ثانيا: تصنيف أحمد كمال:

قسم الدكتور أحمد كمال أجهزة تنظيم المجتمع إلى ثلاثة أنواع أساسية هى:

١- أجهزة أساسية، أو أولية وهى التى أنشئت خصيصاً من أجل ممارسة طريقة تنظيم المجتمع، وقد ميز بين ثلاثة أنواع من الأجهزة الأولية التالية:

أ - أجهزة ذات أغراض تنسيقية (إقليمية جغرافية) ومن أمثلتها الاتحاد العام، الاتحادات الاقليمية فى المحافظات وفروعها فى المدن.

ب- اجهزة ذات أغراض تنسيقية نوعية (وظيفية) ومن أمثلتها الاتحادات النوعية المختلفة مثل اتحاد رعاية الاسرة والطفولة، اتحاد المساعدات الاجتماعية ... الخ.

جـ- اجهزة للتنمية على مستوى مجتمع محلى صغير وتقدم خدمات مباشرة مثل المحلات الاجتماعية، مجالس المستأجرين، المراكز الاجتماعية، الوحدات المجمعة.

٢- أجهزة ثانوية لم تنشأ خصيصاً لممارسة طريقة تنظيم المجتمع وهى

أجهزة تحقق التنمية الاجتماعية بجانب أهدافها الأساسية، كما أنها تقدم خدمات مباشرة مثل المدارس والمستشفيات والمصانع والمساجد.

٣- أجهزة معاونة أو أجهزة خدمات تنظيمية وهى الأجهزة التى لا تقوم أساساً بكل مسئوليات أجهزة تنظيم المجتمع لكونها أجهزة متخصصة فى جزء من هذه المسئوليات فقط، مثل صندوق التمويل المشترك – سجل تبادل المعلومات – مراكز التطوع – مكاتب البحوث وغيرها.

ثالثا: تصنيف سيد ابو بكر حسانين:

وتنقسم أجهزة تنظيم المجتمع فى هذا التصنيف إلى محاولتين أساسيتان هما:

١- أجهزة تزاول نشاطها فى مجالات متعددة كالاتحادات الاقليمية أو الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة.

٢- أجهزة تزاول نشاطها فى مجال معين كالاتحادات النوعية أو المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة.

وهذا التصنيف متأثر بالمفهوم التقليدى للأجهزة التى ينبناه صاحب التصنيف.

رابعاً: تنصيف هدي بدران:

ميزت هدى بدران بين أربعة أنواع من المنظمات التى يعمل من خلالها الأخصائي الاجتماعى وهى:

· أجهزة التى تستهدف التخطيط لأحداث التغيير فى مجال معين وذلك تحقيق أهداف دقيقة محددة، بغض النظر عن الاهتمامات المختلفة

هيئات المجتمع، وهذه الأجهزة تعتمد إلى حد كبير على استراتيجية الضغط.

أجهزة تهتم أساساً بالأهداف التنسيقية فهى تفترض وجود مصلحة عامة للمجتمع ككل يجب أن تعمل كل هيئة من الهيئات فى اطارها، ولذلك تحاول هذه الأجهزة أن تحدد أهدافها بشكل عام بحيث يسهل اتقان الوحدات التى يتكون منها الجهاز حول الاهداف.

والاجهزة التخطيطية والتنسيقية السابقة لا تقدم خدمات مباشرة إلا فى بعض الأحوال على سبيل التجربة على أن تتولاها هيئات أخرى بالمجتمع وتتولى ادارتها، ويعمل فى هذه الاجهزة اخصائى اجتماعى مسئول عن عمليات تنظيم المجتمع التى يقوم بها الجهاز.

أجهزة تقوم بجانب وظيفتها التخطيطية والتنسيقية بتقديم خدمات مباشرة للأهالى ليس على سبيل التجربة، ولكن كجزء من وظيفة الجهاز مثل المراكز الاجتماعية والمحلات الاجتماعية. أجهزة لا تستخدم بالضرورة أخصائيين اجتماعيين لترجيه عمليات تنظيم المجتمع التى تقوم بها مثل تنظيمات الادارة المحلية.

ثانيا: تصنيف نبيل محمد صادق:

ويصنف أجهزة تنظيم المجتمع إلى تصنيفات متعددة وهى:

من حيث التبعية: أجهزة حكومية - أجهزة أهلية - أجهزة مشتركة (حكومية - أهلية).

من حيث مجال العمل: أجهزة تعمل فى مجال واحد (وظيفته) أجهزة تعمل فى مجال متعددة (جغرافية).

٣- من حيث مستوى العمل: أجهزة تعمل على مستوى محلى كالقرية أو المدينة أو المركز أو المحافظة أو المنطقة .... الخ.

- أجهزة تعمل على مستوى قومى أى على مستوى الدولة.

- أجهزة تعمل على مستوى اقليمى (مجموعة من الدول المجاورة التى ترتبط معاً بعلاقات خاصة كالدول العربية - الافريقية).

- أجهزة تعمل على مستوى دولى مثل هيئة الأمم المتحدة بمنظماتها المختلفة.

٤- من حيث طبيعة الخدمة: أجهزة خدمات مباشرة - أجهزة خدمات غير مباشرة.

٥- من حيث إنتمائها للخدمة الاجتماعية:

- أجهزة أولية أنشئت خصيصاً لممارسة الخدمة الاجتماعية.

- أجهزة مساعدة تقدم خدمات مساعدة أو أجهزة خدمات تنظيمية.

- أجهزة لا تنتمى إلى الخدمة الاجتماعية وهى ما يطلق عليها الاجهزة المضيفة أو أجهزة الخدمات التنظيمية(١).

٢- تكوين جهاز تنظيم المجتمع (البناء التنظيمي):

يختلف جهاز تنظيم المجتمع الحكومى عن تكوين جهاز تنظيم المجتمع الأهلى، فالجهاز الحكومى له طابع معين - شأنه فى ذلك شأن الأجهزة الحكومية الأخرى على الرغم من اختلاف أعمالها - ويعتمد أساساً على

---

(١) نبيل محمد صادق، مرجع سابق، ص ص ٢٧٥ - ٢٨١.

... ...ولين عن مزاولة نشاطه بواسطة الدولة، أما الجهاز الأهلي فيتكون ... من جمعية عمومية مجلس ادارة وعدد من اللجان التي تساعد الجهاز ... مزاولة نشاطه وتكون مسئولة أمام مجلس الادارة عن النشاط، وتعيين ...ير منفذ للجهاز يعاونه العدد اللازم من العاملين، وينقسم العاملون عادة ... المتخصصين في تنظيم المجتمع، الذين يشغلون أقسام الجهاز المختصة ...ذه النواحي، ولا يمنع وجود المدير لحاجة العمل إليه لكي يستطيع الجهاز ... يؤدي عمله على الوجه الأكمل(١).

ويستلزم ذلك تحديد تدرج السلطة، وتوزيع اختصاصات العمل، وتحديد المسئوليات، وتوضح نظام العمل وعلاقاته، ووجود القوانين واللوائح التي تحكم اتخاذ القرارات وتنظيم سير العمل، إلى غير ذلك من الأمور اللازمة التي تساعد تكوين الجهاز على تأدية وظيفته وأهدافه ونظراً لأهمية تشكيل الجمعيات العمومية. ومجالس الادارة واللجان في تكوين اجهزة تنظيم المجتمع الأهلية سنتناولها بالشرح فيما يلي:

الجمعية العمومية:

تتكون الجمعية العمومية عادة من ممثلي الهيئات والمؤسسات والجمعيات الأعضاء بالجهاز، وتختص برسم السياسة العامة للجهاز، وتعديل قانونه الأساسي أو لائحته الداخلية، وأقتراح واعتماد ميزانيته، وإنتخاب

---

(١) أنظر في هذا الشأن أيضاً:
- Perlman and Gurin, Gurin, Community Organization and Social Plannig, N.Y., John Wiley and sons, Inc., 1972.
- هدى بدران، تنظيم المجتمع، مطبعة المليجي، الجيزة، ١٩٦٩، ص ص ٢٢٥ - ٢٣٣.

مجلس ادارته، إلى غير ذلك من الأعمال التى ينص عليها القانون الأساسى أو اللائحة الداخلية للجهاز.

مجلس الإدارة:

ينبثق مجلس الادارة عن الجمعية العمومية، ويتم إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة من بين أعضاء الجمعية العمومية عادة، ولكن هذا لا يمنع من تعيين بعض أعضاء مجلس الإدارة نظراً لخبرتهم أو اهتمامهم بالأنشطة التى يمارسها الجهاز أو لمراكزهم القيادية فى المجتمع أو بحكم مناصبهم ووظائفهم.

ويختص مجلس الإدارة عادة بتنفيذ السياسة العامة التى تضعها الجمعية العمومية، ويضع الميزانية، ويشرف على أعمال اللجان ويمثل الجهاز ويتحدث بأسمه فى المؤتمرات والاجتماعات والمناسبات المختلفة، ويقوم بتعيين المدير المنفذ، إلى غير ذلك من الأعمال التى ينص عليها القانون الأساسى أو اللائحة الداخلية للجهاز.

اللجان:

ينص القانون الأساسى أو اللائحة الداخلية للجهاز على طريقة تشكيل اللجان وتحديد ما يحتاجه منها لممارسة نشاطه، وتعتبر اللجنة أداة تنظيم المجتمع إذ ترادف فى معناها المقابلة فى خدمة الفرد والبرنامج فى خدمة الجماعة.

أنواع اللجان:

تنقسم اللجان إلى أربع أنواع أساسية طبقاً لما يلى:

جان دائمه – لجان مؤقتة وذلك طبقاً لما ينص عليه
و ، الأساسي أو اللائحة الداخلية وطبقاً لما تقتضيه حاجة العمل في
الجهاز.

٢- من حيث الوظيفة، وتشكل اللجان من حيث وظيفتها إلى:

لجنة تنفيذية لممارسة العمل اليومي نيابة عن مجلس الادارة ولها حق إصدار قرارات لها سلطة التنفيذ.

– لجنة تحضيرية ومهامها الدراسة والاعداد لعمل معين المؤتمرات أو إعداد دراسات أو بحوث أما ما شابه ذلك.

– لجنة استشارية تنحصر مهامها في إبداء الرأي والمشورة في الموضوعات التي تحتاج إلى ذلك.

- لجنة تنسيقية وتنحصر مهمتها في تنسيق الجهود بين الهيئات المختلفة وتوجيه هذه الجهود لما فيه صالح المجتمع.

٢- من حيث الغرض، تشكل اللجان من حيث المهمة المسندة إليها إلى:

– لجنة ثقافية – لجنة اقتصادية – لجنة اجتماعية – لجنة ترويحية – لجنة صحية – لجنة مالية وأي لجان أخرى..

٤- من حيث العضوية،

أ- لجان تقتصر عضويتها على أعضاء مجالس الادارة واعضاء الجمعيات العمومية.

ب- جان تقتصر عضويتها على أعضاء مجالس الادارة وأعضاء الجمعيات العمومية

جـ- لجان تضم إلى عضويتها بعض المواطنين من المهتمين بنشاطها أو المتخصصين فى أعمالها بالإضافة إلى من تضمنه من أعضاء مجالس الادارة.

د- لجان تضم إلى عضويتها بعض المواطنين من المهتمين بنشاطها أو المتخصص فى اعمالها بالإضافة إلى من تضمه من أعضاء مجالس الادارة ومن أعضاء الجمعيات العمومية.

العوامل التي تساعد اللجان علي النجاح في اعمالها:

ولكى تنجح اللجان فى تأدية اعمالها يجب مراعاة ما يلى:

١- أن تكون أعمال اللجنة واضحة ومحددة، وكلما كانت أعمالها أكثر وضوحاً وتحديداً كلما توفرت لها احتمالات أكبر للنجاح.

٢- تحديد مواعيد تعيين تتم فيه اللجنة اعمالاً معينة وهكذا، إذ أن التوقيت فى أعمال اللجان من أهم العوامل التى تساعدها على تأدية مهمتها.

٣- الاعتماد على التخطيط السليم فى أعمال اللجنة لكى تتمكن من تأدية أعمالها بأقل التكاليف الممكنة وفى أقصر وقت ممكن.

٤- تهيئة الجو المناسب للجنة من الناحية الانسانية.

٥- تحديد ميزانية لأعمال اللجنة لكى تكون على علم بالحدود التى يمكن أن تتصرف فى نطاقها من ناحية التمويل.

٦- مد اللجنة بالمعلومات والبيانات والخدمات التى تنطلق بعملها لكى يمكن تأدية رسالتها بنجاح.

ـ فترة لأخرى لكى يمكن إكتشاف الأخطاء التى

• ...ه اللجنة للعمل على تلافيها(١).

الاهتمام بالتسجيل وتقديم التقارير المناسبة من أعمال اللجنة

جهاز تنظيم المجتمع كنسق اجتماعي:

يعتبر جهاز تنظيم المجتمع من المنظمات التى تقوم بدورها بفاعلية فى ...ير من المجتمعات، وأدى ذلك لبعض التغيرات فى هذه الاجهزة سواء ...يار الاعضاء، وتحديد الأهداف، واستخدام المكافآت ... الخ(٢).

ويرى هومانز Homans أن المنظمة (جهاز تنظيم المجتمع كنسق ...تماعى تتضمن مجموعة من الاعتبارات هى):

تتكون المنظمة (جهاز تنظيم المجتمع) من مجموعة أقسام تعتمد على بعضها فكل قسم وجزء له علاقة مع غيره بطريقة تساندية وتأثير وتأثر لكى يتحقق الوظائف.

المنظمة كنسق عليها أن تشبع كل احتياجات النسق الاجتماعى وليس تحقيق الاهداف فحسب(٣).

---

(١) سيد أبو بكر حسانين، مرجع سابق، ص ٤٠٩ - ٤١٦.

(٢) أنظر فى:

- ماهر أبو المعاطى، ادارة المؤسسات الاجتماعية، دار تكنوماشين، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ١١٧ - ١١٩.

(3) See:

- George C. Homans, Industrial Homany as goal the theory organization, Ed David si Iueman, 1960, pp. 25 - 32.
- March G. James & Herbert A. Simon, Organization New York, John witey, 1967, pp. 83 - 87.

- المنظمة كنسق اجتماعي لها سلوك وتقوم بأنماط تختلف عن أنماط سلوك أعضائها.

ويرى د. سيد أبو بكر أن جهاز تنظيم المجتمع هو عبارة عن «نسق اجتماعي فرعي فالجهاز عبارة عن منظمة تضم إلى عضويتها هيئات ومؤسسات وجمعيات تقوم كل منها بتقديم خدمات معينة يحتاج إليها سكان المجتمع، وتقدم لهم بطريقة مباشرة، وعلى أفضل ما يمكن من المستويات طبقاً لإمكانيات تلك الوحدات».

وتلك الوحدات وجهاز تنظيم المجتمع الذى يتكون منها، تمارس نشاطها ليس فقط بالاعتماد على موارد وإمكانيات المجتمع ولكن أيضاً فى ظل تلك الوحدات والمجتمع فى ظل العلاقات المرغوبة، فالمجتمع يساعدها ويساندها على تحقيق اهدافها وهى بدورها تساهم فى تحقيق أهداف المجتمع.

ويستهدف جهاز تنظيم المجتمع المساهمة فى احداث التغيير فى المجتمع عن إشباع احتياجات سكانه وحل مشاكلهم وتحسين أحوالهم، ولذا أصبحت أجهزة تنظيم المجتمع من التنظيمات الرسمية التى تقوم بدور فعال فى حياة المجتمعات وتساهم فى تحقيق أهدافها.

ولفهم جهاز تنظيم المجتمع كنسق اجتماعى فرعى يمكن الاسترشاد بالعناصر التالية فى تحليله:

١- النظرة إلى جهاز تنظيم المجتمع ككل وليس كجزء من أعماله أو نشاطه.

٢- العلاقة بين تكوين الجهاز وتأدية وظيفته وتحقيق أهدافه مع مراعاة الضغوط التى يشكلها سكان المجتمع لتغيير أهداف الجهاز وتنظيماته ال

ـ ى ما يتوافر لدى الجهاز من موارد وامكانيات وما هى الاستراتيجيات التى يستخدمها، وما هى الأمور التى يرى الاحتفاظ بسريتها وتلك التى يسمح بأستخدامها، وما مدى قدرته على تطوير نفسه له اكبة التغ

٤- المركز الاجتماعى للجهاز وتأثير هذا المركز فى الم جتمع، وإلى مدى يساعد المجتمع الجهاز، وما تأثير تلك المساندة فى تحقيق أهدافه والمساهمة فى تحقيق أهداف المجتمع.

٥- العلاقة بين الجهاز وبين كل من المكونين له، والمستفيدين من خدماته، والهيئات والمؤسسات المختلفة بالمجتمع.

٦- اتجاهات المكونين للجهاز ونوعياتهم والجماعات التى ينتمون إليها ومدى تأثير ذلك فى الجهاز وفى مزاولة نشاطه.

٧- الضغوط التى تشكلها بعض الأفراد والجماعات ذوى القوى الاجتماعية أو الممولين التى يشكلها الجهاز وما تأثير ذلك فيه وفى مزاولة نشاطه.

٨- الضغوط التى يشكلها الجهاز على الأخصائى الاجتماعى الذى يتحرك من خلاله من حيث الالتزامات والقيود التى يفرضها عليه الجهاز وما تأثير ذلك فى دور الاخصائى الاجتماعى.

٩- دور مدير الجهاز ومدى تأثره فى كل ما تقدم، وخصوصاً تأثيره فى المكونين للجهاز والممولين له ومراكز القوة فى المجتمع

ومن أهم النواحى التى يجب أن يهتم بها من يقوم بتحليل جهاز تنظيم المجتمع هى كيفية اتخاذ القرارات فى ضوء كل ما تقدم من عوامل، وفى تحليله لخطوات اتخاذ القرارات، ويجب أن يركز على ما يلى:

١- من الذى يبدأ بعرض المشكلات؟ هل يقوم بذلك مهنيون، ممثلوا الوحدات التى يتكون منها الجهاز الممولون، أصحاب السلطة والنفوذ بالمجتمع، مراكز قوة معينة، أو غير ذلك من الأفراد أو الجماعات بالمجتمع؟

٢- كيف يتم التوصل إلى الاتفاق حول إقتراح خطة أو برنامج؟

٣- كيف يتعرف سكان المجتمع بإقتراح الخطة أو البرنامج لكى يتحول هذا الاقتراح إلى قضية ويهتمون بها؟

٤- هل يتدخل بعض أصحاب السلطة والنفوذ أو مراكز معينة أو الممولين أو المكونين للجهاز للتأثير فى إتخاذ القرار؟

٥- هل تحدث صراعات حول اتخاذ القرار؟ ممن وجدت؟ أو هل يمكن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة لاتخاذ القرار؟ وكيف؟

٦- هل يمثل سكان المجتمع فى اتخاذ القرارات؟

٧- هل تتدخل أى هيئات حكومية لتأييد القرارات أو رفضه؟

٨- لمصلحة من تصدر القرارات عادة؟ هل لخدمة غالبية سكان المجتمع أم لخدمة فئات معينة بالذات؟

٩- غير ذلك من الخطوات التى يرى المحلل أهميتها بالنسبة لجهاز تنظيم المجتمع الذى يقوم بتحليله.

ويمكن تقسيم القرارات التى تتخذ فى جهاز تنظيم المجتمع إلى:

١- قرارات متصلة بتكوين الجهاز، وهذه تتخذ عادة فى المراحل الأولى من عمر الجهاز، ولكن تتخذ منها ما يتصل بتطوير تكوين الجهاز كلما اقتـ[illegible] ذلك.

٢- قرارات متصلة بطريقة الجهاز فى تأدية وظيفته.

٣- قرارات تتخذ لتحديد أهداف الجهاز التى يجب أن يعمل على تحقيقها.

٤- قرارات تتعلق باستخدام الموارد والامكانيات والاستراتيجيات لتحقيق أهداف الجهاز.

٥- قرارات تتعلق بمدى تحقيق الجهاز لأهدافه(١).

٥- مقومات اجهزة تنظيم المجتمع:

١- أن يكون للجهاز لائحة نظام أساسى تتضمن الأهداف – نظام عضوية – جهاز إدارى (جمعية عمومية – مجلس إدارة – لجان). – تمويل الجهاز – طريقة حل الجهاز – أموال الجهاز بعد الحل.

٢- يجب أن يسير الجهاز لكى يأخذ الصفة الرسمية القانونية.

٣- يجب أن يضم الجهاز جميع الهيئات والمؤسسات التى تدخل ضمن إختصاصاته.

٤- يجب ألا يفرق الجهاز فى تقديم الخدمات بين هيئة وأخرى أو بين جماعة أو فئة أو طائفة.

٥- يجب أن يتوافر للجهاز الموارد المادية والبشرية اللازمة لمساعدته على تنفيذ برامجه.

٦- يجب أن يتوافر للجهاز جهاز إدارى فنى لمساعدته على تحقيق تنفيذ أهدافه وإختصاصاته.

---

(١) سيد أبو بكر حسانين، مرجع سابق، ص ص ٤٣٢ – ٤٣٩.

٧- يجب أن يعتمد الجهاز في عمله على تطبيق الأسلوب العلمى (التخطيط).

٨- يجب مراعاة الدقة فى اختيار أعضاء مجلس الإدارة بمعنى أنه يجب أن تتوافر فيهم صفة التعاون لأن المنظمات لا تنهض من القاعدة بل من القمة.

٦- **وسائل تمويل أجهزة تنظيم المجتمع :-**

تعتمد المنظمات الاجتماعية الأهلية في تمويل نفسها على التبرعات المختلفة من الجماهير كالاشتراكات والهبات والوصايا والأوقاف وقد تحصل على إعانة من جهة حكومية أو شبه حكومية كالمجالس المحلية ، أما المنظمات الحكومية فتعتمد في تمويل مؤسساتها على أموال دافعي الضرائب وتنظيم هذه على شكل اعتمادات في مشروع ميزانية الدولة التي يجب أن تقرها الهيئة التشريعية .

وتلجأ المنظمات الأهلية إلى وسائل عديدة لتدبير أموالها يمكن تقسيمها إلى قسمين:-

أ- **وسائل فردية :**

تعتمد فيها كل هيئة على جهودها الخاصة في تدبير المال اللازم عن طريق الكثير من الوسائل.

ب- **وسائل جماعية :**

حيث تتضافر فيها جهود هذه الهيئات جميعها أو معظمها لتدبير الأموال اللازمة لتنفيذ البرامج الموضوعية ثم يتم توزيع هذه الأموال طبقاً لنظام يتفق عليه.

ومن الوسائل الفردية :

١- **الإعانات الحكومية وما في حكمها :-**

كإعانات وزارات التربية والتعليم والشئون الاجتماعية والصحة والأوقاف

والحصول على هذه الإعانات لا يحتاج لمجهود كبير من جانب المنظمة سوى استيفائها لشروط منح الإعانات .

ومن وجهة النظر الفنية نعتقد أن هذه الإعانات تقلل الشعور بالمسئولية من جانب المشرفين على هذه المنظمات وتضعف الصلة بين المنظمة والمجتمع إلا أنها من ناحية أخرى قد توفر على القائمين بشئون الهيئات المختلفة الوقت الذي تخصصه في تنظيم الحملات المختلفة لتصرفه في النواحي الإدارية والفنية الأخرى ولما كانت هذه الإعانات وسيلة غير مضمونة بصفة دائمة لذلك ننصح بعدم الاعتماد عليها كلية ، على أن تكون المنظمة على تمام الاستعداد لمواجهة ما من شأنه حرمانها من الإعانة الحكومية لأي سبب من الأسباب .

٢- الحفلات الخيرية :

وهى طريقة سهلة نسبياً للحصول على المال لأن الأفراد يدفعون المال لقاء ترفيه معين يحصلون عليه ، غير أن هناك بعض الاعتراضات على هذه الوسيلة ، منها أن بعض الأفراد قدد يضطرون لشراء تذاكر هذه الحفلات مما تنتفي معه روح العطاء للخدمة العامة كما أننا نخشى أن الكثير من الأفراد إنما يعانون في إقامة هذه الحفلات ويقبل عليها لما يحصل عليه من فائدة ترويحية وتسلية قد تكون رخيصة في بعض الحالات .

وبذلك تنتفي فائدة هامة من فوائد جمع التبرعات للوجوه الخيرية وهى تعريف المجتمع وأفراده بوجهة النشاط الاجتماعي والدعوة إلى الاشتراك فيه .

جمع التبرعات عن طريق الاتصال المباشر بأفراد المجتمع:

والمعتاد أن تشكل لجنة تكون مسئولة عن هذه الحملة تكون مهمتها عوة الجمهور للتبرع للأغراض التى تخدمها المنظمة، ولا شك أنه إذا ت أعمال اللجنة بطريقة فنية صحيحة كانت هذه الوسيلة من أنجح سائل من حيث اشعار الجمهور بما تبذل من خدمات كسب ثقته للتغلب لى المشاكل القائمة فى المجتمع لأنها تقوم على أساس الاتصال الشخصى بحت وما يتبعه من تفاهم وإقناع.

الخطابات الدورية لأفراد الجمهور:

وهذه وسيلة أخرى من وسائل جمع المال، ومن مميزاتها أنه يمكن أن صل إلى الآلاف من الأفراد أنه فى نفس الوقت نجد أن تأثيرها ضعيف نها بعيدة عن الاتصال الشخصى ولذلك نجد أن الكثير من هذه الخطابات جد طريقة سهلاً إلى سلات المهملات.

الأسواق الخيرية:

تلجأ إليها عادة المنظمات التى تدير مؤسسات اجتماعية لها نوع من نتاج كالفنون النسوية تبرع الكثيرات من الأعضاء ببعض الهدايا قد تكون ن صنعهن ببيعها فى السوق الخيرية لصالح المنظمات.

والأسواق الخيرية تجد اقبالاً كبيراً من الجمهور خصوصاً روعى فى روضاتها الذوق السليم والأسعار المعقولة والابتعاد عن التقديرات الخيالية شياء المعروضة بحجة أن هذا تبرع لأعمال البر -- هذا فضلاً عما تكسبه ه المعروضات من دعاية للمنظمة إذا كانت من صنع المنتفعين بخدمات نظمة ذاتها.

٦- جمع المال في الصناديق:

وقد سادت هذه الطريقة أخيراً بين المنظمات والمشاهد أنها تنجح إذا كانت الحملة للأغراض العامة كمكافحة الدرن أو السعال ولكنها ليست مضمونة النجاح إذا كانت الحملة موجهة لأغراض خاصة بمنظمة من المنظمات ويجب إختيار المتطوعين للقيام بعملية الجمع من الشهود لهم بحسن السير والخلق.

وفي جميع الأحوال يتعين اختيار الوقت المناسب للقيام بالحملات المالية مع انتهاز فرص الرخاء المالي والمناسبات القومية والدينية التي تكون فيها دافعة للجمهور على التبرع.

٧- الطوابع:

وهذه تكون مختلفة القيمة عادة مما يتيح الفرصة أمام الكثير من الأفراد للشراء على سبيل التبرع وهي أنجح الوسائل التي يمكن أن تصل إلى طبقات الجمهور المختلفة غير أنه يجب أن يراعى كل فرد من المتبرعين الحصول على الطوابع التي توازي قيمتها ما تبرع به من مال.

٨- اليانصيب:

لجأ بعض التجار قديماً إلى ابتكار نوع من المغامرة في الموانئ لتصريف البضائع ثم قلدهم بعض رؤساء الهيئات الدينية الخيرية للحصول على التبرعات بطريق غير مباشر، ثم امتد التقليد إلى جمعيات أخرى وظهر بذلك هذا النظام واضحاً وتدخلت الحكومات في الأمر وحاولت تحديد غاياته في جمع المال للبر العام.

فبعضها ألغاه والبعض احتكر عملياته والبعض اكتفى تنظيمه بأسلوب أو بآخر وبهذا مر نظام اليانصيب بأدوار متداخلة بعضها فى بعض وهى الحرية والتقيد والالغاء، واليانصيب له بعض العيوب بالمبدأ ذاته أو بتنفيذه.

عيوب هذا النظام

أ - المتصلة بالمبدأ:

١- إن عمليات اليانصيب تبث روح المغامرة فتفقد بعض اللاعبين فضلة الاعتماد على النفس والتمسك بالعمل الشريف فهى منافية للتربية الاجتماعية.

٢- تضعف الغيرة واقبال الإنسان على العمل فتحال هذه العواطف رويداً إلى إرضاء الأنانية والرغبة فى الربح بلا عمل.

٣- أنها برهان على عجز الهيئات الاجتماعية عن ايجاد التضامن بين مختلف الطبقات فى معالجة عوارض اجتماعية بوسائل حكيمة فلجأت إلى نوع من المقامرة.

٤- لا يخص الأعمال من أرباح اليانصيب سوى جزء محدود إذ ينفق الجزء الأكبر على الاجراءات والوسطاء.

ب- المتصلة بالتنفيذ.

قد يخالفنا الاقتصاد والمال فى تقدير قيمة ما سبق ذكره من العيوب فلا يعيرونها اهتماماً ولا يحفلون بما تحدثه فى روح المواطنين لأنهم ينظرون إلى حياة المجموع من وجهة خاصة دون غيرها ورغم ذلك فإن عيوب التنفيذ قائمة ويمكن تلخيصها فيما يلى:

١- قلة الثقة في صحة ما يعلن عن اليانصيب خاصاً بالأهداف الخيرية التي تجمع المال من أجلها.

٢- سوء الظن بطرق الانفاق والشكاوى العديدة تؤيد ذلك.

٣- يوجد بين المصلحين فئات تستثمر الأموال لمصالحهم الخاصة.

٤- كثرة الأوراق المعروضة بالسوق وتبلغ عشرات الملايين مرهق للجمهور ارهاقاً لا حدود له.

ويرى البعض اصدار تشريع خاص لنظام اليانصيب يكفل تأميله وقيام الدولة من جانبها بكل ما يتطلبه من الوجهة المالية والادارية والفنية والوضع الحالي في مصر الآن تم حصر حملة اصدار اليانصيب في بنك القاهرة الذي يتولى تنفيذ قرار وزارة الشئون الاجتماعية الذي يصدر سنوياً ويحدد عدد الأوراق المصدرة وفئاتها ويتلى البنك جميع إجراءاته التنفيذية وتحويل الحصيلة إلى الصندوق المركزي لإعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة ليدخل ضمن ايرادات الصندوق المخصصة لإعانة هذه الهيئات ويلاقي القائمون على شئون الهيئات الأهلية صعاباً كثيرة في تدبير المال اللازم لهذه الهيئات ترجع في معظمها إلى العوامل الآتية.

١- عدم قيام الهيئات نفسها بالدعاية عن أعمالها وبرامجها بين أفراد الجمهور.

٢- تعدد الهيئات بحيث أصبح عددها كبيراً بينما الكثير منها لا يقوم بنشاط يذكر.

٣- عدم تنسيق العمل بين هذه الهيئات حتى تعددت الحملات المالية في

بعض الشهور وردت عن الحد المعقول مما أدى إلى مضايقة الجمهور والضغط عليه ، وهذا بدوره أدى إلى قلة حصيلة الجمع .

٤- عدم إتباع الوسائل الفنية في تنظيم الحملات المالية المختلفة .

٥- تبرع بعض الجهات الإدارية إلى الهيئات المختلفة لأن بعضها درج على ذلك منذ سنين فأصبح التبرع يصرف بحكم العادة بصرف النظر عن أي اعتبار آخر ، كما أن البعض إنما يمنح الإعانة للهيئة لأن بها بعض الشخصيات المعروفة أو الموثوق بها ولو أن وجود هؤلاء الأفراد لا يعنى حتماً أن الهيئات التي ينتمون إليها أو يعملون بها تؤدى عملها كما يجب أن تؤديه .

٦- حاجة الأفراد إلى الشعور بالمسئولية تجاه المجتمع فلا يزال الكثيرون بعيدون كل البعد عن مسئولياتهم نحو المجتمع الذي يعيشون فيه غير مقدرين لها وهذا يبعد بينهم وبين النشاط الاجتماعي القائم في البيئة .

٧- الحالة الاقتصادية السائدة في العالم الآن وانصراف الناس إلى إصلاح حالهم فكل فرد ينوء بحمله ومسئولياته مما يبعده ولو مؤقتاً عن أعمال البر .

٨- التجاء بعد الهيئات إلى وسائل لجمع التبرعات لا تتفق ومبادئ الخدمة الاجتماعية و إن كانت مضمونة النتائج من حيث حصيلة التبرع ، ويشكو الكثير من الهيئات من هذه الوسائل من ناحيتين : الأولى تعويد الجمهور على وسائل لا تقرها مبادئ المهنة والثانية حصيلة هذه الوسائل تبلغ أحياناً أرقاماً خيالية وتؤثر على حصيلة الهيئات الأخرى .

وكانت الوسائل التي تحدثنا عنها يمكن اعتبارها وسائل فردية لجمع التبرعات على اعتبار أن هناك هيئة واحدة تقوم منفردة بتدبير المال اللازم لها بطريق من الطرق . وهناك أيضاً وسائل مشتركة يلجأ إليها عدة جمعيات أو مؤسسات دفعة واحدة بنظام خاص من حيث الحصيلة المالية ووسائل وطرق توزيعها على الجمعيات المشتركة في هذا النظام .

ويعتبر صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية من أهم الوسائل الجمعية المستخدمة في تمويل المنظمات في مصر وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية (مادة ٧١) و المادتين (١٦٩ ، ١٧٠) من لائحته التنفيذية . والذي من شأنه تقديم الإعانات للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، وإقامة المشروعات الخدمية والإنتاجية والحفلات والأسواق الخيرية والمعارض والمباريات الرياضية بهدف تنمية موارده [1] .

(١) مديرية الشئون الاجتماعية ، الإتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية بالإسكندرية ، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ .

الفصل الثالث*

الأجهزة الأساسية لتنظيم المجتمع

مقدمة.

أولاً: الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية .

ثانياً: الاتحاد الإقليمي.

ثالثاً: الاتحاد النوعي.

رابعاً: مقارنة بين الاتحادات العامة والنوعية والإقليمية .

---

* **هذا الفصل من إعداد /د. هالة مصطفى – مدرس بقسم تنظيم المجتمع المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية**

مقدمة :

تمارس طريقة تنظيم المجتمع من خلال منظمات اجتماعية هذه المنظمات أنشئت لتحقيق أهداف معينة في سبيل تحقيق هذه الأهداف فإنها تقوم بمجموعة من الوظائف وتحكمها مجموعة من القواعد واللوائح المنظمة لمسئولياتها وهذه المنظمات تطلق عليها مفهوم أجهزة تنظيم المجتمع .

أجهزة تنظيم المجتمع هي منظمات تمارس نشاطها مع هيئات ومؤسسات أخرى تقوم بتقديم خدمات قد تكون اجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية سواءً أكان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتدخل في أنشطة تنظيم المجتمع ويعمل بها منظمون اجتماعيون وتضم أفراداً من المهتمين بالرعاية الاجتماعية وذلك للقيام بأدوار مختلفة من أجل تنمية المجتمع .

ويقصد بالأجهزة الأساسية لطريقة تنظيم المجتمع بأنها الأجهزة التي أنشئت خصيصاً لممارسة تنظيم المجتمع كتعبير عن حاجة الناس إلى خدمات واحتياجات معينة لتمثل مسئولية المجتمع نحو أفراده وجماعاته وهى الإطار الذي يعمل من خلاله الممارس المهني لتحقيق أهداف الطريقة .

ونتناول في هذا الفصل ثلاثة أنواع من الأجهزة الأساسية لطريقة تنظيم المجتمع وهى الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات الإقليمية والاتحادات النوعية وفقاً لما حددته بنود القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية حيث يعرض هذا الفصل دراسة الأجهزة الأساسية لطريقة تنظيم المجتمع من حيث أهدافها وبنائها التنظيمي واختصاصاتها مع عرض مختصر للمقارنة بين الاتحادات العامة والإقليمية والنوعية.

أولاً: الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية :-

تعريف الاتحاد العام ونشأته [1]:-

يعرف الاتحاد العام بأنه "جهاز تنظيم المجتمع يعمل على المستوى القومي ويضم في عضويته الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية والإقليمية".

ينشأ اتحاد عام للجمعيات والمؤسسات الأهلية تكون له الشخصية الاعتبارية مقره العاصمة (مدينة القاهرة) ويضم الاتحاد العام في عضويته الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية والإقليمية ممثلين للجمعية العمومية للاتحاد العام .

أهداف الاتحاد العام :-

١- وضع السياسة العامة لرعاية الاجتماعية في نطاق السياسة العامة للدولة لتنفيذ برامج التنمية .

٢- وضع الخطة العامة لتمويل النشاط الأهلي الشعبي .

٣- العمل على دراسة المشاكل والاحتياجات في مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية على مستوى الجمهورية والعمل على إيجاد الحلول لها عن طريق الهيئات الاجتماعية والأهلية وتوفير الالتزامات لمواجهتها.

٤- وضع سياسة التدريب وإعداد العاملين في ميدان الرعاية الاجتماعية المختلفة وفق احتياجاتها.

٥- عقد المؤتمر السنوي العام للاتحادات النوعية والإقليمية والجمعيات والمؤسسات الأهلية لدراسة المسائل والموضوعات التي تحدد أو تحال

---

[1] انظر كل من : مادة ١٥٧ ، ١٥٨ من قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية.

إليه من لجانه الفنية أو من الاتحادات النوعية أو الإقليمية أو التنظيمات السياسية (الأحزاب) [1].

البناء التنظيمي للاتحاد العام [2]:-

١- الجمعية العمومية :

تتكون الجمعية العمومية للاتحاد العام من ممثلي الاتحادات الإقليمية والنوعية والجمعيات المركزية وممثلي الهيئات الحكومية التي لها صلة بالعمل الاجتماعي وعدد من الأفراد المهتمين بالمسائل الاجتماعية كما يدعى لحضور الجمعية العمومية الأشخاص المعينين بمجلس إدارة الاتحاد العام دون أن يكون لهم حق التصويت .

٢- مجلس الإدارة :

يتكون مجلس إدارة الاتحاد العام من ثلاثين عضواً ، يجرى انتخاب تسعة عشر عضواً منهم من الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، ويصدر رئيس الجمهورية قراراً بتعين رئيس المجلس وعشرة أعضاء من المهتمين بالمسائل الاجتماعية ويكون انتخاب أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام في المؤتمر السنوي الذي يعقد ويكون مدة مجلس إدارة الاتحاد العام ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور القرار الجمهوري بتعيين رئيس المجلس والأعضاء المعينين . وإذا خلا مكان الأعضاء المعينين فيعين عضواً بدلاً منه ، وإذا خلا مكان عضو منتخب فيتم تصعيد العضو الحاصل على أكثر الأصوات في آخر انتخابات تم إجراؤها .

---

(١) احمد كمال احمد ، تنظيم المجتمع ، مجالات وأجهزة وحالات ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص٥١.

(٢) انظر بنود المواد رقم ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ من قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية والمادة (١٦٦) من لائحته التنفيذية .

٣- اللجان الفنية :

لمجلس الإدارة الحق في تكوين اللجان اللازمة التي يراها لمعاونته في إدارة أعماله على أن يكون من بين أعضائها عضو واحد من مجلس الإدارة على الأقل وتكون قرارات هذه اللجان نافذة في حدود الاختصاصات المخولة لها من مجلس الإدارة .

اختصاصات الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية :-

يختص الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بالآتي [١]:

١- وضع تصور عام لدور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في تنفيذ برامج التنمية .

٢- إجراء الدراسات اللازمة لتوفير التمويل اللازم للجمعيات والمؤسسات الأهلية لتنمية مواردها والقيام بالاتصال بالجهات الداخلية والخارجية بما يساعد على توفير الإعانات والمساعدات، وإبداء المشورة لها عن وسائل دعم قدراتها المالية .

٣- تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري لموظفي الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأعضائها بالتنسيق مع الاتحادات النوعية والإقليمية والجمعيات والمؤسسات الأهلية.

٤- إبداء الرأي في طلب حل الجمعيات والمؤسسات الأهلية طبقاً للمادتين (٤٢ ، ٦٣) من القانون .

٥- ترشيح ممثلي الاتحادات الإقليمية لعضوية اللجان المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون .

---

[١] انظر مادة ١٦٥ من قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية .

٦- اختيار خمسة من أعضاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية لعضوية مجلس إدارة صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

طريقة العمل في الاتحاد العام [٢]:-

١- يضع مجلس إدارة الاتحاد العام لائحة نظامه الداخلي ، مبيناً فيه أجهزة الاتحاد وطريقة إدارته ولجانه وقواعد تنظيم العمل فيه ، ويصدر بهذه اللائحة قرار من وزير الشئون الاجتماعية .

٢- لمجلس إدارة الاتحاد العام أن يعين من بين أعضائه أو من غير أعضائه مديراً ويتضمن قرار تعيينه تحديداً لاختصاصاته.

٣- إبلاغ وزارة الشئون الاجتماعية بصورة من محاضر الاجتماعات مجلس إدارة الاتحاد العام خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الانعقاد.

٤- يعقد الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية مؤتمراً عاماً سنوياً ، يدعى إليه رؤساء مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية والإقليمية ، ويكون لهم حق انتخاب الأعضاء المنتخبين في مجلس إدارة الاتحاد العام .

ويجوز أن يدعى إلى حضور هذا المؤتمر الشخصيات المعينة بالمسائل الاجتماعية ، وذلك لدراسة المسائل التي تحال إليه من لجانه الفنية أو من الاتحادات النوعية الإقليمية أو من الجمعيات والمؤسسات الأهلية .

على مجلس إدارة الاتحاد العام إخطار وزارة الشئون الاجتماعية بما يلي :-

---

[٢] انظر بنود المواد رقم ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ من قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية .

أ- موعد انعقاد المؤتمر وجدول أعماله وبرنامجه قبل موعد الانعقاد بشهر على الأقل .

ب- صورة من قرارات وتوصيات المؤتمر العام خلال شهر من تاريخ انعقاده.

٥- يعرض مجلس الإدارة على المؤتمر العام الخطة العامة المقترحة لميادين الخدمة الاجتماعية في نطاق السياسة العامة للدولة وكذلك الخطة العامة المقترحة للتمويل بالإضافة إلى سياسة التدريب والتقرير السنوي العام عن جهود الاتحاد العام ونشاطه خلال العام والمسائل والموضوعات المحالة إليه من اللجان الفنية أو من الاتحادات النوعية والإقليمية .

٦- يشكل مجلس إدارة الاتحاد لجان فنية دائمة لأعمال المؤتمر وسكرتارية دائمة للمؤتمر العام تقوم بعمليات التحضير لعقد المؤتمر ومتابعة تنفيذ قراراته وتوصياته

٧- قرارات الاتحاد العام ملزمة للاتحادات الإقليمية والنوعية والجمعيات المركزية والأعضاء في الاتحاد العام .

ثانياً: الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية :-

تعريف الاتحاد الإقليمي ونشأته [1]:-

يعرف الاتحاد الإقليمي بأنه "جهاز تنظيم مجتمع ينشأ لتنظيم الخدمات والتنسيق بين الجمعيات التي تعمل في جميع المجالات في نطاق محافظة واحدة".

---

[1] انظر بنود المواد رقم ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ من قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية والمادة (٢٠) من لائحته التنفيذية .

إذا رغبت مجموعة من الجمعيات أو المؤسسات الأهلية أو منهما معاً ، في تكوين اتحاد إقليمي على مستوى المحافظة ، فتتكون من هذه المجموعة جماعة مؤسسين يكون لها أن تتخذ إجراءات تأسيس الاتحاد المطلوب ، وبمراعاة أحكام المادة (٢٠) من لائحته القانونية التنفيذية ، ويضع المؤسسون نظاماً أساسياً للاتحاد النوعي أو الإقليمي ، تتبع في شأنه الأحكام الخاصة بالنظام الأساسي للجمعيات ، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة الاتحاد ويكون للاتحاد الإقليمي الشخصية الاعتبارية .

أهداف الاتحاد الإقليمي [١]:-

١- تنفيذ السياسة العامة التي يعدها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والإشراف على تنفيذ القرارات التي يصدرها الاتحاد .

٢- الإطلاع علي الحساب الختامي والميزانية الخاصة بالجمعيات والمؤسسات الأعضاء وإبداء الرأي فيها ، وإبلاغ ملاحظاته إلي الجهة الإدارية المختصة.

٣- دراسة احتياجات البيئة و إمكانياتها ومواردها بما يضمن سد الثغرات في هذه الخدمات .

٤- تقييم الخدمات التي تؤديها الجمعيات للوقوف على نواحي التقارب والازدواج والنقص ، والعمل على تنظيم هذه الجهود حتى تكون مطابقة لما تحتاج إليه البيئة فعلاً.

---

[١] انظر كلا من :-

- سوسن عثمان عبد اللطيف ، عبد الخالق محمد عفيفي ، تنظيم المجتمع - اجهزة الممارسة المهنية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ٦٤- ٦٥.
- رشاد أحمد عبد اللطيف ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية مدخل دراسة المجتمع ، مرجع سابق ، ص ٣٣١.

٥- إبداء الرأي في الموضوعات التي يتطلب القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية وأخذ رأي الإتحاد فيها مثل :-

عمل الجمعية في أكثر من ميدان ، أيلولة أموال الجمعية المنحلة ، طلب شهر جمعية جديدة ، رفض شهر جمعية ....

البناء التنظيمي للاتحاد الإقليمي [1]:-

١- اللجنة العمومية :

تتكون الجمعية العمومية للاتحاد الإقليمي من الجمعيات والمؤسسات الأهلية الواقعة في نطاق المحافظة وأياً كان نشاطها ، سواء في ذلك من شاركت في تأسيسه أو انضمت إليه بعد التأسيس بشرط :

أ- أن تكون مشهرة طبقاً للقانون .

ب-أن يوافق مجلس إدارة الاتحاد على قبول عضويتها بناءً على طلب كتابي تتقدم به الجمعية إلى مجلس إدارة الاتحاد ويتضمن التزامها بتنفيذ قرارات الاتحاد وتوصياته.

ج- يمثل الجمعية في الاتحاد عضو واحد يختاره مجلس إدارتها من بين أعضائه.

٢- مجلس الإدارة:

ويتكون من عدد من الأعضاء لا يقل عن ١٥ عضواً ولا يزيد على ثلاثين طبقاً لما يحدده القرار الوزاري الصادر بإنشاء الاتحاد وأعضاء المجلس يمثلون الجمعيات والمؤسسات الأهلية داخل المحافظة بغض النظر عن نشاطها ويتشكل مجلس الإدارة على النحو التالي:

---

[1] انظر بنود المواد رقم ١٥٤ ، ١٥٥ من قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية

أ- خمسة أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون وزارة الشئون الاجتماعية والوزارات الأخرى بشئون الاتحاد كالتربية والتعليم والصحة والقوى العاملة والحكم المحلى .

ب- خمسة أشخاص يختارهم وزير الشئون الاجتماعية من المهتمين بالمسائل الاجتماعية والذي يرى من وراء انضمامهم للاتحاد فائدة مالية أو أدبية أو فنية تساعد على تحقيق أهداف الاتحاد .

ج- تنتخب الجمعية العمومية للاتحاد بقية أعضاء المجلس من بين أعضائها الذين يمثلون الجمعيات والمؤسسات الأهلية المشتركة في الاتحاد والمسددة لاشتراكها ، وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه في أول اجتماع له الرئيس ونائبه وأمين الصندوق والسكرتير .

٣- اللجان الفنية :

ولكي يؤدى اتحاد الإقليمي رسالته ويحقق أهدافه كون بعض اللجان الفنية مثل :

١. لجنة التخطيط والتنسيق.
٢. لجنة البحوث والدراسات .
٣. لجنة التدريب.
٤. لجنة التمويل .
٥. لجنة العلاقات العامة والتوعية .
٦. لجنة التقويم والمتابعة.
٧. لجنة مركز المرأة.

الموارد المالية للاتحاد الإقليمي :-

تتمثل في اشتراكات الجمعيات والمؤسسات الأهلية الأعضاء في الاتحاد الإقليمي أحد الموارد المالية الأساسية والتبرعات ، والإعانات الحكومية ، والهبات ، والوصايا والموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس إدارة الاتحاد الإقليمي .

اختصاصات الاتحاد الإقليمي [1]:-

١- إعداد قاعدة للبيانات وتوفير المعلومات الكافية عن الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تعمل في كافة المجالات والأنشطة على مستوى المحافظة بما في ذلك الدراسات والبحوث التي تعنيها ، وكذا المؤتمرات المحلية والدولية التي تتصل بالأنشطة المختلفة .

٢- العمل على نشر دليل بقوائم الجمعيات والمؤسسات الأهلية في المحافظة لتعريف المواطنين بها وحثهم على الإسهام والمشاركة في أنشطتها.

٣- إجراء البحوث الاجتماعية اللازمة في مجال أنشطة الاتحاد في نطاقه الجغرافي والاشتراك في البحوث الاجتماعية التي يتولاها الاتحاد العام في مجال نشاطها الاتحاد للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

٤- تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية الأعضاء في الاتحاد ضماناً لتكاملها.

٥- تقييم الخدمات التي تؤديها الجمعيات والمؤسسات الأهلية على ضوء احتياجات المجتمع وإمكانيات تلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومواردها المتاحة .

٦- تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري لموظفي الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأعضائها لارتفاع مستوى الأداء والكفاية للخدمات.

٧- دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية والعمل على حلها.

ثالثاً: الاتحاد النوعي للجمعيات والمؤسسات الأهلية :-

---

[1] انظر مادة ١٥٦ من القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية .

تعريف الاتحاد النوعي ونشأته [1]:-

يعرف الاتحاد النوعي بأنه "جهاز تنظيم مجتمع ينشأ لتنظيم الخدمات والتنسيق بين الجمعيات والمؤسسات التي تعمل في مجال واحد بغض النظر عن الحدود الجغرافية".

تنشيء الجمعيات والمؤسسات الأهلية فيما بينها اتحادات نوعية يكون لها الشخصية الاعتبارية .

أهداف الاتحاد النوعي [2]:-

الهدف الأساسي للاتحاد النوعي هو التخطيط لميدان معين أو بمعنى آخر إحداث التغييرات اللازمة في هذا الميدان وتدعيم المؤسسات المنظمة إلى عضويته والتنسيق بين جهودها ولهذا يسعى الاتحاد النوعي تحقيق الأهداف الآتية :-

١- العمل على تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية في ميدان العمل المتصل بأغراض الاتحاد في حدود سياسة الدولة .

٢- تحديد مستويات الخدمات وحدود تكلفتها في نطاق السياسة العامة للدولة ووفقاً للأسس العامة التي تحددها وزارة الشئون الاجتماعية.

٣- تقديم المعونة الفنية للجمعيات والمؤسسات الأهلية والأعضاء بالاتحاد .

---

(1) انظر مادة ١٤٤ من القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية .

(2) انظر كلا من :-

- سوسن عثمان عبد اللطيف ، عبد الخالق محمد عفيفي ، تنظيم المجتمع - أجهزة الممارسة المهنية ، مرجع سابق ، ص ص ٦٦- ٦٧ .

- رشاد أحمد عبد اللطيف ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية - مدخل دراسة المجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣٩- ٣٤٠.

٤- القيام بالتجارب الرائدة عن طريق وضـــع بـــرامج خدمـــة نموذجيـــة وموالاتها بالدراسة والمتابعـــة وتعمـــيم نتائجهـــا علـــى الجمعيـــات والمؤسسات الأهلية العاملة في الميدان .

٥- وضع طريقة تنفيذ البرامج للمشروعات المشتركة .

البناء التنظيمي للاتحاد النوعي [١]:-

١- الجمعية العمومية :

يتكون الاتحاد النوعي من الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تباشر أو تمول نشاطاً مشتركاً في مجال معين (اتحاد نـــوعى للطفولـــة أو المعـــاقين أو المسنين ...) ويجوز تكوين اتحاد نوعي واحد على مستوى الجمهورية ، كمـــا يجوز إنشاء اتحادات نوعية لذات النشاط على مستوى كل محافظة بـــشرط ألا يقل عدد أعضاء كل اتحاد منها عن عشرة من الجمعيات والمؤسسات الأهليـــة في نطاق المحافظة .

ويعد النشاط مشتركاً إذا كان قائماً على تحقيق غـــرض أو أغـــراض محددة هي بذاتها التي تضمنتها النظم الأساسية للجمعيات الراغبة في تكـــوين الاتحاد أو صرح لها بإضافة بعد تأسيسها ويشترط في الجمعية التي ترغب في عضويته الاتحاد النوعي ما يلي :

(أ) أن تكون الجمعية أو المؤسسة الأهلية قد استكملت شروط قيامها قانوناً واكتسبت الشخصية الاعتبارية .

(ب) أن تكون قد استوفت الشروط المنصوص عليها في النظـــام الأساســـي

---

[١] انظر بنود المواد رقم ١٤٥ ، ١٤٦ من قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية.

(ج) أن يصدر قرار بالموافقة على طلب الانضمام من مجلس إدارة الجمعية أو مجلس أمناء المؤسسة الأهلية بحسب الأحوال .

٢- **مجلس الإدارة :-**

يتكون من ٢٥ عضواً بحكم المنصب يمثلون الجمعيات التي تعمل في مجال تخصص الاتحاد النوعي كالآتي :-

- خمسة أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون الوزارات والهيئات الفنية بميدان عمل الاتحاد .
- خمسة أعضاء من بين المهتمين والخبراء بميدان عمل الاتحاد ترشحهم وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية ،ويصدر بتعيينهم قرار من وزير الشئون الاجتماعية ، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .
- خمسة عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية للاتحاد من بين أعضائها.

وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه في أول اجتماع له رئيس ونائب الرئيس وأمين الصندوق والسكرتير العام .

ويقوم مجلس إدارة الاتحاد بإدارة شئون الاتحاد ، وتنفيذ اختصاصاته وأغراضه المقررة في القانون والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- إعداد التقرير السنوي عن نشاط الاتحاد وجهود الهيئات المنضمة إليه .
- وضع خطة العمل ومشروع الميزانية السنوية للاتحاد والحساب الختامي للسنة المنتهية ومراجعة تقرير مراقب الحسابات .
- إعداد اللوائح المالية التي يسير عليها العمل بالاتحاد .
- تنفيذ قرارات الجمعية العمومية للاتحاد .

٣- اللجان الفنية :

تشكل اللجان الدائمة والمؤقتة لمعاونة الاتحاد في تحقيق أغراضه وهي:

١- لجنة التخطيط والتنسيق .

٢- لجنة البحوث والدراسات .

٣- لجنة المتابعة والتقويم .

٤- لجنة الإعداد الفني والتدريب .

الموارد المالية للاتحاد النوعي :-

تمثل اشتراكات الجمعيات والمؤسسات الأهلية الأعضاء في الاتحاد النوعي التي تهتم بمجال تخصيص الاتحاد النوعي أحد الموارد الأساسية للاتحاد بجانب الإعانات الحكومية ، والتبرعات والهبات والوصايا ، وأية موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الاتحاد النوعي .

اختصاصات الاتحاد النوعي :-

١- إعداد قاعدة للبيانات وتوفير المعلومات الكافية عن الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تعمل في كافة المجالات والأنشطة على مستوى المحافظة بما في ذلك الدراسات والبحوث التي تعنيها ، وكذا المؤتمرات المحلية والدولية التي تتصل بالأنشطة المختلفة .

٢- العمل على نشر دليل بقوائم الجمعيات والمؤسسات الأهلية في المحافظة لتعريف المواطنين بها وحثهم على الإسهام والمشاركة في أنشطتها .

٣- إجراء البحوث الاجتماعية اللازمة في مجال أنشطة الاتحاد في نطاقه الجغرافي والاشتراك في البحوث الاجتماعية التي يتولاها الاتحاد العام في مجال نشاطها الاتحاد للجمعيات والمؤسسات الأهلية .

٤- تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية الأعضاء في الاتحاد ضماناً لتكاملها.

٥- تقييم الخدمات التي تؤديها الجمعيات والمؤسسات الأهلية على ضوء احتياجات المجتمع وإمكانيات تلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومواردها المتاحة .

٦- تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري لموظفي الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأعضائها .لارتفاع مستوى الأداء والكفاية للخدمات .

٧- دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية والعمل على حلها.

نظام العضوية في الاتحادات النوعية :-

تنقسم عضوية الاتحادات إلى :

١. **عضوية الهيئات الحكومية** : مثل الوزارات والمصالح الحكومية التي لها صلة بالخدمات التي يقوم الاتحاد بتنظيمها وتنسيق خدماتها فمثلاً اتحاد رعاية الأسرة والطفولة يجب أن ينظم إلى عضويته ممثلون من وزارات الشئون الاجتماعية والعدل والداخلية والتربية والتعليم وغيرها.

٢. **عضوية الهيئات الاجتماعية** : ومن الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية المشهرة طبقاً للقانون والتي تعمل في ميدان معين.

٣. **عضوية الهيئات الفنية** : وهى الهيئات التي قد لا يكون لها صلة مباشرة بأداء الخدمات الاجتماعية التي يحرص الاتحاد على تنظيمها

وتنسيقها ولكن نشاطها الفني له صلة وثيقة بها . فمثلاً المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية يمكن أن يكون ممثلاً في عضوية اتحاد الأسرة والطفولة .

٤. **عضوية فردية** : عندما يرى الاتحاد في بعض الأفراد من المهتمين بالمسائل الاجتماعية والذي يكون في انضمامهم فوائد تعود على الاتحاد قد تكون مادية أو معنوية أو فنية مما يساعد على تحقيق أهداف الاتحاد[١].

علاقة الاتحاد النوعي والاتحاد الإقليمي بالاتحاد العام :-

كما سبق عرضه يعتبر الاتحاد العام هو جهاز تنظيم المجتمع على المستوى القومي ويضم الاتحادات الإقليمية والنوعية . وهناك علاقة وثيقة بين الاتحادات المختلفة يمكن الإشارة إليها فيما يلي :-

١- يمثل الاتحاد النوعي أو الإقليمي في الاتحاد العام بأعضاء من مجلس إدارته .

٢- يدعى أعضاء مجالس إدارة الاتحاد الإقليمية أو النوعية إلى المؤتمر الذي يعقد سنوياً بالاتحاد العام .

٣- يقدم الاتحاد النوعي والإقليمي تقريراً سنوياً عن نشاط وجهود الجمعيات المنضمة إليه.

٤- يقوم الاتحاد النوعي والإقليمي بتزويد الاتحاد العام بملاحظات ومقترحات في المسائل التي تبحث .

---

[١] أحمد كمال أحمد ، تنظيم المجتمع ، مرجع سابق ، ص٦٦.

ت- قرارات الاتحاد العام ملزمة لكل من الاتحادات النوعية والإقليمية ولكن لها حق الاعتراض على هذه القرارات لدى مجلس إدارته خلال (١٥ يوم) من تاريخ معرفة القرار (١)

علاقة الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالاتحاد الإقليمى والنوعى :-

أولاً: الجمعية العمومية :-

واجبات الجمعية والمؤسسات نحو الاتحاد الإقليمى :-

١- عند عقد اجتماع الجمعية العمومية على المؤسسة أو الجمعية إخطار الاتحاد الإقليمى بصورة من الدعوة موضح بها مكان وتاريخ وموعد الاجتماع وجدول الأعمال وذلك قبل انعقاد بخمسة عشر يوماً حتى يمكن للاتحاد الإقليمى أن يحدد مندوباً له لحضور الاجتماع .

٢- بعد انعقاد اجتماع الجمعية العمومية على المؤسسة أو الجمعية موافاة الاتحاد الإقليمى بصورة من محضر الاجتماع والقرارات التى اتخذت وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العمومية .

ثانياً: مجلس الإدارة :-

١- على مجلس إدارة الجمعية أو المؤسسة موافاة الاتحاد الإقليمى بصورة من محضر اجتماع المجلس أو القرارات التى اتخذت وذلك خلال أسبوع من تاريخ الجلسة .

٢- على مجلس إدارة الجمعية أو المؤسسة موافاة الاتحاد الإقليمى بصورة من الحساب الختامى ومشروع الميزانية والتقرير السنوى .

---

(١) سامية محمد فهمى ، مقدمة فى ممارسة الخدمة الاجتماعية بأجهزة تنظيم المجتمع ، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٦ ، ص٤٣.

٣- على مجلس إدارة الجمعية أو المؤسسة موافاة الاتحاد الإقليمى ببيان عن حركة العضوية الشهرية على أن يقدم البيان للاتحاد الإقليمى كل ثلاثة أشهر .

٤- على مجلس إدارة الجمعية أو المؤسسة الإيوائية موافاة الاتحاد الإقليمى بتقرير شهرى عن نشاط الجمعية على أن يقدم التقرير كل ثلاثة أشهر.

٥- قرارات الاتحاد الإقليمى ملزمة على الجمعيات والمؤسسات ولها أن تعترض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها .

الحاجة إلى تكوين الاتحادات :-

١- الجميعات والمؤسسات سواء كانت أهلية أو حكومية تؤدى خدمات بقدر استطاعتها ، وهذه الهيئات تحتاج إلى تأييد ومساندة الجمهور كما تحتاج إلى تمويل وتحتاج إلى وجود سياسة موحدة تعمل جميع الهيئات والجمعيات فى إطارها .

٢- الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية تؤدى خدمات قد لا تكون لا تقابل الاحتياجات الفعلية للسكان ، كما أن هناك احتياجات كامنة يحتاج إليها الجمهور ولكنه لا يشعر بها أو يعبر عنها ، وقد يساند الجمهور هيئات لا تستحق المساندة ويترك أخرى تستحق المساندة .

٣- يحدث أحياناً تداخل فى الاختصاصات بين الجمعيات والمؤسسات وقد يؤدى هذا إلى تكرار وازدواج فى أداء الخدمات كما قد يحدث أحياناً صراع بين الجمعيات والمؤسسات .

٤- إن المسئولين والعاملين فى الهيئات والمؤسسات قد تكون خبراتهم فى العمل الاجتماعى محدودة وعندئذ يحتاج الأمر إلى الاستعانة بجهاز أكبر يتولى تقديم المشورة الفنية .

من أجل هذه العوامل والظروف نجد أن هناك ضرورة ملحة لتكــوين وقيام الاتحادات الإقليمية كى تعول الإشراف علـــى الجمعيـــات والمؤســـسات والعمل على تدعيمها وإثارة الوعى لمساندتها وتأييدها ، كــذلك العمـــل علـــى تمويلها وإجراء البحوث لتحديد الاحتياجات الفعلية للسكان والعمل على التنسيق بين الجمعيات والهيئات لمنع التداخل فى الاختـــصاصات والازدواج فـــى أداء الخدمات ، كذلك العمل على فض الصراعات التى تنشأ بين الجمعيات ثم تقديم المشورة الفنية.

خطوات تكوين الاتحادات :-

١- يستحسن أن تتبنى فكرة قيام الاتحاد أحـــد الهيئـــات أو الجمعيـــات أو المؤسسات الموجودة فى المجتمع والمعروفة بسمعتها الطيبة وجهودها ونشاطها ، تعول هذه الهيئة دعوة الجمعيات والهيئات الأخرى للتعاون فى إنشاء المشروع .

٢- يجب العمل على إجراء دراسة للمجتمع للتعـــرف علـــى احتياجاتـــه ومشكلاته وإمكانياته وموارده لكى تكون هذه الدراسة هى القاعدة التى يطلق منها العمل فى الاتحاد .

٣- يجب أن يشعر الجميع فى المجتمع أن مشروع قيام الاتحاد هو مشروع الجميع وليس مشروع فرد أو هيئة معينة .

٤- تتخذ الخطوات التالية بعد ذلك للعمل على وجود الـــصورة الرســـمية للاتحاد بمعنى أن يكون للاتحاد لائحة نظام أساسى وان يعلـــن عـــن إنشاء اتحاد تتضمن لائحة النظام الأساسى (الأهداف ، نظام العضوية ، الجهاز الإدارى ، التمويل ، طريقة حل الاتحاد ، أيلولة أموال الاتحاد بعد الحل) .

مستويات الاتحادات :-

١- المستوى المحلى : مثل الاتحاد الإقليمى بالمحافظة .

٢- المستوى القومى : مثل الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية .

٣- المستوى الإقليمى : مثل الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية للدول العربية .

٤- المستوى الدولى : مثل هيئة الأمم المتحدة ، الاتحاد الدولى لرعاية الطفولة (اليونسيف) ،الاتحاد الدول لهيئات الهلال والصليب الأحمر[1].

أبرز ملامح القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢:-

١- ينشأ اتحاد عام للجمعيات والمؤسسات الأهلية تكون له الشخصية الاعتبارية مقره مدينة القاهرة ويضم الاتحاد العام فى عضويته الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية والإقليمية .

٢- يعقد الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية مؤتمراً عاماً سنوياً ، يدعى إليه رؤساء مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية والإقليمية .

٣- منح هذا القانون للجمعيات والمؤسسات الأهلية أن تنشئ فيما بينها اتحاد إقليمى واحد فى كل محافظة تكون له الشخصية الاعتبارية ويتكون من الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى نطاق المحافظة .

٤- للجمعيات والمؤسسات الأهلية أن تنشئ فيما بينها اتحادات نوعية تكون لها الشخصية الاعتبارية ويتكون الاتحاد النوعى من الجمعيات

---

[1] هناء حافظ بدوى ، أجهزة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٨٥- ٨٩.

والمؤسسات الأهلية التى تباشر أو تمول نشاطاً مشتركاً فى مجال معين.

٥- يجوز تكوين اتحاد نوعى واحد على مستوى الجمهورية كما يجوز إنشاء اتحادات نوعية لذات النشاط على مستوى كل محافظة بشرط ألا يقل عدد أعضاء كل اتحاد منها عن عشرة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة فى نطاق المحافظة .

٦- إذا باشرت الجمعية أو المؤسسة الأهلية نشاطها فى أكثر من محافظة اقتصر حقها فى الاشتراك فى تكوين اتحاد إقليمى أو الانضمام إلى الاتحاد القائم فى المحافظة التى يقع بدائرتها المركز الرئيسى للجمعية أو المؤسسة الأهلية .

٧- نص القانون على إذا رغبت مؤسسات أوجمعيات أهلية فى تكوين اتحاد نوعى أو المشاركة فى تكوينه مع أخرى أو الانضمام إلى اتحاد نوعى قائم فيجب أن تتفق أغراضها مع بعضها و مع أغراض الجمعيات المشاركة لها ، وذلك كله بمراعاة حكم المادة (١١٨) من اللائحة التنفيذية للقانون .

رابعاً: مقارنة بين الاتحادات العامة والنوعية والإقليمية [1]:-

وحدة المقارنة	الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية	الاتحاد الإقليمي	الاتحاد النوعي
التعريف	هو جهاز تنظيم مجتمع يعمل على المستوى القومي ويضم الاتحادات الإقليمية والنوعية.	هو جهاز تنظيم مجتمع ينشأ لتنظيم الخدمات والتنسيق بين الجمعيات المشتغلة بها والتي تعمل في جميع المجالات في نطاق محافظة واحدة	هو جهاز تنظيم مجتمع ينشأ لتنظيم الخدمات والتنسيق بين الجمعيات المشتغلة لها والتي تعمل في مجال واحد بغض النظر عن الحدود الجغرافية
نوع الجهاز	جهاز تنظيم مجتمع جغرافي	جهاز تنظيم مجتمع جغرافي	جهاز تنظيم مجتمع نوعي
المستوى	مستوى قومي	مستوى محافظة	مستوى قومي
قرار الإنشاء	ينشأ بقرار من رئيس الجمهورية	تنشئه الجمعيات فيما بينها بالمحافظة	تنشئه الجمعيات فيما بينها في نشاط واحد
نطاق الخدمات النطاق الجغرافي	لا يجب إنشاء أكثر من اتحاد عام واحد على مستوى الدولة (المستوى القومي)	لا يجب إنشاء أكثر من اتحاد إقليمي واحد للمحافظة ولكن يجوز للاتحاد الإقليمي أن ينشأ له فروع في مراكز المحافظة والمدن	لا يجب إنشاء أكثر من اتحاد نوعي واحد لكل مجال ولكن يجوز للاتحاد النوعي أن ينشأ له فروع في المحافظات (لأنه يعمل على المستوى القومي) مثل الاتحاد النوعي لرعاية الطفولة بالمحافظة واتحاد نوعي لرعاية الشيخوخة بالمحافظة وهكذا ...

---

[1] مديرية الشئون الاجتماعية ، الإتحاد الأقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية بالإسكندرية ، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية ، مرجع سابق.

الأهداف	١- العمل على وضع السياسة العامة للرعاية الاجتماعية فى نطاق السياسة العامة للدولة لتنفيذ برامج التنمية. ٢- وضع الخطة العامة لتمويل النشاط الأهلى الشعبى . ٣- العمل على دراسة المشاكل والاحتياجات فى مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية على مستوى الجمهورية والعمل على إيجاد الحلول لها عن طريق الهيئات الاجتماعية والأهلية وتوفير الالتزامات لمواجهتها. ٤- وضع سياسة التدريب وإعداد العاملين فى ميدان الرعاية الاجتماعية المختلفة وفق احتياجاتها. ٥- عقد المؤتمر السنوى العام للاتحادات النوعية والإقليمية والجمعيات والمؤسسات الأهلية لدراسة المسائل والموضوعات التى تحدد أو تحال إليه من لجانه الفنية أو من الاتحادات النوعية أو الإقليمية أو التنظيمات السياسية (الأحزاب)	١- تنفيذ السياسة العامة التى يعدها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والإشراف على تنفيذ القرارات التى يصدرها الاتحاد . ٢- الاطلاع على الحساب الختامى والميزانية الخاصة بالجمعيات والمؤسسات الأعضاء وإبداء الرأى فيها ، وإبلاغ ملاحظاته إلى الجهة الإدارية المختصة. ٣- دراسة احتياجات البيئة و إمكانياتها ومواردها بما يضمن سد الثغرات فى هذه الخدمات . ٤- تقييم الخدمات التى تؤديها الجمعيات للوقوف على نواحى التقارب والازدواج والنقص ، والعمل على تنظيم هذه الجهود حتى تكون طابقة لما تحتاج إليه البيئة فعلاً. ٥- إبداء الرأى فى الموضوعات التى يتطلب القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية وأخذ رأى الاتحاد فيها.	١- العمل على تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية فى ميدان العمل المتصل بأغراض الاتحاد فى حدود سياسة الدولة. ٢- تحديد مستويات الخدمات وحدود تكلفتها فى نطاق السياسة العامة للدولة ووفقاً للأسس العامة التى تحددها وزارة الشئون الاجتماعية. ٣- تقديم المعونة الفنية للجمعيات والمؤسسات الأهلية والأعضاء بالاتحاد . ٤- القيام بالتجارب الرائدة عن طريق وضع برامج خدمة نموذجية وموالاتها بالدراسة والمتابعة وتعميم نتائجها على الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة فى الميدان . وضع طريقة تنفيذ البرامج للمشروعات المشتركة .

الموارد المالية	١- اشتراكات الهيئات والأعضاء في الاتحادات الإقليمية والنوعية والجمعيات المركزية أو الهيئات الحكومية. ٢- إعانات حكومية . ٣- تبرعات وهبات ووصايا. ٤-موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الاتحاد العام	١- اشتراكات الجمعيات والمؤسسات والأعضاء في الاتحاد الإقليمي وكذلك الهيئات الحكومية. ٢- إعانات حكومية . ٣- تبرعات ووصايا . موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الاتحاد الإقليمي	١- اشتراكات الهيئات والأعضاء في الاتحاد النوعي والهيئات الحكومية التي تهتم بمجال تخصص الاتحاد النوعي . ٢- إعانات حكومية . ٣- تبرعات وهبات ووصايا . ٤- موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الاتحاد النوعي
العضوية في الاتحادات	١- الاتحادات الإقليمية ٢- الاتحادات النوعية ٣- الجمعيات المركزية مثل (المركز العام لجمعية الشبان المسلمين بالقاهرة ، المركز العام لجمعيات الشبان المسيحية بالقاهرة). ٤- هيئات حكومية تهتم بالشئون الاجتماعية . ٥- عضوية الأفراد المهتمين بالشئون الاجتماعية	١- عضوية جمعيات ومؤسسات أهلية وهي الهيئات الموجودة داخل نطاق المحافظة. ٢- عضوية هيئات حكومية تهتم بالشئون الاجتماعية بالمحافظة . ٣- عضوية الأفراد من المهتمين بالشئون الاجتماعية بالمحافظة	١- عضوية جمعيات ومؤسسات أهلية تعمل في مجال تخصص الاتحاد النوعي . ٢- هيئات حكومية تعمل في مجال تخصص الاتحاد النوعي . ٣- عضوية الأفراد المهتمين في مجال تخصص الاتحاد النوعي . ٤- عضوية هيئات أيه مثل (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)

...ناء التنظيمي يتكون من :			
١- الجمعية العمومية	تتكون الجمعية العمومية من ممثلين للعضوية السابق شرحها	تتكون من ممثلين للعضوية السابق شرحها.	تتكون من ممثل واحد لكل عشرة جمعيات هذا بالنسبة للاتحاد النوعي.
٢- مجلس الإدارة	يتكون من ممثلين عن الجمعية العمومية بشرط أن تمثل العضوية السابق شرحها ، يرأس مجلس الإدارة أحد الشخصيات العامة بالتعيين بقرار من رئيس الجمهورية وعشرة أعضاء من المهتمين بالمسائل الاجتماعية	يتراوح أعضاء المجلس ما بين (١٥- ٣٠) عضواً (٥) أعضاء بحكم المنصب هم يمثلون الهيئات الحكومية داخل المحافظة (٥) أعضاء ينتخبون من بين ممثلي للجمعيات الأعضاء في الموجودة داخل المحافظة ، وتنتخب الجمعية العمومية للاتحاد بقية أعضاء المجلس من بين أعضائها الذين يمثلون الجمعيات والمؤسسات الأهلية المشتركة في الاتحاد والمسددة لاشتراكها	يتكون المجلس من (٣٠) عضواً (٥) بحكم المنصب يمثلون الهيئات الحكومية المهتمة بمجال تخصص الاتحاد النوعي (٥) أعضاء بمجال الاتحاد النوعي (١٥) عضواً ينتخبون من بين ممثلي الجمعيات التي تعمل في مجال تخصص الاتحاد.
٣- اللجان	للاتحاد العام أن يشكل لجنة لمساعدته وهناك لجان دائمة تعمل وسكرتارية دائمة تعمل على إعداد وتنفيذ المؤتمر القومي السنوي العام الذي ينظمه الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية	تشمل لجان الاتحاد الإقليمي: ١- لجنة التخطيط والتنسيق. ٢- لجنة البحوث والدراسات. ٣- لجنة التدريب . ٤- لجنة التمويل . ٥- لجنة العلاقات العامة والتوعية. ٦- لجنة مركز المرأة. ٧- لجنة التقويم والمتابعة.	تشمل لجان الاتحاد النوعي : ١- بحوث ودراسات . ٢- تخطيط وتنسيق . ٣- المتابعة والتقويم . ٤- التدريب
الاختصاصات	١- وضع تصور عام لدور	١- إعداد قاعدة للبيانات وتوفير المعلومات الكافية عن	

	الجمعيات والمؤسسات الأهلية في تنفيذ برامج التنمية ٢- إجراء الدراسات اللازمة لتوفير التمويل اللازم للجمعيات والمؤسسات الأهلية لتنمية مواردها والقيام بالاتصال بالجهات الداخلية والخارجية بما يساعد على توفير الإعانات والمساعدات وإبداء المشورة لها عن وسائل دعم قدراتها المالية. ٣- تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري لموظفي الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأعضائها بالتنسيق مع الاتحادات النوعية والإقليمية والجمعيات والمؤسسات الأهلية. ٤- إبداء الرأي في طلب حل الجمعيات والمؤسسات الأهلية طبقاً للمادتين (٤٢، ٦٣) من القانون . ٥- ترشيح ممثلي الاتحادات الإقليمية لعضوية اللجان المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون . ٦- اختيار خمسة من أعضاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية لعضوية مجلس إدارة صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية	الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تعمل في مجال نشاطه (بالاتحاد النوعي) وفي نطاق المحافظة (بالاتحاد الإقليمي) بما في ذلك الدراسات والبحوث التي تعنيها وكذا المؤتمرات المحلية والدولية التي تتصل بنشاطها . ٢- العمل على نشر دليل بقوائم الجمعيات المقيدة في المجال النوعي او على مستوى المحافظة (بالاتحاد الإقليمي) لتعريف المواطنين بهما وحثهم على الإسهام والمشاركة في أنشطتها . ٣- إجراء البحوث والدراسات اللازمة في مجال نشاط الاتحاد والاشتراك في البحوث الاجتماعية العامة التي يتولاها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ٤- تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية للأعضاء في الاتحاد ضماناً لتكاملها . ٥- تقييم الخدمات بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على ضوء احتياجات المجتمع وإمكانيات تلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومواردها المتاحة. ٦- تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري لموظفي الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأعضائها للارتفاع بمستوى الأداء والكفاية للخدمات ٧- دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية والعمل على حلها .

الفصل الرابع
الأجهزة المعاونة لطريقة تنظيم المجتمع
"سجل تبادل المعلومات"

مقدمة.

أولاً: أغراض السجل.

ثانياً: نظام العمل بالسجل.

ثالثاً: الصعوبات التى تقابل السجل.

مقدمة ...

إن الهدف الرئيسى الذى من أجله وجد سجل المساعدات هو منع التكرار فى المساعدات التى تقدم للفرد الواحد أو الأسرة الواحدة وقد بدأت فكرة السجل فى مدينة "ليفربول" بانجلترا عام ١٨٤٤، ثم انتقلت الفكرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٨٧٠ أما فى مصر فقد بدأت الفكرة فى مدينة الاسكندرية عام ١٩٤٥ حيث أنشئ أول سجل بالقاهرة عام ١٩٥٠ نتيجة لصدور قانون الضمان الاجتماعى ١١٦ لسنة ١٩٥٠ وقد عهد بالسجل عند إنشائه إلى جمعية المواساة الإسلامية العامة بالقاهرة باعتبارها أكبر الجمعيات العامله فى ميدان صرف المساعدات ثم اقتصر عملها عند إعادة اشهارها على ميدان رعاية الأسرة والطفولة طبقاً لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ حيث ضمت تبعية السجل الآن إلى الإتحاد الأقليمى لمحافظة القاهرة ثم صدر قرار وزارة الشئون الاجتماعية بضم سجلات تبادل المعلومات إلى مديريات الشئون الاجتماعية وأخيراً ضمت إلى الاتحادات الأقليمية بالمحافظات(١).

أنشئت سجلات تبادل المعلومات لتسهيل الاتصال بين المنظمات الاجتماعية بإنشاء سجلات خاصة بالأفراد والأسر التى تتعامل مع هذه الهيئات ويراعى فى اعدادها السرية التامة وكان الغرض الأساسى منها منع تكرار المساعدات ـ كما سبق الإشارة ـ أما الآن فقد حدث تحول فى هذا الاتجاه وأصبح الهدف الرئيسى منها احكام الاتصال بين الهيئات لتبادل

---

(١) سامية فهمى، مسعد الفاروق، أجهزة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٣.

المعلومات عن هذه الأسر بما يحقق الفائدة فى خدمة العملاء فمهمة السجل تزويد الهيئة بكافة المعلومات التى تتصل بالعميل الذى يلجأ إليها طالبا المساعدة ونستطيع القول فى ضوء ما تقدم أن وظيفة السجلات المعاونة فى عملية تنظيم المجتمع وتنسيق خدماته التى تؤديها مجموعة من الهيئات الاجتماعية، وهي في ذلك إنما تمثل التطور الطبيعي للغرض الأصلى وهو عدم تكرار المساعدة لفرد واحد من أكثر من هيئة واحدة دون مبرر مقبول وقد تطور هذا الغرض نتيجة لعوامل كثيرة منها تطور الخدمة الاجتماعية ذاتها من الناحية الفنية وتم اعتراف الحكومات المختلفة ومنها مصر بالخدمة الاجتماعية كمهنة وحق الأفراد فى المساعدة فى ظروف خاصة ثم تطور طريقة خدمة الفرد من حيث الأسس والأساليب والسجل لا يخرج عن كونه مجموعة من البطاقات تمثل مجموعة ملفات الحالات التى ترعاها الهيئات الأعضاء فى السجل أو المنتفعه بخدماته... وكل بطاقة تحتوى البيانات الهامة عن كل أسرة تقدمت إلى هذه الهيئات فإذا تقدمت أسرة من الأسر إلى هيئة من الهيئات طالبة المعونة اتصلت هذه الهيئة بالسجل لافادتها عن الهيئات الأخرى التى سبق لهذه الحالة أن تقدمت إليها أو اتصلت بها ونتيجة هذا الاتصال ويجوز للهيئة أن تتصل باحدى هذه الهيئات أو بعضها لمزيد من المعلومات ويتم كل هذا بغية الوصول إلى قرار يفيد الحالة ويطابق احتياجاتها ويمنع ازدواج الجهود أو تكرارها، ويقضى على محاولة بعض العملاء فى استغلال موارد الجمعيات والمؤسسات[1].

---

(١) سوسن عبد اللطيف، عبد الخالق عفيفى، تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية ـ ممارسات ورؤى مستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٩.

١. أغراض السجل :

أ- جمع وتبويب البيانات عن الحالات التي ترعاها الهيئات الحكومية الشعبية.

ب- تمكين الهيئات من الاستفادة بما لدى السجل من بيانات.

جـ- القيام بالبحوث الاجتماعية المتصلة بأعمال السجل لتتمكن الهيئات الحكومية الشعبية من تبادل الاستفادة بخدمات بعضها البعض في التنسيق بينها.

د- العمل على إيجاد التخصص المحلي (الجغرافي) بحيث تكون لكل هيئة متماثلة في الأهداف منطقة للنشاط والنوعي (الوظيفي) بحيث تكون لكل هيئة تخصص واضح عن غيرها في نفس المنطقة.

وظيفة السجل :

إن وظيفة السجل هي معاونة في عملية دعم تنظيم الخدمات الاجتماعية والنهوض بها والغرض الأصلي الذي من أجله وجد السجل هو منع التكرار في المساعدات التي تقدم للفرد الواحد أو الأسرة الواحدة وهو غرض كما يبدو لنا غرضا سلبيا ويدخل أيضاً في نطاق مهن أخرى.

٢. العضوية في سجل المساعدات :

المفروض أن تستفيد من عضوية السجل جميع الهيئات المشهرة والتي من أغراضها تقديم المساعدات للأسر والأفراد بشرط أن تقوم بتسديد اشتراكاتها السنوية للسجل.

وشروط العضوية فى السجل الذى ينشأ فى جمهورية مصر العربية هى:

أ- أن تكون الهيئة مشهرة طبقاً لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

ب- أن توصى مديرية الشئون الاجتماعية المختصة على طلب الانضمام بإعتبارها الادارة المسئولة عن الاشراف على هذه الهيئات.

جـ- أن تتعهد الهيئة باحترام لائحة السجل والعمل بمقتضاها[1] .

٤- الإشراف :

إن العلاقة البناءة بين الهيئات المختلفة والسجل الذى تنضم إلى عضويته لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت ادارة السجل إدارة «محايدة» ذات اتصال مباشر بالهيئات الأعضاء، وفى كثير من الحالات ان للسجل قسم من أقسام احدى الهيئات الكبرى، أو صناديق التمويل المشترك أو الاتحاد الأقليمى للجمعيات. هذا لا شك يقلل من قيمة العمل الذى يقوم به السجل ويضعف [illegible] ويهدد مستواه وذلك للأسباب الآتية .

أ- قلة الإشراف فغالباً ما تصبح مسئولية ادارة السجل مسئولية جانبية يعهد بها إلى أحد موظفى الهيئة ذاتها.

ب- [illegible] ما أن هناك احتمال أن تصبح دائرة عمل السجل مقيدة بدائرة عمل الهيئة الأم .

٥- التنظيم الإداري :

أ- يجب أن يكون للسجل دستور أو لائحة نظام العمل به كالأغراض

---

(1) د. أحمد كمال أحمد، تنظيم المجتمع - مجالات وأجهزة ومجالات [illegible] القاهرة، ١٩٧٠، ص ص ١٦٩ - ١٧٥

والعضوية وطريقة عملها ونظام ادارته وتمويله ولجانه ونظام التسجيل والبطاقات وطريقة حله والتصرف فى أمواله. كما يجب أن تكون مسئولية الاشراف على السجل لمجلس ادارة مثل الهيئات الأعضاء كما سبق أن أشرنا فهذه الهيئات هى صاحبة المصلحة الحقيقية فى مثل هذه السجلات وهى المنتفعة بخدماتها أصلاً، كما يجب أن يضم المجلس بعض القيادات الفنية الخبيرة بتنظيم وأصوله.

ب ـ ومن ناحية الموظفين يجب أن يكون للسجل مدير تنفيذى من الأخصائيين الاجتماعيين الذى لهم خبرة ودراية بتنظيم المجتمع وتشمل واجباته:

١ـ الرقابة على الموظفين الكتابيين المنوط بهم عمليات التسجيل واعداد التقارير والرد على الاستعلامات التى ترد من الجمعيات.

٢ـ وضع مستويات العضوية وشروطها.

٣ـ إحكام الصلة وانشاء العلاقات مع الهيئات الأعضاء.

٤ـ ربط برنامج السجل بالخدمات الاجتماعية القائمة فى المجتمع الذى يخدمه السجل.

وفى الولايات المتحدة تعقد المؤتمرات وحلقات البحث لدراسة تطوير وسائل الاتصال بين الهيئات وطرق التسجيل تحت رعاية اللجنة المشتركة لمجالس الهيئات وصناديق التمويل المشترك، كما أن هذه الموضوعات الهامة تنال اهتماماً كبيراً فى المؤتمرات القومية للرعاية الاجتماعية التى تعقد فى الولايات المتحدة.

ونظام التسجيل والبطاقات فى سجلات تبادل المعلومات فى مصر لاتزال

لاتزال كما فى الصورة التى وضعت بها منذ انشائها فى الخمسينات وحبذا لو اهتم الاتحاد العام للجمعيات فى مؤتمراته السنوية بهذا الموضوع وأعاد النظر فى البطاقات المستخدمة وتطويرها بما يتناسب احتياجات فى الوقت الحاضر.

جـ - وفيا يختص بالتمويل يجب أن تتحمل جميع الهيئات الأعضاء بتكاليف الانفاق على قدم المساواة. وبذلك تشعر هذه الهيئات أن هذا السجل انما أنشئ لصالح الجميع وفرق بين هيئة كبيرة الموارد وهيئة محدودة الإيراد. كما يجب فى نهاية العام المالى وضع مشروع ميزانية للعام الجديد يعتمد من جميع الهيئات الأعضاء ولما كان قانوننا الضمان الاجتماعى المصرى قد نص على ضرورة انشاء السجلات فإن وزارة الشئون الاجتماعية يجب أن تتحمل بجزء كبير من نفقات السجل.

وبالاطلاع على الدليل الصادر من سجلات تبادل المعلومات فى الولايات المتحدة ١٩٦٩ يتضح أن تمويلها يتم الآن عن طريق الاتحادات الأقليمية للجمعيات، مجالس الهيئات الاجتماعية، كما تسمى أو صنادق التمويل المشترك.

وفى عام ١٩٦٩ كان يوجد بالولايات المتحدة ٤٢ سجلا منها سبعة عشر تتبع هيئات مركزية للتخطيط أو التمويل، أربعة عشر ادارات حكومية للرعاية الاجتماعية، وست سجلات مستقلة تماماً، وخمس تتبع هيئات تطوعية يتم تمويلها عن طريق صندوق التمويل المشترك غير أنه جميع الحالات يتبادل المعلومات بينه وبين الهيئات الأخرى كما أن بعض هذه السجلات يكون لجانا من الفنيين لمعاونة المدير التنفيذى فى النواحى الفنية

المهنية البحتة، ومن الأفضل دائما بل من الواجب فنيا أن تشارك الهيئات المنتفعة بالسجل فى تمويله كما سبق أن ذكرنا حتى يستمر الاهتمام به والانتفاع بخدماته، كما أن هذا يقف حائلا دون السيطرة عليه وانفراد الهيئة الممولة بادارته والتصرف فى شئونه.

د- وفيما يختص باللجان فإن هذا يتوقف على اتساع اختصاص السجل وحاجة العمل بحيث لا تنشأ لجان لا عمل لها، ومن اللجان الهامة التى يمكن أن تشكل لمعاونة المدير التنفيذى :

- اللجنة المالية لتتولى الادارة المالية، وضبط حساب المقبوضات والمدفوعات واعداد الميزانية والحساب الختامى ومشروع الميزانية ويمكن أن يتسع عمل هذه اللجنة ليشمل شئون الموظفين.

- اللجنة الفنية لتحديد سياسة العمل وخطته وعلاقة السجل بالهيئات الأعضاء والهيئات الحكومية ووضع نظام التسجيل والتقدير وتبادل المعلومات وربط السجل بالفعل الاجتماعى فى المجتمع الذى يخدمه، وقد يتسع عمل السجل بما يسمح بتشكيل لجان أخرى كلجنة العضوية ولجنة العلاقات العامة(١).

- مصادر تمويل السجل :

يعتمد السجل فى تمويله على :

أ- اشتراكات الهيئات الأعضاء.

---

(١) سرمن عبد اللطيف، عبد الخالق عفيفى، تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية- ممارسات ورؤى مستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٠ - ١٤٢.

ب ـ التبرعات والهبات والوصايا.

جـ ـ إعانة وازرة الشئون الاجتماعية.

د ـ أي موارد أخرى ويقرها مجلس الادارة.

٦ـ البناء التنظيم للسجل (التكوين) :

أ ـ الجمعية العمومية :

وتتكون من ممثلين عن الهيئات الأعضاء وتختص باعتماد الحساب الختامي ومشروع الميزانية وانتخاب أعضاء مجلس الادارة.

ب ـ مجلس الادارة :

يكون للسجل مجلس ادارة ولكن تكوينه يختلف من سجل لآخر وفي العادة فإن عناصر التكوين تكاد تكون متشابهة، حيث يشكل مجلس الادارة من العناصر الاتية :

- ممثل عن وزارة الشئون الاجتماعية.
- ممثل عن وزارة الأوقاف.
- ممثل الهيئة المسند إليها الاشراف على السجل بمندوبين.
- مندوبين (اثنين) عن الهيئات الأعضاء.

وفيما يلي تشكيل مجلس ادارة السجل بالمحافظة:

وكيل وزارة الشئون الاجتماعية رئيسا. مدير ادارة المساعدات عضوا. مدير عام الأوقاف أو من ينيبه عضواً. مندوبان يمثلان الاتحاد الأقليمي للمحافظة بإعتبارها الهيئة المسند إليها الاشراف على أعمال السجل. عشرة

يمثلون هيئات الخدمات الاجتماعية بدائرة المحافظة.

ويختص مجلس ادارة السجل بما يأتي :

أ- رسم السياسة العامة للسجل وتحديد البرنامج.

ب- تعيين العاملين.

جـ- الاستعانة بالخبراء.

د- تشكيل اللجان.

هـ- إعداد التقرير السنوي.

و- إعداد مشروع الميزانية الختامي والتصديق على الحساب.

جـ- اللجان :

يتوقف عددها على اتساع اختصاص السجل وتشكل في العادة اللجان التالية :

١- اللجان المالية وتتولى الاشراف على النواحي المالية واعداد الميزانية والحساب الختامي.

٢- لجنة شئون العاملين وتختص بتدريب العاملين وتحديد المسئوليات.

٣- لجنة الشئون الفنية وتختص بتحديد السياسة العامة للعمل وطريق تنفيذ هذه السياسة وعلاقة السجل بالهيئات الأخرى.

٤- لجنة العضوية وتختص بالبحث في الطلبات المقدمة من الهيئات لكي تنضم لعضوية السجل[1].

---

(١) سامية فهمي ، محمد الفاروق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١١٦ - ١١٧ .

نظام العمل بالسجل :

يبدأ العمل بالسجل بأن تخط الهيئات الحكومية والأهلية المختصة بإنشاء السجل وتطالب بضرورة موافاته ببيان شامل عن الحالات التي ترعاها كل هيئة. ثم يقوم المسجل بتبويب هذه البيانات المسجلة على بطاقة خاصة حسب النظام الآتي :

أنواع البطاقات :

١. بطاقة الأبجدي العام :

تقوم إدارة السجل بملء هذه البطاقة من البيانات الواردة ببطاقة الحالة حسب ترتيبها الأبجدى بالنسبة لجملة البطاقات التي يضمها السجل بصرف النظر عن الهيئة المعنية

٢. بطاقة العنوان :

تقوم إدارة السجل بملء هذه البطاقة من البيانات الواردة ببطاقة الحالة حسب ترتيبها الأبجدى بالنسبة لجملة البطاقات التي يضمها السجل بالنسبة للشياخة مرتبة ترتيباً أبجدياً ثم بالنسبة لاسم الشارع ثم بالنسبة لرقم المنزل مرتباً ترتيباً تصاعدياً .

٣. بطاقة الحالة :

وهذه تحتوي على بيانات كاملة عن العميل، وهي الاسم والعنوان والسن والجنس والصناعة والدخل، وكذا عن أفراد الأسرة وعن نوع الخدمة التي تؤديها له الجمعية وتحتفظ كل هيئة بعدد كاف من هذه البطاقات. وعند تقرير الهيئة تقديم خدمة للعميل تقوم بتحرير هذه البطاقة وارسالها إلى ادارة

السجل الذى يقوم بدوره باعطاء رقم للهيئة بالسجل وكذا رقم مسلسل للحالات التى تخدمها الهيئة العنية. وترتيب هذه البطاقات لكل هيئة حسب التسلسل الرقمي للحالات. أما الهيئات فتعطى أرقاما مسلسلة بحسب تواريخ تعاملها مع السجل.

وهذه تحتوي على بيانات مختصرة عن العميل كالاسم ونوع المساعدة وقيمتها. وهى تعتبر بمثابة فهرست لبطاقات الحالة فتفرغ بها الحالات الخاصة بكل هيئة حال ورودها، ولذلك توضع في صدر بطاقات العامة أو عند فقد بطاقة الحالة.

بطاقات أخري تستخدم في السجل:

١. طلب الاستعلام:

تقوم الهيئة المنظمة للسجل بتحرير طلب الاستعلام وارساله إلى ادارة السجل ويثبت تاريخ ورود الاستعلام واسم الهيئة على ظهر بطاقة الأبجدى ان وجدت. ويتم الرد بتسجيله على طلب الاستلام في خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ الوصول ويرد ثانية إلى الهيئة المستعلمة.

٢. استمارة التعديل أو استبعاد حالات سبق الأخطار عنها:

تزود الهيئة بهذه الاستمارات، وتقوم كل هيئة باخطار ادارة السجل عن الحالات المعدلة أو المستبعدة بموجب هذه الاستمارة وبعد اثبات بيانات هذه الاستمارة على البطاقات تحفظ الاستمارة الواردة من كل هيئة على حده بملف خاص.

٣. سجل قيد الحالات:

وهو سجل تقيد فيه جميع البيانات المسجلة على بطاقات الحالة الموجودة

فى السجل، ويرتب هذا التسجيل حسب الهيئات المتعاملة والغرض من هذا الحصول على بيانات احصائية عن الحالات المقيدة فى سجل تبادل المعلومات ويلجأ إليه عند إعداد الاحصائيات اللازمة.

طريقة العمل بالسجل :

١- عند وصول طلب الاستعلام يكشف عن الحالة فى بطاقة الأبجدى العام فإذا وجدت للمستعلم عنه بطاقة يرجع إلى بطاقة الحالة وان لم يعثر على بطاقة الأبجدى للمستعلم عنه يبحث عنه فى بطاقة العنوان إذ قد يلجأ بعض العملاء إلى تغيير أسمائهم أو التقدم بأسماء أفراد آخرين فى الأسرة ويثبت تاريخ الاستعلام على بطاقة الأبجدى وكذلك اسم الجهة المستعلمة يكتب الرد على طلب الاستعلام ويرد للهيئة فى ظرف ٤٨ ساعة.

٢- تثبيت البيانات على طلب الاستلام نقلاً من بطاقة الحالة دون سواها مع مراعاة ان كان للحالة أكثر من بطاقة واحدة.

تسجيل الحالات الجديدة :

٣- يكشف عن الحالة فى بطاقة الأبجدى العام لمعرفة ما إذا كانت تحصل على إعـ .ة من هيئة أخرى أم لا، فإن وجدت تضاف إليها البيانات الجديدة إلى البطاقة الأصلية وكذلك بالنسبة لبطاقة العنوان.

٤- إذا لم يكن هناك بطاقة أبجدى عام أو بطاقة عنوان تنشأ بطاقة جديدة للحالة من كل نوع وتوزيع البطاقات حسب ما سبق أن أوضحناه، وتثبيت البيانات الخاصة ببطاقة الهيئة وكذا تقيد بسجل قيد الحالات.

التعديل أو الاستبعاد :

- يجرى التعديل أو الاستبعاد على بطاقة الأبجدى العام والعنوان وكذلك على بطاقة الحالة بمجرد وصول الاستمارة السابق ذكرها.
- فى حالة الاستبعاد يثبت ذلك على جميع أنواع البطاقات وترفع بطاقة الحالة وترتب بطاقة الحالة أبجدياً بالنسبة لمجموع الحالات المستبعدة.
- تبقى بطاقة الأبجدى العام وبطاقة العنوان فى وضعها بالنسبة للحالات المستبعدة لإمكان الرجوع إلى البيانات الأصلية الموجودة لدى السجل إلا فى حالة واحدة وفاة صاحب الحالة الذى يكون أسرة فمرده فتستبعد جميع البطاقات[1].

نماذج لبعض البطاقات المستخدمة فى السجل.

- بطاقة الحالة :

الوجه الأول :

	بطاقة الحالة
اسم الهيئة المعنية :	
رقم الهيئة بالسجل :	رقم الحالة بالسجل:
اسم المستفيد :	شياخة : قسم:
العنوان الحالى :	
العنوان السابق :	رقم الحالة بالهيئة :
تغيير العنوان :	

(١) سوسن عبد اللطيف، عبد الخالق عفيفى، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٤ ـ ١٢٦.

نوع المساعدة	سبب المساعدة		القيمة	تواريخ الصرف			حفظ الحالة		الملاحظات
	مليم	جنيه							

الصعوبات التي تقابل السجل :

أ ـ عدم توافر الموارد المالية التى تساعد على أداء رسالته.

ب ـ قلة الأيدى العاملة بالسجل وعدم توافر المؤهلات والخبرات اللازمة وبسبب ضآلة الموارد المالية يلجأ السجل الى تعيين العاملين من حملة الشهادات الأقل من المتوسطة أو تعيين أرباب المعاشات حتى لا يثقل السجل بالأعباء المالية ويؤدى إلى نقص فى كفاءة العاملين بالسجل.

جـ ـ زيادة ضغط العمل بالسجل وقلة الأيدى العاملة أدى إلى عدم وفاء السجل بتنفيذ أغراضه كاملة من ناحية، وعدم تطور العمل وتقدمه من ناحية أخرى.

د ـ عدم الإيمان بدقة العمل بالسجل يؤدى إلى تكرار طلب الاستعلام عن الحالة الواحدة مرات عديدة مما يزيد عبء العمل على العاملين بالسجل.

هـ ـ عدم التجاوب الكامل من الهيئات المنظمة للسجل في تنفيذ قرارات

السجل فيما يختص بتنظيم العمل وارسال الاخطارات ورفع مستوى الأداء.

و - البيانات التى يقدمها السجل ضئيلة وغير كافية لمعرفة تاريخ الحالة وظروفها، الأمر الذى يؤدى إلى عدم الاعتماد على البيانات وضرورة القيام ببحث الحالات من جديد.

ولكى يتمكن السجل من الوفاء بمسئولياته يحسن أن يكون به بعض العاملين منهم

* مدير كل الوقت من المتخصصين فى الخدمة الاجتماعية ومن الملمين الماماً كافياً ببرامج الرعاية الاجتماعية فى المجتمع.

* عاملون اداريون وكتابيون يتناسب عددهم مع دائرة عمل السجل للرد على الاستعلامات وكتابة التقارير، ومن الملم به أن جميع أعمال السجل يجب أن تتصف بالسرية التامة[1].

(١) عبد الحليم رضا وآخرون، أجهزة وحالات فى تنظيم المجتمع، توت للدعاية والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ١٦٥ - ١٧٠.

(٢) أحمد كمال أحمد، تنظيم المجتمع - مجالات وأجهزة وحالات، مرجع سبق ذكره، ص ص

الفصل الخامس*

صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية

مقدمة

أولاً: مفهوم الصندوق .

ثانياً: أهداف الصندوق .

ثالثاً: البناء التنظيمي للصندوق .

رابعاً: اختصاصات مجلس إدارة الصندوق .

خامساً: موارد الصندوق المالية .

---

* هذا الفصل من إعداد /د. هالة مصطفى – مدرس بقسم تنظيم المجتمع – المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية

مقدمة :

اعتمد العمل الأهلي في بداياته التي اتخذت طابعاً خيريا على المنح والهبات التي يمنحها الأغنياء للإنفاق على المشروعات الخيرية ، ومع تراجع هذه المصادر مع تغير الأطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بالإضافة إلى نمو هذا القطاع لدعم المشاركة المجتمعية ، مع كل ذلك ، أصبح رصيد واقع التمويل وإمكانات توفيره قضية عملية ملحة ، يجب تحليلها و التخطيط لها .

وهناك اهتماماً متزايداً نحو المؤسسات الأهلية في المجتمع المدني وضرورة السعي لتمكينها من مواجهة بعض المشكلات التي تعوق هذه الجمعيات عن أدائها لدورها في ضوء إشباع احتياجات المواطنين من أهم هذه المشكلات قصور مواردها المالية وعدم وجود ميزانية كافية لتنفيذ أنشطتها ، وبالتالي فمن الضروري التركيز على زيادة الاهتمام بالنواحي المالية بها وتنمية قدراتها الذاتية لمواجهة هذه المشكلات.

وبالتالي تواجه المؤسسات الأهلية في المجتمع المصري بعض الصعوبات في توفير الأموال اللازمة لإدارة أعمالها بما يحقق أهدافها وذلك لأن المصادر التي تعتمد [illegible] ليست قوية ومستمرة .

وقد يكون تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية جمعي تقوم به منظمات [illegible] مؤسسات الرعاية الاجتماعية من خلال تنظيم حملات جمع المال من المواطنين لصالح الجمعيات والمؤسسات الأهلية المشتركة في هذا النظام ثم توزيع ما يجمع من مال وفقاً للميزانيات المقررة لكل مؤسسة وجمعية أهلية .

ولقد حدد القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية إنشاء صندوق لإعانة هذه الجمعيات والمؤسسات الأهلية لدعم برامجها ومشروعاتها لمعاونتها في أداء دورها بالمجتمع .

وسوف يتناول هذا الفصل مفهوم وأهداف صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية والبناء التنظيمي له ومجلس إدارته وأهم اختصاصاته والموارد المالية للصندوق و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الأهلية في تدبير المال اللازم لها .

صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية [1]:

أولاً: مفهوم الصندوق :-

هو جهاز تنظيم مجتمع معاون حكومي مصري ينشأ بوزارة الشئون الاجتماعية وفقاً لأحكام القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية . ويهدف هذا الصندوق إلى إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنشأة وفق أحكام هذا القانون .

ثانياً: أهداف الصندوق :-

١- توجيه الاعتماد المخصصة لإعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية في الجهة التي تقوم بتنفيذ القانون الذي ينظمها ويشرف عليها .

٢- تنسيق هذه الإعانات بما يكفل عدم تكرارها أو ازدواجها .

٣- تركيز الإعتمادات الخاصة لإعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية في وعاء واحد حتى لا تحصل الجمعية أو المؤسسة الأهلية على أكثر من إعانة واحدة في العام الواحد .

---

[1] مديرية الشئون الاجتماعية ،الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات بالإسكندرية ، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية ، مرجع سابق

ويرسم مجلس الإدارة سياسة التصرف في أموال الصندوق طبقاً للاحتياجات الفعلية لرعاية المجتمع والنهوض به ، كما يضع القواعد التي تراعى عند تقرير لإعانات .

ثالثاً البناء التنظيمي للصندوق :-

يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة مكون من (١٣) عضواً برئاسة الشئون الاجتماعية وعضوية كل من :

١- خمسة من أعضاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تتوافر فيها الشروط المبينة بالمادة (٧٣) من القانون وهى كالآتي :

- أن يكون قد تم إنشاؤها وفقاً لأحكام القانون .

- أن تؤكد تقارير مراقب الحسابات وميزانيتها وحسابها الختامي عن الثلاث سنوات السابقة على الترشيح سلامة مركزها المالي .

- ألا تكون قد ارتكبت أية مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في هذه القانون خلال الخمس سنوات السابقة على تقديمها للترشيح .

وعلى أن يمثل كل منهم نشاطاً نوعياً مختلفاً وأن يكون من بينهم ممثلاً للجمعيات والمؤسسات الأهلية للوجه القبلي وآخر للوجه البحري وثالث للجمعيات ذات النفع العام ، يختارهم مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية .

٢- ثلاثة من رؤساء الإدارات المركزية بوزارة الشئون الاجتماعية يختارهم وزير الشئون الاجتماعية.

٣- أربعة من الشخصيات العامة المعنية بالمسائل الاجتماعية يختارهم وزير الشئون الاجتماعية .

ووفقاً لما حدده القانون في مـواده (١٧٠، ١٧١) يـصدر وزيـر الـشئون الاجتماعية قراراً بتشكيل المجلس ونظام العمل فيه وتشكيل أمانته الفنية . وتكون مدة المجلس إدارة الصندوق ثلاث سنوات ، ويجوز إعادة تعيين العضو لمـدة أو لمـدد أخرى بذات الإجراءات السابقة .

ويقوم مجلس إدارة الاتحاد العام بإرسال كشف بأسماء المرشحين الذين قـام باختيارهم لعضوية مجلس إدارة الصندوق إلى وزارة الشئون الاجتماعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اختيار الاتحاد العام بطلب أسماء المرشحين .

رابعاً: اختصاصات مجلس إدارة الصندوق [1]:-

مجلس إدارة الصندوق هو الجهة المهيمنة على شئونه ، ويختص بالإضـافة إلى ما ورد بالمادة (٧٤) من القانون بما يأتي :-

١- اعتماد اللائحة الداخلية للصندوق .

٢- الموافقة على مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي للصندوق .

٣- النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالـصندوق ومركـزه المالي .

٤- النظر في كل ما يرى وزير الشئون الاجتماعية عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الصندوق .

ولمجلس إدارة الصندوق أن يعين مديراً لإدارة الصندوق بناء على ترشيح من وزير الشئون الاجتماعية ، وتحدد اللائحة الداخلية للـصندوق اختـصاصات مـدير الصندوق و يصدر وزير الشئون الاجتماعية قراراً باللائحة الداخلية للصندوق تتضمن

---

[1] انظر مواد القانون ولائحته التنفيذية أرقام (١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٦) .

أجهزة وإدارات وأقسام الصندوق وتنظيم العمل بـه ، ويحـدد اختـصاصات مـدير الصندوق وسائر الاختصاصات الأخرى .

خامساً: موارد الصندوق المالية [1]:-

للصندوق في سبيل تحقيق أغراضه وتنمية موارده وأن يقـيم المـشروعات الخدمية والإنتاجية والحفلات والأسواق الخيرية والمعارض والمباريات الرياضية وله أن يعهد بتلك المشروعات أو الأنشطة لأحدى الجمعيات أو المؤسسات الأهلية لحسابه.

تتكون موارد الصندوق ، بالإضافة إلى ما ورد بالمادة (٧٥) من القانون على الأخص مما يأتي :-

١- المبالغ المدرجة بالموازنة العامة للدولة لإعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنشأة طبقاً لأحكام القانون .

٢- حصيلة رسوم قيد ملخصات نظم الجمعيات والمؤسسات الأهلية على النحـو المنصوص عليه في المادتين (٢٠- ١٢٤) من هذه اللائحة ، وحصيلة رسوم منح صور وقيد ملخصات تلك النظم المنصوص عليها في المادة (٤٧) مـن هذه اللائحة .

٣- حصيلة الموارد التي خصصتها القوانين أرقام : ١٠ لسنة ١٩٢٢ ، ٩٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وأي قانون آخر وأحكام هذه اللائحة .

٤- حصيلة الرسوم الإضافية المفروضة لصالح الأعمال الخيرية بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢.



---

(1) انظر مواد القانون ولائحته التنفيذية أرقام (١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠) .

٥- عائد المشروعات الخدمية أو الإنتاجية أو الحفلات و الأسواق الخيرية والمعارض والمباريات الرياضية التي يقيمها الصندوق بهدف تنمية موارده .

تخصص موارد الصندوق للصرف منها لتحقيق أغراضه وعلى وجه الخصوص ما يأتي :-

١- تقديم الإعانات للجمعيات والمؤسسات الأهلية المنشأة وفقاً لأحكام القانون .

٢- إصدار النشرات التي تمكن المتبرعين في الداخل والخارج من تحديد قدر إسهاماتهم .

٣- إعداد ونشر دليل سنوي ببيان الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية والإقليمية التي ينتمون إليها لتمكين المواطنين من الإسهام فيها والمشاركة في العمل الاجتماعي التطوعي .

٤- إقامة المشروعات الخدمية والإنتاجية والحفلات والأسواق الخيرية والمعارض والمباريات الرياضية بهدف تنمية موارده .

حساب الصندوق والرقابة عليه :

يفتح حساب خاص باسم الصندوق ، لدى أحد البنوك المعتمدة تودع به كافة متحصلات الصندوق ، كما يجوز فتح حساب بالعملة الأجنبية يودع به ما يتلقاه الصندوق من موارد بالعملات الأجنبية ، وتنظم اللائحة للصندوق قواعد وإجراءات الصرف . وتخضع حسابات الصندوق لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، وعلى القائمين بالعمل فيه تقديم كافة المستندات والسجلات اللازمة لذلك .

الصعوبات التى تواجه المؤسسات الأهلية فى تدبير المال اللازم لها :-

١- عدم قيام المؤسسات الأهلية نفسها بالدعاية لخدماتها وبرامجها .

٢- تعدد المؤسسات بحيث أصبح بعضه فعال لتقديم الخدمات والأنشطة .

٣- عدم التنسيق بين المؤسسات الأهلية للنزول إلى الجمهور مما يؤدى إلى ضعف الحصيلة المالية .

٤- عدم إتباع الوسائل الفنية فى تنظيم الحملات المالية .

٥- تمسك بعض المواطنين بالتبرع لمؤسسات أهلية معينة دون غيرها .

٦- عدم وجود الوعى الاجتماعي لدى الجماهير فى تحمل مسئولية العمل الاجتماعى .

٧- ضعف المستوى الاقتصادى لمعظم سكان المجتمع .

٨- التجاء بعض المؤسسات الأهلية طرق وأساليب لا تتفق مع كرامة مهنة الخدمة الاجتماعية[1].

---

[1] سامية محمد فهمى ، هناء حافظ بدوى ، ممارسة تنظيم المجتمع فى أجهزة الرعاية الاجتماعية ، مطبعة سامى ، الإسكندرية ، ١٩٩٢، ص ص ١٥٠- ١٥١.

الفصل السادس

مراكـــز ومكاتـــب التطـــوع

مقدمة .

أولاً: مفهوم القطاع التطوعي والتطوع.

ثانياً: أهمية التطوع في تنظيم المجتمع.

ثالثاً: أهداف التطوع.

رابعاً: أنواع الأعمال التطوعية.

خامساً: مصادر التطوع.

سادساً: مراكز ومكاتب التطوع.

سابعاً: معوقات التطوع وعوامل نجاحه.



---

* هذا الفصل من إعداد/ د. هالة مصطفى- مدرس بقسم تنظيم المجتمع- المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية.

مقدمة:

إن العمل التطوعي في المجال الاجتماعي نشأ بنشأة الإنسان، فقد نشأ في كل مجتمع إنساني، وفي كل مكان نشأت فيه حضارة من الحضارات، وقد تطور العمل التطوعي بتطور المجتمعات الإنسانية.

ويُعد المجتمع المصري من أقدم المجتمعات التي عرفت ومارست العمل التطوعي، وبما أن التنمية تبدأ بالأهالي أصحاب المصلحة الحقيقية وتنتهي إليهم ومن ثم لا تنمية بدون مشاركة تطوعية لأفراد المجتمع.

ويمثل التطوع في طريقة تنظيم المجتمع أهمية متعاظمة لأعمال الطريقة بل وفي مهنة الخدمة الاجتماعية ذاتها. لذلك فهي تحرص على أهمية مشاركة الإنسان في كافة الصور انطلاقاً من أن الإنسان هو هدف التنمية.

وتعتبر طريقة تنظيم المجتمع إحدى طرق الخدمة الاجتماعية التي تعمل على تدعيم العمل التطوعي لأفراد المجتمع، حيث تساهم الطريقة باستراتيجياتها وتكنيكاتها الفنية في تفعيل مراكز ومكاتب التطوع التي تفرز المتطوعين الذين يشاركون تنظيم المجتمع في تحقيق أهدافه.

أولاً: مفهوم القطاع التطوعي والتطوع:

١. مفهوم القطاع التطوعي Voluntary Sector:

يستخدم مصطلح "القطاع التطوعي" ليشير إلى كل المنظمات التطوعية، والهيئات التطوعية، والروابط التطوعية التي نشأت تحت المظلة التطوعية.

ويشمل القطاع التطوعي جماعات قومية، ودولية، ومنظمات مكرسة خصيصاً لزيادة التمويل، ورفع حصيلة جمع المال، أو للبر وتقديم الإحسان والصدقات والمعونات.

وبالرغم ان مصطلح "قطاع تطوعي" ومصطلح "قطاع لا يسعى إلى تحقيق الربح"، يستخدمان بتبادل، أي كمترادفين، فإن بعض الدارسين يستخدمون المصطلح الأخير أي "القطاع الذي لا يسعى إلى تحقيق الربح، للإشارة خصيصاً على البناءات الرسمية المندمجة والمتحدة، من القطاع التطوعي.[1]

ب- التطوع Voluntarism:

يعرف التطوع في الأدبيات المعاصرة بأنه "الجهة أو النشاط الذي يقوم به المواطن بدافع ومبادرة والتزام شخصي ذاتي من أجل تعزيز المسئولية الاجتماعية ويساعد الآخرين ويسهم في تحقيق حياة أفضل"[2]، ويتضمن مصطلح التطوع كل ما يتعلق بالمتطوع، وهو يشير- في نظر بعض الباحثين- إلى "الفعل أو النشاط"، إلا أن له معنى آخر هو "العمل في إطار غير ربحي"[3]، كما يعرف التطوع بأنه "ذلك الجهد، أو الوقت أو المال، الذي يبذله الإنسان بدافع منه، لتحمل مسئوليات مجتمعه، دون انتظار عائد مادي، يقابل جهده المبذول".[4]

ويحدد التطوع بأنه "العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتاح له فرصة الاشتراك في وضع الأهداف العامة للمجتمع".[5]

ويمكن تعريف التطوع إجرائياً كالآتي:

---

(1) محمد رفعت قاسم، عمليات الممارسة المهنية في تنظيم المجتمع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص٣٨-٣٩ .

(2) موسى شيتوي وآخرون، التطوع والمتطوعون في العالم العربي، دراسة حالة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٠، ص٢٤.

(3) Suasan J. Ellis Violent/ev/ism: What's the Difference? Available on Line in: www.energizein.com/art/wroleu.html. ١/١٢/٩٩.P.٦.

(4) إبراهيم عبد الهادي المليجي، تنظيم المجتمع- مداخل نظرية ورؤية واقعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص٦٨.

(5) محمد عبد الفتاح محمد، تجربة الحكم المحلي وأثرها في تحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨١، ص١

١- جهود إنسانية تبذل سواء كانت جهود عقلية أو تضحية بالوقت والمال دون انتظار عائد.

٢- جهود تطوعية مبذولة نابعة من رغبة ذاتية (اختيارية ويمكن للفرد أن ينسحب منها وقتما يشاء).

٣- أسلوب تطبيقي لمبدأ المسئولية الاجتماعية وممارسة الديمقراطية.

٤- تعبر عن الإسهام في تحديد مسيرة التنمية من قبل أبناء المجتمع.

٥- تسد العجز في المجتمع نتيجة الندرة في بعض التخصصات داخل المجتمع.

٦- تخفف جزء من العبء المادي عن المنظمات في المجتمع.

ثانياً: أهمية التطوع في تنظيم المجتمع:

يمكن أن نعرض لأهمية التطوع في المجتمع بصفة عامة تمهيداً لعرض أهمية التطوع في تنظيم المجتمع وفي المؤسسات الاجتماعية خاصة. ولقد زاد الاهتمام العالمي والمحلي الرسمي والشعبي بقطاع العمل التطوعي في العالم العربي في العقدين الأخيرين وقد يكون هذا الاهتمام نابعاً من مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي شهدها المجتمع الدولي والعربي في الفترة الماضية، ومن أهم تلك التغيرات، هو التراجع الكبير في الدور الرعائي (Well Fare) للدولة في العالم العربي والتحول من القطاع العام للقطاع الخاص، وارتفاع نسبة التعليم والتحضر Urbanization، وتعاظم المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة والجريمة.(١)

وتكمن أهميته أيضاً في أنه تعبير مهم عن حيوية وديناميكية الجماهير، ومدى إيجابياتها، وأصبح يقاس تقدم المجتمع الإنساني بحجم المنظمات التطوعية وإعداد المتطوعين به، ومع عولمة الحياة الاقتصادية

---

(١) موسى شيتوي وآخرون، التطوع والمتطوعون في العالم العربي، مرجع سابق، ص١٩.

والثقافية والسياسية وتضاؤل المسافة بين المجتمعات الإنسانية، أصبح العمل التطوعي يأخذ بعداً عالمياً فيما وراء الحواجز والحدود الجغرافية والثقافية، ولا تقتصر قيمة العمل التطوعي على المردود الاقتصادي وإنما تتجاوزه إلى البعد الاجتماعي الثقافي، حيث أن العمل التطوعي يعزز قيم المشاركة والإحساس بالمسئولية الاجتماعية والتكافل والعطاء والانتماء للجماعة والوطن.[1]

وأخيراً أصبح العمل التطوعي Volumatry Work ضرورة من ضرورات الحياة، لما له من رسالة اجتماعية هدفها المشاركة في البناء والتنمية وتقوية دعائم المجتمع، جنباً إلى جنب مع جهود الدولة، والعمل التطوعي نشاط اجتماعي يقوم به الأفراد، بشكل فردي أو جماعي من خلال إحدى الجمعيات أو المؤسسات دون انتظار عائد مادي، وذلك بهدف إشباع حاجات وحل مشكلات المجتمع والمساهمة في تدعيم مسيرة التنمية به.[2]

وجدير بالذكر أن نوضح أهمية التطوع في تنظيم المجتمع كما يلي:[3]

١- تؤمن طريقة تنظيم المجتمع بأهمية التكامل بين الهيئات الأهلية والحكومية من ناحية وبين القيادات المهنية والشعبية من ناحية أخرى، ومن مبادئ هذه الطريقة اشتراك المواطنين في تحديد أهدافهم ووضع الخطط وتنفيذها لإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، وعلى الرغم من أن بعض أمور المجتمع ومشكلاته تتطلب جهد المتخصصين المتطوعين إلا أن اشتراك

(١) المرجع السابق، ص٢١.

(٢) United Nation: The International Volumatry Program (U, N, ١٩٩٩), P.P.١-٢.

(٣) انظر في ذلك كل من:

- إبراهيم عبد الهادي المليجي، تنظيم المجتمع- مداخل نظرية رؤية واقعية، مرجع سابق، ص ص١١٤-١١٧

- محمد بهجت كشك، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ص١٩٧-١٩٩.

المواطنين على قدر كبير من الأهمية إذ أنهم أقدر الناس على تحديد تلك الاحتياجات وفهم تلك المشكلات.

٢- تحتاج المؤسسات الاجتماعية للمتطوعين لمساعدة الأخصائيين الاجتماعيين والإداريين في بعض الأنشطة خاصة وأن هذه المؤسسات تفتقر نسبياً إلى الإمكانيات وعن طريق التطوع يمكن سد هذا النقص في الإمكانيات قدر الإمكان.

٣- تحتاج الخدمة الاجتماعية إلى مناخ اجتماعي معين يتميز بفهم الجمهور لنشاطها وأهدافها وتعضيده ومساندته لتلك الأهداف، ولا شك أن العمل التطوعي من جانب المتطوعين من سكان المجتمع يعتبر خطوة أساسية لخلق هذا المناخ.

٤- يعتبر التطوع ومشاركة المتطوعين هدف ووسيلة في آن واحد، فهو هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على مساهمة المتطوعين واشتراكهم فى مسئوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، وهي وسيلة لأن عن طريق مجالات التطوع المختلفة يتذوق الناس أهميتهم ويمارسون طرق المساهمة وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها وسلوكها وتصبح جزء من ثقافتهم وسلوكهم.

٥- يعتبر التطوع صورة من صور مشاركة المواطن في تنمية مجتمعه والنهوض به والمشاركة هذه تعتبر مبدأ أساسي من مبادئ تنظيم وتنمية المجتمع... إذ أن التنمية الحقيقية الناجحة للمجتمع لا تتم بدون مشاركة المواطنين.

٦- من خلال مشاركة المتطوعين في عمليات تنظيم وتنمية مجتمعهم يكتسبون قدراً أكبر على حل مشاكلهم.

٧- لقد أصبح واضحاً أن الحكومات لا تستطيع بمفردها أن تحقق التنمية الشاملة، وأن تقوم بجميع الأعمال والخدمات التي يحتاج إليها المواطنون، لهذا فإن مشاركة المتطوعين يساعد على مساندة الإنفاق الحكومي مساندة حقيقية ويعمل على توفير الجهود الحكومية لما هو أهم من المسئوليات الكبرى على المستوى القومي، لذلك فإن مشاركة المتطوعين هو دور تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة.

٨- لاشك أن اشتراك المتطوعين في عمليات تنظيم وتنمية المجتمع يؤدي إلى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتاً وأعم فائدة.

ثالثاً: أهداف التطوع:

يمكن أن نحدد أهداف التطوع من خلال ثلاث محاور أساسية هي[١]:

أ- أهداف خاصة بالمجتمع المحلي وتكامله:

يساعد التطوع على تماسك المجتمع وذلك للأسباب التالية:

١- تعمل الجهود التطوعية على تخفيف المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع المحلي مما يؤدي إلى زيادة رضاء الناس وإشباع حاجاتهم.

٢- تعمل الجهود التطوعية إلى تعريف أفراد المجتمع بالظروف الواقعية التي يعيشها المجتمع، مما يؤدي إلى عدم مغالاة الناس في مطالبهم من جانب، وتسهيل عملية الفهم المشترك واتفاق الأغلبية على أهم المشكلات والأحوال السيئة التي يعاني منها المجتمع، ويتعين على المجتمع مواجهتها من جانب آخر.

---

(١) انظر في ذلك كل من:
- عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون، تنظيم المجتمع، بدون ناشر، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ٢٠٧- ٢٠٨.
- ملاك أحمد الرشيدي وآخرون، تنظيم المجتمع- نماذج ونظريات علميه، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٢١٠- ٢١١.

٣- تؤدى الجهود التطوعية إلى تعريف أهالي المجتمع بالأحوال والظـروف السيئة التي تعيشها بعض فئات المجتمع، وبالتالي مواجهتها لإنقاذ هذه الفئات من مشكلاتها، ومحاولة إشباع احتياجاتها، وهـذا يـؤدي إل تقليـل التميـز والعصبية الناتجة عن الجهل بأحوال الجماعات الأخرى بالمجتمع.

٤- انغماس، وانشغال مواطني المجتمع مـن المتطـوعين فـي الأعمـال التطوعية، يقود إلى التفاهم والالتفاف حول أهداف مجتمعية مرغوبـة، ممـا يقلل من فرص اشتراكهم في أنشطة أخرى قد تكون مهددة لتماسك المجتمـع وتقدمه من جانب، وتساعد على استغلال الأوقات الحـرة لأفـراد المجتمـع بطريقة مثمرة من جانب آخر.

ب- أهداف خاصة بالهيئات الاجتماعية:

يحقق التطوع للهيئات الاجتماعية الأهداف التالية:

١- سد النقص في إعداد الأخصائيين الاجتماعيين الذي تعاني منه الهيئـات الاجتماعية.

٢- يعمل المتطوعون على ربط الهيئة الاجتماعية بالمجتمع المحلي، وذلـك عـ طريق تعريف أهالي المجتمع المحلي بالهيئة من جانب، وتعريف الهيئـة برأي الأهالي و اتجاهاتهم قبلها من جانب آخر، مما يؤدي إلى مساعدة الهيئة للتعرف على احتياجات أهالي المجتمع ومن ثم محاولة إشباعها، فيستمر تأييد المجتمع المحلي للهيئة أدبياً ومادياً.

فالهيئات لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن أفراد المجتمع، حيث أنهـا وجدت لخدمتهم وتحقيق أهدافهم.

جـ- أهداف خاصة بالمتطوعين أنفسهم:

من خلال اشتراك المتطوع في الأنشطة المختلفة يمكن أن يتحقق الآتي:

١- اهتمام المتطوع بأهداف اجتماعية مرموقة يوجه طاقاته بعيداً عن الانحراف بالإضافة إلى أنه من خلال ممارسته لعمله يمكن أن يكتسب خبرات اجتماعية كثيرة تساعد على تكامل شخصيته.

٢- كثير من الاحتياجات الاجتماعية للفرد يتم إشباعها من خلال إحساسه بالنجاح في القيام بعمل يقدره الآخرون والإحساس بالانتماء إلى إحدى المؤسسات التي تلقى تقديراً من المجتمع.

رابعاً: أنواع الأعمال التطوعية:

تختلف الأعمال التطوعية فيما بينها من حيث مستواها وأيضاً من حيث الشروط الواجب توافرها في المتطوع الذي يقوم بهذه الأعمال فبعض هذه الأعمال تعتبر أعمالاً مهنية لا يقوم بها إلا متخصصون فيها والبعض الآخر يعتبر أعمالاً غير مهنية يمكن أن يقوم بها المتطوع العادي ولا يشترط أن يكون شخصاً متخصصاً.

ولذلك سوف نتناول تصنيف الأعمال التطوعية كما يلي(١):

أ- تصنيف الأعمال التطوعية بحسب نوع العمل نفسه:

١- خدمات مباشرة للجماهير، وهي الخدمات التي يقدمها المتطوع مباشرة للجماهير، مثل التطوع لمساعدة المرضى في المستشفيات أو المسنين في المؤسسات الخاصة بهم أو الأطفال في المؤسسات الإيوائية (الاجتماعية) أو

---

(١) انظر في ذلك كل من:
- سيد أبو بكر حسانين، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦، ص ص ٤٩٧- ٤٩٨.
- محمد بهجت كشك، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، مرجع سابق، ص ص ١٩٩- ٢٠١
- إبراهيم عبد الهادي المليجي، تنظيم المجتمع مداخل نظرية ورؤية واقعية، مرجع سابق، ص ص ٧٩- ٨٢

القيام بالتدريس في فصول محو الأمية أو فصول الخياطة والتطريز للفتيات وتطوع الطبيب للعمل بعض الساعات في عيادة عامة أو تطوع محامي لتقديم الاستشارات القانونية لعملاء مؤسسة ما.

٢- خدمات غير مباشرة للجماهير، وهي الخدمات التي يؤديها المتطوع ليستفيد بأثرها الجماهير أي عن طريق حلقة وسطى بين جهود المتطوع والجماهير وهذه الخدمات تلك التي تتمثل في مساعدة الهيئات الاجتماعية لتعينها على تقديم المساعدات المباشرة لعملائها، ومن أمثلة ذلك التطوع في حملات جمع المال والتخطيط لها، والاشتراك في أعمال اللجان المختلفة بالمؤسسة.

٣- الأعمال الإدارية مثل الأعمال الكتابية وحفظ الملفات واستخدام الحاسب الآلي لحفظ البيانات، والحسابات وإعداد الميزانية للمؤسسة وحساباتها الختامية.

ب- تصنيف العمل التطوعي حيث مستوى هذا العمل ومستوى القائمين به:

١- مستوى رسم السياسة: ففي الجمعيات والمؤسسات الخاصة (الأهلية) تتولى الجمعية العمومية ومجلس إدارتها رسم السياسة وليس بالضرورة أن يقوم بهذه الأدوار أعضاء على درجة عالية من التعليم أو التخصص ولكن يكفي أن يتوفر في هؤلاء الأعضاء الرغبة في العمل والقدرة على تحمل المسئولية العامة، حيث أن أعضاء الجمعية العمومية هم الأعضاء الذين تتوفر فيهم شروط العضوية، ومضى على عضويتهم فترة معينة ومسددين لالتزاماتهم نحو هذه الجمعيات، كما أن أعضاء مجلس الإدارة يختارون عن طريق الانتخاب من الجمعية العمومية، لذلك فإن هؤلاء الأعضاء جميعاً لا يشترط فيهم حصولهم على درجة عالية من التعليم والتخصص.

٢- المستوى الإداري: مثل الأعمال الكتابية وحفظ الملفات وغيرها وهذه الأعمال الإدارية التي يقوم بها المتطوعون في الهيئات الأهلية بعض هذه الأعمال يتطلب مهارة وخبرة والبعض الآخر يحتاج خبرة أقل، ولذلك يمكن تصنيف المتطوعين للقيام بهذه الأعمال إلى متطوعين مؤهلين وآخرين شبه متخصصين، والفئة الثالثة غير متخصصة.

٣- مستوى تقديم الخدمات: وتختلف هذه الأعمال من حيث درجة تخصصها، فالخدمات المتخصصة مثل الطب والمحاماة يحتاج إلى متخصصين للقيام بها، بينما هناك من الخدمات لا يحتاج إلى هذه التخصصات مثل زيارة المرضى في المستشفيات أو المسنين أو الأطفال في المؤسسات الاجتماعية إلى غير ذلك من الأعمال.

جـ- تصنيف الأعمال من حيث المؤهلات المطلوب توافرها في المتطوع:

١- مستوى الأعمال المهنية المتخصصة: ويُقصد بها تلك الأعمال التطوعية التي لا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يقوم بها سوى متطوعين مهنيين متخصصين، مثل الأعمال الطبية، والهندسية، والمحاماة إلى غير ذلك من أعمال لابد وان يكون المتطوع فيها مُعد إعداداً نظرياً وعملياً خاصاً.

٢- مستوى الأعمال شبه المتخصصة: ويُقصد بها تلك الأعمال التطوعية التي لا تتطلب التخصص المهني الدقيق، وفي ذات الوقت لا يمكننا إغفال التخصص كلية، ويكون الأمر بين هذا وذلك، حيث يكون العمل التطوعي قريباً من التخصص أو شبه متخصص.

٣- مستوى الأعمال غير المهنية: ويُقصد بها تلك الأعمال التطوعية التي لا يشترط في القيام بها تخصص مهني دقيق، مثل زيارة المرضى في المستشفيات أو المسنين أو الأطفال في المؤسسات الاجتماعية، إلى غير ذلك من أعمال لا يشترط فيها أن يكون المتطوع مُعد إعداداً خاصاً للقيام بها.

خامسا: مصادر التطوع:

ويقصد بها المصادر التي يمكن أن نحصل من خلالها على المتطوعين، وبذلك توجه إليها كافة الجهود لاستثارتهم للتطوع وتتعدد هذه المصادر لتشمل[1]:

١- سكان المجتمع الذين سبق لهم المساهمة من قبل في بعض الأنشطة والمشروعات التي تهدف إلى النهوض بمجتمعهم. إذ أن هذه الفئة قد اكتسبت من خلال هذا الاشتراك مهارات واتجاهات وخبرات يمكن أن تساعدهم على المساهمة في بعض عمليات تنظيم المجتمع.

٢- الطلاب على اختلاف مستوياتهم وتخصصاتهم لأن هذه الفئة تتميز بارتفاع مستوى الوعي بينهم عن كثيرين من غيرهم من الفئات الأخرى، كما أن هذه الفئات تتنوع تخصصاتهم بما يتناسب مع المؤسسات ذات التخصصات المتنوعة وبذلك يمكن أن يساهم كل منهم في المؤسسات التي تتناسب مع تخصصه.

٣- الأعضاء الذين ينتمون إلى هيئات اجتماعية من أهدافها الخدمة العامة، إذ أن هؤلاء الأعضاء تكون لديهم الرغبة الذاتية في العمل التطوعي ولا ينقصها سوى معرفة مجالاته.

٤- أعضاء التنظيمات السياسية مثل الأحزاب (الحزب الوطني- حزب العمل- حزب التجمع- حزب الأحرار مثلاً) لأن هذه التنظيمات تثير في أعضائها العمل في الخدمة العامة، وإيجاد الحلول الذاتية لمشكلات مجتمعهم.

---

(١) أنظر في ذلك كل من:

- سيد أبو بكر حسانين، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ص٤٩٩-٥٠٠.
- محمد بهجت كشك، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، مرجع سابق، ص ص٢٠٣-٢٠٤.
- إبراهيم عبد الهادي المليجي، تنظيم المجتمع- مداخل نظرية ورؤية واقعية، مرجع سابق، ص ص ٨٣-٨٥.
- ملاك أحمد الرشيدي وآخرون، تنظيم مجتمع- نماذج ونظريات علمية، مرجع سابق، ص٢١٣.

٥- أعضاء النقابات العمالية.

٦- الأمهات اللاتي انتهين من تربية أطفالهن لأن هذه الفئة تصبح لديها وقت كبير ويمكن الاستفادة منه في عمليات التطوع.

٧- قد تستفيد بعض المؤسسات الاجتماعية من الجهود التطوعية لبعض من استفادوا من خدماتهم.

٨- مراكز ومكاتب التطوع، وتُعد مصدراً حيوياً لدعم المنظمات الاجتماعية وإمدادها بالمتطوعين، أو ترشيح راغبي التطوع لها كي تختار من بينهم أنسب العناصر.

سادساً: مراكز ومكاتب التطوع:

يعتمد العمل في المجال الاجتماعي على مشاركة الشعب الإيجابية بجهوده وأمواله، إلا أن التركيز هنا على الجهود التطوعية لهذا الشعب، وهذه الجهود التطوعية في حاجة إلى تنظيمها حتى يصبح لها فاعلية في أداء ما يسند إليها من أعمال.

ومكاتب التطوع هي إلا تنظيمات تقوم بأعمال تساعد أجهزة تنظيم المجتمع على أداء رسالتها، حيث تقوم هذه المكاتب بتنظيم تلك الجهود التطوعية وإعداد المتطوعين لتحمل المسئولية في مجالات العمل الاجتماعي.

أ- أهداف مراكز ومكاتب التطوع[1]:

١- قيادة العمل التطوعي وتنظيمه في المجتمعات المحلية التي تنشأ فيها.

٢- تساعد أجهزة تنظيم المجتمع (الجغرافية مثل الاتحادات الإقليمية، والنوعية وغيرها من أجهزة تنظيم المجتمع) على أداء رسالتها.

٣- وضع نظام لتدريب المتطوعين في شتى مجالات العمل الاجتماعي.

---

(١) محمد بهجت كشك، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، مرجع سابق، ص ص٢٠٨-٢٠٩.

٤- وضع نظام لاختيار المتطوعين وتدريبهم وتوجيههم إلى شتى المجالات الاجتماعية.

٥- إعطاء المشورة لمختلف الجمعيات والمؤسسات فيما يختص بتنظيم شئون المتطوعين ووضع خطط التدريب اللازمة وأسلوب الرقابة والإشراف ووضع نظام تقويم أعمالهم.

٦- إعطاء المشورة للمواطنين الراغبين في التطوع للتعرف على أنواع الأعمال التطوعية حتى يمكن اختيار نوع العمل الذي يرغب المتطوع القيام به.

٧- تعتبر هذه المكاتب كمصادر للمعلومات لكل الهيئات العاملة في مجالات الرعاية الاجتماعية التي تبحث عن المتطوعين القادرين على الإسهام في البرامج المختلفة.

٨- تساهم في تنسيق العمل بين الهيئات العاملة في مجالات الرعاية الاجتماعية وخاصة فيما يتصل بإعداد البرامج التدريبية المشتركة للمتطوعين.

٩- إتاحة الفرصة للشعب في أعمال الرعاية الاجتماعية.

ب- أعمال مراكز ومكاتب التطوع[1]:

١- الدعوة للتطوع وإتاحة الفرص للتطوع وذلك باستثارة المواطنين وتعريفهم بالتطوع وبالأنشطة القائمة حتى يقبلوا على المشاركة في تلك الأنشطة.

٢- تسجيل الراغبين في التطوع وتصنيفهم من حيث الوقت ونوع العمل والجهة التي يرغبون التطوع فيها.

---

(1) سوسن عثمان وعبد الخالق عفيفي، تنظيم المجتمع- أجهزة الممارسة المهنية، مرجع سابق ، ص ص٣٦-٣٧.

٣- التعرف على رغبات الهيئات فيما يتصل باحتياجاتهم من المتطوعين من حيث التخصصات المطلوبة لكل عمل والأعداد المطلوبة أي معرفة الاحتياجات للهيئات المختلفة من المتطوعين ومستوياتهم.

٤- توزيع المتطوعين حسب ميول المتطوعين على المجالات الموجودة بالمجتمع.

٥- تدريب المتطوعين على ما سيقومون به من أعمال إذ أن ذلك سيعطيهم شعوراً بالثقة ويمكنهم من ممارسة عملهم على وجه مرضي.

٦- متابعة المتطوعين في المؤسسات ومساعدتهم في الاستمرار في العمل التطوعي مع إيجاد نظام الحوافز لتشجيعهم على الاستمرار في العمل وإتقانه.

ويمكن تحديد مكاسب التطوع بالأعمال الثانوية التالية:

١- التأثير في تعديل الرأي العام نحو المشكلات المجتمعية.

٢- العمل كجماعات ضاغطة على المسئولين لتوجيه اهتمامهم نحو مشكلات لا تحظى باهتمامهم رغم أهميتها وإلحاحها.

٣- اجتذاب المتطوعين من حديثي السن لما في ذلك من تنشئة اجتماعية سليمة للشباب وإشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية وقضاء وقت فراغ مثمر، وتوجيههم من قبل الأكبر سناً.

٤- ضرورة إيجاد علاقات وطيدة بين منظمات التطوع والأخصائيين الاجتماعيين في المناطق والدول المختلفة لإتاحة الفرص لتبادل الخبرات في هذا الميدان.

جـ- خطوات العمل بمكاتب التطوع:[1]

١- إذكاء الوعي الاجتماعي لدى الجماهير واستثارتهم، ودعوتهم للتطوع في المؤسسات والهيئات الاجتماعية، عن طريق توضيح أهمية وجدوى الجهود التطوعية من جانب، وإبراز أهمية دور المؤسسات الاجتماعيّة في المجتمع من جانب آخر، وذلك باستخدام وسائل الاتصال المختلفة.

٢- تلقي طلبات أو رغبات المتطوعين وتسجيلهم، ومنحهم نماذج معينة- أُعدت خصيصاً لهذا الغرض- لملئها، واستيفاء بياناتها المحتوية على الاسم، والسن، والعنوان، والمهنة، ونوع العمل الذي يرغب في التطوع فيه والهيئة التي يرغب في التطوع بها، والوقت الذي يمكن أن يعطيه المتطوع والذي يناسبه، ثم يتم تفريغ هذه النماذج في سجلات خاصة، أعدت لهذا الغرض.

٣- تصنيف طلبات المتطوعين حسب الرغبة وطبيعة التخصص بما يجعل الاستفادة تتم بطريق أفضل عن طريق توظيف الجهود التطوعية في العمل الذي يناسبها.

٤- حصر حاجة الهيئات والمؤسسات الاجتماعية والمجالات والأنشطة التي تحتاج إلى متطوعين فيها في استمارات مصممة بطريقة معينة تناسب هذا الغرض، وذلك عن طريق إيجاد علاقة مستمرة مع الهيئات الاجتماعية وتشجيعها على إبداء احتياجاتها من المتطوعين.

٥- إحداث التنسيق بين رغبات المتطوعين من جانب، وحاجة الهيئات والمؤسسات الاجتماعية من المتطوعين من جانب آخر، وذلك في ضوء

(١) أنظر:
- إبراهيم عبد الهادي المليجي، تنظيم المجتمع مداخل نظرية ورؤية واقعية، مرجع سابق، ص ص٨٧-٨٩.

رغبات المتطوع واحتياجات الهيئات أو المؤسسات أو المجالات والأنشطة الاجتماعية.

٦- تدريب المتطوعين على الأعمال والمهام والتخصصات المختلفة، لرفع مستوى الأداء لديهم، وضمان بذل الجهد الجيد المناسب لإنجاز مهام الأعمال التي سوف تسند إليهم، ويمكن أن تمول هذه الدورات التدريبية من الهيئات والمؤسسات المستفيدة من المتطوعين.

٧- إسناد الأعمال إلى المتطوعين، بحيث يبدأ المتطوعين فعلاً في ممارسة الأعمال التي أسندت إليها في الهيئات التي تم توزيعهم عليها، والتي سبق أن تدربوا عليها.

٨- متابعة جهود المتطوعين في الهيئات والمؤسسات الاجتماعية، ومساعدتهم على التكيف وتذليل العقبات التي تصادفهم، وتشجيعهم على الاستمرار في أعمال التطوع، مع إيجاد نظام الحوافز لإتقان العمل، والتجديد فيه.

٩- تقويم جهود المتطوعين للتعرف على نقاط القوة والضعف في المتطوعين، من أجل تدعيم نقاط القوة، أو العمل على التغلب وإزالة نقاط الضعف، كما ينبغي تقويم جهود مركز ومكاتب التطوع للتعرف على مدى تحقيقها لأهدافها.

١٠- القيام ببعض البحوث المتخصصة في مجال التطوع، وإصدار نشرات دورية إحصائية عن التطوع من واقع البيانات المتوفرة لدى هذه المراكز، بما يتيح توضيح نوعية المجالات التي تعاني من عجز في الأيدي العاملة التطوعية، والاتصال بممثلي الجماعات المتخصصة، أو شبه المتخصصة لاستشارتهم وتشجيع التطوع فيما بينهم.

د- الوسائل التي تستخدمها مراكز ومكاتب التطوع:[1]

تستخدم مكاتب التطوع عدداً من الوسائل أثناء قيامها بأعمالها لتحقيق أهدافها ومن هذه الوسائل أو الأدوات:

١- وسائل الاتصال المختلفة: تعتبر هذه الوسائل من أهم الوسائل التي تستخدمها مكاتب التطوع للدعوة إلى التطوع والوصول إلى المتطوعين، كما أنها تستخدمها في الاتصال بالهيئات والمؤسسات العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية.

٢- السجلات: حيث تدون فيها بيانات عن المتطوعين، كما أنها تستخدم في توزيع المتطوعين على الأعمال المختلفة التي تحتاج إلى متطوعين فيها.

٣- وسائل التدريب المختلفة (محاضرات- ندوات- حلقات المناقشة... الخ)، حيث تستخدم هذه الوسائل في تدريب المتطوعين.

هـ- اختيار المتطوعين، وإعدادهم، والإشراف عليهم:

يمكننا أن نتحدث عن طرق أساسية لاختيار المتطوعين: المقابلة الشخصية، وملء استمارة التطوع، والتقدم بالمصادر، والاختبارات الموضوعية.

كذلك يمكننا أن نناقش إعداد المتطوعين، وتدريبهم، والإشراف عليهم، ولكن الدراسات الحديثة تناولت كل هذه الموضوعات من منظور جديد أسمته "إدارة المتطوع" Volunteer Management، وهي تعني بذلك كل القضايا والموضوعات الخاصة باختيار المتطوعين وإعدادهم، وتدريبهم، والإشراف عليهم.

---

[1] محمد بهجت كشك، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، مرجع سابق، ص ٢١٠.

حيث تناولت أهمية إدارة المتطوع، تدريب وتعليم مشرف المتطوعين، تخطيط وتقييم التقدم، تصميم الوظائف وتوظيف (تعيين) المتطوعين، العلاقات بين موظفي الهيئة وبين المتطوعين، الإدارة المالية للمتطوعين، المخاطرة والمسئولية القانونية.[١]

سابعاً: معوقات التطوع وعوامل نجاحه:

ويمكن عرض لأهم المعوقات التي تحول دون تحقيق العمل التطوعى بالجمعيات الأهلية:

١- تعدد الهيئات والمؤسسات العاملة في المجال التطوعي، وتعدد الجهات التي تشرف عليها ووجود عدد ليس بقليل من الجمعيات التي تعمل بقوانين وأنظمة خاصة ومستقلة، بالإضافة إلى ذلك هناك تعدد بين الجهات الرسمية التي تمنح تراخيص للمنظمات والجمعيات مما يؤدي إلى التكرار والتناقض في بعض الأحيان.

٢- تعدد الشخصيات ذات النفوذ السياسي والعشائري التي تتولى رئاسة إدارة الهيئات والمنظمات والمؤسسات العاملة في مجال العمل التطوعي مما يؤدي إلى عدم تجديد وتطوير القيادات التطوعية المشرفة على الجمعيات واستبدالها بقيادات جديدة، لتتلاءم مع المتغيرات الاجتماعية والثقافية.

٣- عدم توا ر الوعي الكافي لمفهوم وفلسفة العمل التطوعي لدى العديد من المتطوعين.

٤- ضعف القدرات التخطيطية والتنظيمية العلمية لبعض القيادات التطوعية مع عدم توافر الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة لإدارة العمل التطوعي.

---

(١) محمد رفعت قاسم، عمليات الممارسة المهنية في تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ٤٦.

٥- ضعف القدرات المالية للعديد من المنظمات واعتماد نسبة كبيرة منها على الدعم الأجنبي مما يؤدي إلى ضعف قدرتها في الاعتماد على الذات وتنمية الموارد والمصادر الداخلية.[١]

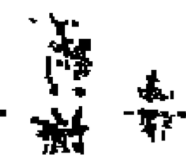
٦- تمثل المعوقات التشريعية المتعددة التي تؤثر في كفاءة وفعالية المنظمات غير الحكومية عائقاً أمام انطلاق واستقلالية هذه المنظمات في مجتمع مدني حقيقي.

٧- يعتبر برنامج عمل المؤسسات الأهلية الروتينية عائقاً أمام مشاركتها وفاعليتها فهي في معظمها، إما ذات طابع إحساني خيري، وإما ذات طابع خدماتي الذي لا يعتمد على المشاركة.

٨- غياب النظرة التكاملية في عملية التنمية وضعف المعرفة بمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعدم التعرف على مشكلات العالم المعاصر، مما يؤدي إلى تشتت الجهود والتجزئة التي يعاني منها العمل التطوعي.

٩- غياب التنسيق وتبادل التجارب والمعلومات بين منظمات العمل التطوعي.[٢]

ولكي تتمكن الهيئات والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية من الاستفادة من المتطوعين ينبغي أن تقوم بالواجبات التالية[٣]:



[١] موسى شيتوي وآخرون، التطوع والمتطوعون في العالم العربي، مرجع سابق، ص ص١٢٢-١٢٤.

[٢] قسم التخطيط الاجتماعي، التنمية الاجتماعية- أسس وقضايا، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، بدون نشر، ص ٢٦٨.

[٣] انظر في ذلك كل من:

- محمد بهجت كشك، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، مرجع سابق، ص ص٢٣٧-٢٣٨.
- يسري شعبان عبد الحميد التطوع في تنظيم المجتمع، في رشاد عبد اللطيف وآخرون، مهارات وتطبيقات في تنظيم المجتمع، دار الحكيم للطباعة والنشر، ٢٠٠٣، ص ص٤٤٦-٤٤٧.

١- أن تراعي الدقة في اختيار المتطوعين، بحيث يوكل إلى كل متطوع العمل المناسب له من حيث (الميول- القدرات- الخبرات) حتى يستمكن المتطوع من إتقان العمل الذي يقوم به.

٢- أن تراعي في الأعمال التي تسندها إلى المتطوعين الوضوح حتى يستطيع المتطوع إدراكها، وإدراك التزاماته نحوها، وأن تكون هذه الأعمال بعيدة عن التعقيد قدر الإمكان.

٣- يمكن للهيئات والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية أن يكون لها دور في جذب أو استثارة وتجنيد المتطوعين وحشدهم. بمعنى أنه يمكن لهذه المنظمات التأثير الإيجابي في حركة العمل التطوعي في المجتمع.

وعلى سبيل المثال يمكن أن تشكل بكل هيئة أو منظمة أو مؤسسة اجتماعية لجنة خاصة بالتطوع تتولى كافة الأمور الفنية والتنظيمية والإدارية الخاصة بالمتطوعين.

٤- أن تتيح الفرصة للمتطوع أن يلم بنظام المؤسسة وأهدافها وبرامجها وأنشطتها والعاملين بها.

٥- أن يحدد للمتطوع الوقت المطلوب منه قضاؤه في عمله التطوعي بالمؤسسة على أن يتناسب ذلك مع ما يسمح به وقت المتطوع.

٦- أن تنظم للمتطوعين الجدد برامج تدريبية مناسبة لأدوارهم في العمل التطوعي.

٧- يجب أن تتضمن سياسة المؤسسة كل ما من شأنه أن يصون كرامة وقيمة المتطوعين ومكانتهم الاجتماعية.

٨- يجب أن تحدد سياسة المؤسسة أو المنظمة الاجتماعية الحد الأدنى لمؤهلات المتطوعين من حيث العمر والتعليم والخبرات والتدريب والصحة العامة والصفات الشخصية.

٩- إجراء دراسات تقييمية دورية لأنشطة وجهود المتطوعين في هذه الهيئات والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية على أن تشمل هذه الدراسات أعمال المتطوعين ومستوى أدائهم لهذه الأعمال.

محفزات التطوع وعوامل نجاحه:

١- الإعلان عن رغبة المنظمة في قبول متطوعين والعمل على ترغيبهم في العمل التطوعي.

٢- إشعار المتطوعين بفائدة الجهود التي يبذلونها في المؤسسة وأثر ذلك على تقدمها.

٣- توفير الفرص للمتطوعين للقيام بالمسئوليات التي يتوقعون القيام بها ويشعرون بمسئوليتهم تجاهها.

٤- الدعوة للتطوع عن طريق وسائل الإعلام المختلفة في إظهار حاجة المؤسسات الاجتماعية إلى المتطوعين وجهودهم.

٥- وضع المتطوع في المكان الذي يتناسب مع ميوله ورغباته وإمكاناته.

٦- مساعدة المتطوعين على اكتساب خبرات ومهارات جديدة.

٧- توفير مجموعة من الحوافز المعنوية والمادية للمتميزين من المتطوعين.(١)

وأخيراً ولنجاح التنمية بالمشاركة التطوعية لابد من وجود جدول أعمال مركز أساسه الإنسان أي الاهتمام بالإنسان ولابد من توافر الثقة المتبادلة بين جمعية تنمية المجتمع وأفراد المجتمع وأهداف مشتركة بينهم، مع اختيار خطة ملائمة ذات فعالية.(٢)

---

(١) محمد بهجت كشك، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، مرجع سابق، ص ص٢٣٧-٢٣٨.

(٢) Thomas Cummings and Christopher G. Worley, Organization Development and Change, South-Western Collage Publishing United State, ١٩٩٩, P.٥٨.

الفصل السابع
الأجهزة الثانوية لطريقة تنظيم المجتمع
"مكاتب خدمة المواطنين"

مقدمة ...

لقد أختص الفصل الثالث من هذا الكتاب بعرض ومناقشة الأجهزة الأساسية في تنظيم المجتمع والتي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض، وهذا الفصل يهتم بدراسة نوعاً آخر من الأجهزة هي الأجهزة الثانوية التي تمارس خلالها هذه الطريقة.

ولقد بات واضحاً أن مهنة الخدمة الاجتماعية بطرقها الأساسية قد أمتد نشاط ممارستها الى العديد من مجالات الحياة الانسانية، كما تعددت أهدافها فلم تقتصر على الجوانب الوقائية والعلاجية بل أصبحت لها دور فعال في المساهمة مع غيرها من المهن في احداث التغير الاجتماعي المقصود بالمجتمع.

وقد وجد المتخصصون في هذه المهنة أن انشاء هيئات ومؤسسات أولية في طريقة تنظيم المجتمع يحتاج إلى إمكانيات وموارد كبيرة قد لا يمكن الوفاء بها، الأمر الذي أدى إلى ضرورة انتشارها في مؤسسات وهيئات لم تنشأ خصيصاً لممارسة الطريقة، بل أنشئت لتحقيق أهداف ووظائف لا تختصها طريقة تنظيم المجتمع وحدها، ومن أمثلتها مكاتب خدمة المواطنين والمجالس الشعبية المحلية والمجلس القومي للطفولة والأمومة، وكل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وجها بناء تنمية القرية.

وسوف يتناول هذا الفصل هذه الأجهزة الثانوية من حيث أهدافها وبنائها التنظيمي ودور المنظم الاجتماعي في كل منها.

مكاتب خدمة المواطنين

التطور التاريخي لنشأة مكاتب خدمة المواطنين في مصر،

إذا تتبعنا نشأة مكاتب خدمة المواطنين نجد أن الشكل الحالى لها ما هو إلا امتداد واستمرار لأشكال مختلفة تم تنظيمها من خلال مجموعة من القرارات الوزارية والجمهورية.

١- فى عام ١٩٦٦ صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٢٤٠٧ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم مكاتب الشكاوى ويقضى هذا القرار بأن :

(أ) يتم انشاء مكتب للشكاوى فى كل وزارة أو محافظة أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة أو مصلحة حكومية أو ما فى مستواها.

(ب) ينشأ مكتب للشكاوى فى رئاسة الوزراء ويتبع مكتب الشكاوى رئيس الجهة التى ينشأ بها.

وأهم ما قد ورد فى هذا القرار تحديد مدة لا تزيد عن عشرين يوماً للرد على الشاكى وإلا جاز له التظلم فى المستوى الأعلى كذلك فيما عدا الشكاوى المجهولة فأنه لا يجوز أى شكوى أو الرد على الشاكى بالرفض دون ابداء الأسباب.

٢- فى عام ١٩٧٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٨٧ بشأن تبعية وحدات الشكاوى والأمن والتنظيم والادارة ويقضى هذا القرار بأن تتبع كلا من الوحدات الآتية، الوزير أو رئيس الجهة التى تنشأ فيها وله أن يفوض فى الأشراف عليها.

(أ) مكاتب الشكاوى.

(ب) وحدات الأمن.

(جـ) وحدات التنظيم والادارة.

٣- وفي عام ١٩٨١ جاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم مكاتب خدمة المواطنين ويقضي هذا القرار بأن :

(أ) تنشأ مكاتب لخدمة المواطنين فى الوزارات والمصالح والهيئات العامة الخدمية والانتاجية على المستوى القوى والمحلى وسائر وحدات الحكم المحلى والوحدات الاقتصادية للقطاع العام والمجالس والأجهزة المركزية أو التى لها موازنة خاصة.

(ب) تتبع مكاتب خدمة المواطنين الوزير أو رئيس الجهة التى تنشأ فيها ويشكل بقراراته ويراعى فى تكوين الكتب أن يتكون من عناصر قادرة على حسن استقبال المواطنين والمشاركة بفاعلية فى تذليل مشاكلهم وحلهم ومعالجـة الموضوعات المطروحة والوصول الى حل فيها، ويتولى المكتب أعمال البحوث والمتابعة الميدانية وإعداد البيانات والاحصائيات.

(جـ) يلغى قرار رئيس الوزراء رقم ٢٤٠٧ فى شأن تنظيم مكاتب الشكاوى وتضم هذه المكاتب خدمة المواطنين المنشأة وفقاً لأحكام هذا القرار.

إجراءات إنشاء المكاتب :

(أ) صدور قرار من رئيس الجمهورية بأنشاء المكتب مع الاسترشاد بالتنظيم الوارد فى هذا الكتاب الدورى.

(ب) إعداد بطاقات وصف لوظائف المكتب وتقسيماته المختلفة وتحديد

اشتراطات شغل هذه الوظائف والمستويات المقترحة لها وفقاً لمعايير ترتيب الوظائف الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة للقطاع العام وقرار الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته بالنسبة للقطاع الحكومي.

(جـ) تنفيذ حكم المادة الخامسة من القرار الجمهوري رقم ٧٠ لسنة ١٩٨١ بإلغاء مكاتب الشكاوى الموجودة بالجهات بعد أن نقلت اختصاصاتها إلى مكاتب خدمة المواطنين مع إمكانية الاستفادة من العناصر الوظيفية التي تعمل في مكاتب الشكاوى في أعمال مكاتب خدمة المواطنين الجديدة حتى يتبين للجهة صلاحيتهم للعمل في هذه المكاتب.

ويراعى بالنسبة للشكاوي ما يأتي :

* الشكاوى المقدمة ضد العاملين بالجهة الموجودة بها مكتب خدمة المواطنين يتم فحصها بالمكتب وعرض نتيجة البحث على رئيس الجهة للبت فيها دون أحالتها إلى أجهزة أو مستويات أعلى إلا في حالة الضرورة.

* الشكاوى المقدمة ضد رئيس الجهة الموجود بها المكتب تتم احالتها الى مكتب خدمة المواطنين بالجهة الأعلى ليتولى بحثها وعرض النتيجة على رئاسة هذه الجهة للبت فيها.

* تقدم شكاوى المواطنين إلى مكتب خدمة المواطنين بالجهة المسئولة عن موضوع الشكوى، وإذا قدمت شكوى ضد جهة رئاسية فيجب أحالتها إلى مكتب خدمة المواطنين الموجود بالجهة المختصة والذى يتولى بحثها

والرد على الشاكي بنتيجة البحث خلال عشرين يوماً، وإلا كان للشاكي حق اللجوء إلى المستوى الأعلى.

* فيما عدا الشكاوى المجهولة لا يجوز حفظ أية شكوى أو الرد على الشاكي بالرفض دون إبداء الأسباب.

يكون العاملون مسئولين عن صحة البيانات التي ترد في شكاياتهم وتتم مسائلتهم ادارياً في حالة ثبوت عدم صحتها.

أولاً : الجهات التي تنشأ فيها مكاتب خدمة المواطنين :

١ـ وفقاً لنص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٧٠ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم مكاتب خدمة المواطنين، فإن هذا المكتب ينشأ في : قواعد تنظيم إسلوب العمل بمكتب خدمة المواطنين[1] :

المصالح :

- الهيئات العامة الخدمية.
- الهيئات العامة الاقتصادية والقومية.

المحافظات :

- مديريات الخدمة التابعة للمحافظات.
- الأحياء ـ المدن ـ القرى.
- المجالس والأجهزة المركزية أو التي بها موازنة خاصة.
- الهيئات العامة الملحقة بالمحافظات.
- الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام.

(١) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتنظيم والادارة، مجموعة الكتب الدورية الصادرة عام ١٩٨١، يناير ١٩٨٢، بشأن انشاء مكاتب خدمة المواطنين وتنظيمها.

ثانياً : البناء التنظيمي للمكتب

٢ـ حددت المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٧٠ لسنة ١٩٨١ تبعية مكتب خدمة المواطنين للوزير أو رئيس الجهة التى ينشأ فيها وبذلك تحدد البناء التنظيم للمكتب بأن يكون ملحقاً بالمدير أو رئيس الجهة مباشرة ويكفل بذلك أن يكون اتصال رئيس المكتب بالوزير أو رئيس الجهة ليكون بذلك فى موقع يمكنه من التأثير الفعال على وحدات العمل المختلفة داخل الجهة من حيث تجاوبها مع الجهود التى يبذلها المكتب فى سبيل إنجاز الخدمات للمواطنين وتذليل المشكلات التى تعترض هذا الانجاز.

كما يساعد هذا الموقع على سرعة الاتصال بالوزير أو رئيس الجهة فى الحالات التى تتطلب اتخاذ القرارات التى من شأنها القضاء على المعوقات التى تواجه تقديم الخدمات للمواطنين.

ثالثاً : الهيكل التنظيمي الداخلي للمكتب :

٢. يقوم التنظيم الداخلي للمكتب علي عنصرين :

(أ) **عنصر مركزي :** فى المكتب يتولى توجيه المواطنين الي مواقع العمل المختلفة وتقديم الارشادات الأساسية لهم وإجراء الاتصال بوحدات العمال لغرض المتابعة والتعرف علي المشكلات الأساسية التى تعترض تنفيذ الخدمات لأفراد الجمهور وتحليل الشكاوى التى تصل إلى المكتب واستخلاص الإتجاهات والمؤشرات التى يكشف عنها هذا التحليل.

(ب) **عنصر لا مركزي :** يتواجد داخل التقسيمات الرئسية الكبرى لمواقع العمل الميدانية عن طريق مندوبين عن التقسيمات الرئيسية يتولون الإتصال بمكتب خدمة المواطنين .

٤- وفقاً لما سبق يكون التنظيم الداخلى للمكتب كما يلى :

- رئيس مكتب خدمة المواطنين .

- الاستعلامات .

٥- مندوبو الإتصال داخل التقسيمات الرئيسية الكبرى لمواقع العمل ويختارهم رؤساء هذه التقسيمات من بين العاملين فيها، ويكون هؤلاء المندبون حلقة الوصل بين التقسيمات الرئيسية التى يعملون بها من ناحية وبين المكتب من ناحية ثانية.

٦- ويجوز أن يكون للمكتب فروع فى حالة وجود تقسيمات أدارية وسيطة بين رئاسة الوحدة أو ديوانها العام من جهة وبين وحدات العمل التنفيذية من جهة أخرى وإذا ما كانت هذه التقسيمات الإدارية الوسيطة منتشرة إنتشاراً جغرافياً لا يمكن معه للمواطنين الاتصال مباشرة بالمكتب بمقر الوحدة فى مركزها الرئيسى (مثل المناطق والتفاتيش) ويكون الفرع فى حالة إنشائه تابعاً مباشراً للمكتب الرئيسى وذلك من الناحيتين الفنية والإدارية .

٧- ويلاحظ أن الهيكل التنظيمى للمكتب والذى تتضمنه هذه القواعد لا يعنى بالضرورة أن يتكون هذا الهيكل من تقسيمات تنظيمية للأنشطة التى يتولاها المكتب (مثل أقسام أو أدارات) ولكن المقصود بهاذ الهيكل أن يشتمل على تقسيمات تنظيمية أو أن يكتفى فيه بعناصر وظيفية توزع عليها أنشطة المكتب (عدد من الموظفين(أو قد تجمع كل أنشطة المكتب فى عنصر وظيفى واحد (موظف واحد) ويتوقف ذلك على

طبيعة نشاط الوحدة الإدارية التى يوجد فيها المكتب ويقيم أماله وحجم الجمهور الذى تؤدى له الخدمة.

رابعاً : اختصاصات المكتب :

٨ـ حددت المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ٧٠ لسنة ١٩٨١ اختصاصات المكتب فى الآتى :

* استقبال المواطنين طالبى الخدمة والرد على استفساراتهم وتوجيههم وارشادهم الى جهات الاختصاص.
* المعاونة الايجابية وفى تذليل ما يصادف العمل التنفيذى من معوقات وصولاً لحل المشكلات الجماهيرية والعامة.
* تلقى استفسارات وشكاوى ومطالب امواطنين وتجميع ما يحتاج منها إلى بحث وأحالتها إلى المسئولين ومتابعة الرد عليها.
* العمل على حل المشاكل الجماهيرية ومتابعة الوصول الى حلول لها وإخطار المواطنين بالنتيجة سلباً أو إيجاباً.
* بحث ودراسة ما تنشره الصحف والمجلات وما تبثه وسائل الإعلام المختلفة المتعلقة بالمشاكل الجماهيرية فردية أو عامة بصدد الوصول الي ازالة اسبابها وحلها - إعداد دليل عمل مبسط بأسماء الادارات المختلفة واختصاصاتها وكيفية إدارتها لعملها والشروط والأوراق اللازمة لطلب الخدمات التى تقوم عليها وأماكنها والمدد اللازمة لتقديمها.
* اظهار المؤشرات التى تدل على مستوى الأداء فى الخدمات العامة وتقديم الاقتراحات لتحسين وتطوير هذه الخدمات وتبسيط ادائها.

٩- وتنفيذاً لهذه الاختصاصات يكون توزيع العمل على التقسيمات التنظيمية للمكتب كما يلى :

(أ) الاستعلامات :

وتختص بما يأتي :

* استقبال طالبي الخدمة والعرف على مطالبهم واستفساراتهم وتوفير الرد عليها.

* تجميع البيانات عن توزيع الأعطال الخاصة بالخدمات ومواقع الأقسام والموظفين القائمين بها، وتبويب هذه البيانات وتحليلها بالشكل الذى ييسر استخدامها وتعديلها كلما كان ذلك ضروريا.

* تقديم المعاونة للجمهور عن طريق الارشادات وأدلة العمل التى توضح أسلوب الحصول على الخدمة المطلوبة والأوراق والمستندات اللازمة لذلك وأرشاد الجمهور إلى أماكن وجودها.

* المراجعة المبدئية للأوراق والمستندات المقدمة للحصول على الخدمة وذلك ضماناً لملاءمتها واكتمالها.

* تلقى المعلومات من الادارات المعنية بأداء الخدمات والتعرف على ملاحظاتها بشأن المشكلات التى تعترض أداء الخدمات واقتراحات حلولها.

(ب) الشكاوي :

وتختص بما يلي :

* تلقى شكاوى المواطنين ومتابعة بحثها وعلى الأخص ما يتعلق منها بعدم انجاز الخدمة فى الوقت المحدد لها.

* معاونة وحدة التنظيم والإدارة فى التعرف على المشكلات الخاصة بإجراءات الخدمة وتزويدها بملاحظاتها عن هذه المشكلات.

* العمل عن طريق الرئاسات المختصة على تلاى أسباب الشكاوى ومتابعة اصدار القرارات وإتخاذ الخطوات المطلوبة لحلها.

* إعداد التقارير الدورية عن مستوى أداء الخدمات التى تؤديها الجهة وما طرأ عليهامن تحسين وموافاة وحدة خدمة المواطنين بالأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء وكذلك المختصين بالجهة بصورة من هذه التقارير مشفوعة بملاحظات المكتب ومقترحاته.

* متابعة بحث الشكاوى وتحديد الموقف بشأنها قبل الرد على الشاكى.

* إعداد التقارير عن إتجاهات الشكاوى والمؤشرات المستخلصة منها وتقديمها لرئاسة المكتب وفقاً للنظام الذى يوضع لهذا الغرض.

(جـ) فروع المكتب:

* فى حالة وجود فروع للمكتب فأنه يتكون من رئيس وعدد من الموظفين يتناسب مع طبيعة وحجم العمل، ويختص الفرع فى هذه الحالة بالقيام بالإختصاصات المحددة للمكتب على مستوى نطاق الفرع دون حاجة لتقسيمه داخلياً إلى وحدات أسغر حيث يمكن الإكتفاء بتوزيع العمل الخاص بالاستعلامات وتحليل الشكاوى والاتجاهات على العاملين الذين ينصصرن للفرع مع قيام رئيس الفرع بالأعمال الخاصة بالإتصال والمتابعة الى جانب الأعمال الإشرافية التى يتولاها.

(د) علاقة مكتب خدمة المواطنين بالمكاتب الموجودة فى الجهات

المرؤسة: بالاضافة إلى إختصاصات المكتب فأنه يتولى القيام بأعمال تجميع التقارير الدورية والملاحظات والمقترحات التي تقدمها مكاتب خدمة المواطنين في الجهات المرؤوسية وبحيث تكون التقارير التى يعدها المكتب شاملة لأوضاع تلك الجهات وذلك مثل مكتب خدمة المواطنين في المحافظة بالنسبة لمكاتب خدمة المواطنين في مديريات الخدمات ومكاتب خدمة المواطنين لفروع المكتب في المناطق أو التفاتيش.

خامساً: العلاقات الداخلية للمكتب:

يلزم حتى يمارس المكتب اختصاصاته بالكفاءة المطلوبة أ يعمل في تعاون وثيق خاصة مع التقسيمات التنظيمية الأخرى وهي :

(أ) وحدة التنظيم والإدارة وذلك في المجالات الآتية:

* الحصول على البيانات الخاصة بالتنظيم المعتمد للجهة واختصاصات التقسيمات التنظيمية وذلك للاستعانة بها لتحديد التقسيمات المختصة بأنواع ومراحل الخدمات التي يتقدم المواطنون للحصول عليها.

* الحصول على البيانات عن التوزيع المكاني للأقسام وعن أسماء الموظفين المنوط بهم أداء الأنواع والمراحل المختلفة للخدمات وأماكن تواجدهم.

* التعاون مع وحدة التنظيم في إعداد دليل عمل مبسط والذى نص عليهخ القرار الجمهوري رقم ٧٠ لسنة ١٩٨١ في المادة الثالثة (فقرة ٦).

* إيجاد الحلول اللازمة للقضاء على مشكلات ومعوقات أداء الخدمات للمواطنين وذلك بالنسبة للمشاكل التي تقتضي تطويراً في الهيكل التنظيمي أو توزيع الإختصاصات أو نظم وأساليب العمل.

(ب) وحدة الأمن وذلك في المجالات التالية :

مراعاة اعتبارا الأمن فى الجهة وقصر دور المكتب بالنسبة لأستقبال أفراد المواطنين على الجوانب الأجرائية للخدمة وعدم تداخل هذا الدور مع النواحي الأمنية التى يتولاها مكتب الأمن بالجهة حتى ولو تواجد المكتبان فى مكان واحد.

(جـ) وحدة العلاقات العامة وذلك في المجالات التالية :

استخلاص مشكلات المواطنين مما تنشره الصحف والمجلات وما تبثه وسائل الإعلام المختلفة وبحث دراسة خلفيا بالتعاون مع الوحدات المختصة.

سادساً : الأمكانيات اللازم توافيرها للمكتب :

من أهم الامكانيات اللازم توفيرها للمكتب لينهض بدوره بفاعلية وكفاءة ما يلى :

(أ) عدد من الموظفين يتناسب مع حجم الخدمات التى تقدمها الجهة وإعداد المواطنين الذين يترددون عليها وتنوع الخدمات وتعدد مراحلها ومدى انتشارها ويمكن تحديد الأعداد اللازمة للمكتب بكل جهة عن طريق وحدة التنظيم والإدارة.

ويجب أن يراعى فى اختيار الأفراد الذين يعملون بالمكتب ما يأتى :

* أن يكون المرشح للعمل فى المكتب من لهم خبرة مناسبة بأعمال مختلف الإدارات المختصة بتقديم الخدمة.

* أن يكونالمرشح ممن تتوافر فيه صفات اللياقة وحسن التعامل مع الزملاء وسعة الصدر والمثابرة وأن تتوافر فيه صفة القدرة على كسب تعاون الزملاء واحترامهم.

* أن يجيد لغة أجنبية بالنسبة للجهات التى تتعامل مع أجانب.

(جـ) وسائل إتصال تليفونى بين المكتب ومواقع العمل.

(د) تزويد المكتب بالاستمارات التى يلزم تقديمها من المواطنين حتى يستطيع المواطنون الحصول عليها بسهولة.

(هـ) الأعداد الكافية من أدلة الخدمات المختلفة والتى يمكن توفيرها للجمهور بأنتظام ودون توقف.

هذا وقد صدر كتاب دورى رقم ٤١ لسنة ١٨٩١ بشأن إعداد أدلة إرشادية للخدمات الجماهيرية وهى كما يلى :

إسلوب إعداد أدلة للخدمات الجماهيرية :

رغبة فى وضع الأدلة الخاصة بالخدمات التى تؤدى إلى المواطنين فى الصورة المناسب وعلى المستوى الذى يحقق الهدف منها يراعى الآتى :-

(محتويات الدليل)

(أ) بالنسبة لعنوان الدليل :

يكون عنوان الدليل ، دليل خدمة المواطنين فى مجال .. ثم يذكر أسم أو نوع الخدمة».

(ب) بالنسبة لإجراء الدليل :

يحتوى الدليل على الأجزاء الآتية:

* تقديم

* الفهرس

* البيانات والمعلومات عن الخدمة

ويراعى أن يتضمن الجزء الخاص بالبيانات والمعلومات عن الخدمة البيانات الآتية :

١- تحديد مفهوم الخدمة والتعريف بها بوضوح.

٢- شروط الحصول على الخدمة وممن تنطبق عليه هذه الشروط ومن له حق التقدم للحصول عليها.

٣- الجهات المختصة بتقديم الخدمة وعناوينها.

٤- مواعيد عمل الجهات التى تقدم الخدمة.

٥- المواعيد المحددة لتقديم الطلبات ان وجدت.

٦- المستندات اللازم تحضيرها ومصادر الحصول عليها.

٧- الرسوم المقررة أن وجدت.

٨- طريقة التقدم للحصول على الخدمة (عن طريق طلب يقدم شخصياً أو عن طريق البريد ...).

٩- الخطوات أو الاجراءات التى تمر بها الطلبات حتى إنهاء الخدمة والمقصود بذلك الاجراءات والخطوات التى يهم المواطن معرفتها فقط وله دور فيها.

١٠- التوقيتات المحددة لإنهاء الخدمة للمواطن، ويلاحظ إن هذا عنصر هام وأساسى فى إعداد الدليل.

بعض الإرشادات الهامة في إعداد الدليل :

* يراعى إستخدام إسلوب مبسط يستطيع المواطن العادى فهمه وإستيعابه دون أى لبس أو سوء فهم.

* يفضل أن يكون عرض عناوين الموضوعات فى شكل أسئلة موجهة للمواطن طالب الخدمة مثل كيف الحصول على رخصة قيادة؟ من له حق الحصول عليها؟

* تعرض المعلومات فى شكل بنود قصيرة متتالية مع تجنب استخدام للفقرات المعارنة.

* يمكن إضافة المسميات المألوفة فى حالة شيوع إستعمالها إلى جانب المسميات الرسمية وذلك بالنسبة للنماذج أو العمليات، متى كان ذلك إيضاحاً للمواطن.

يراعى الإشارة إلى أرقام القوانين أو اللوائح الخاصة بكل أجراء وذلك لتيسير للرجوع اليها إذا رغب المواطن فى ذلك.

* عند استخدام مصطلحات فنية يصعب على المواطن العادى يراعى تعريف هذه المصطلحات وتجديد المقصود منها بوضوح.

* ترفق صور من النماذج المستخدمة كلما كان ممكناً وإيضاح إسلوب استخدامها واستيفائها.

* يراعى أن يكون عرض خطوات الحصول على الخدمة متكاملة، ففى حالة وجود بعض خطوات تخص وحدات إدارية أخرى ولهذه الوحدات آلة خاصة أيضاً فيمكن الإكتفاء بالإشارة إلى هده الخطوات بإيجاز وكذلك الإشارة بالرجوع إلى الدليل المختص للحصول على تفاصيل هده الخطوات.

* يراعى التبويب المنطقى للعمليات حسب تتاليبها بطريقة تحليلية وبحيث تيسر للمواطن أن يجد البيانات التى تخص حالته فى مكان واضح.

* وأخيراً وبعد الانتهاء من إعداد الدليل يراجع الباحث نفسه كمواطن يرغب فى الحصول على الخدمة ويتعامل معه إذا كان هذا الدليل يوضح له كافة البيانات والإجراءات والتوقيتات دون الإلتجاء إلى السؤال أو الاستفسار ويمكنه من التعرف على الطريق للحصول على الخدمة فى سهولة ويسر.

الفصل الثامن

المجالس الشعبية المحلية

مقدمة:

أولاً: مفهوم الإدارة المحلية

ثانياً: تطور الإدارة المحلية في المجتمع المصري

ثالثاً: أهداف الإدارة المحلية

رابعاً: فلسفة الإدارة المحلية

خامساً: وحدات الإدارة المحلية

سادساً: اختصاصات الوحدات المحلية

سابعاً: دور المجالس المحلية في تنمية المجتمع

ثامناً: المجالس الشعبية المحلية لتنظيم المجتمع.

تاسعاً: دور أخصائي تنظيم المجتمع في المجال الشعبية المحلية

المجالس الشعبية المحلية[1]

مقدمة:

الحكم المحلي ظاهرة جديدة، يعد تاريخها الشرعي قصير فهو لايمتد إلى أبعد من القرن التاسع عشر وهو من نتاج تعقد الحياة الاجتماعية وسيادة الأفكار الديمقراطية.

والواقع إن الحكومات فى جذورها التاريخية قد نشأت من مفهوم محلى هو مفهوم القرى والمدن والمساحات التى عاشت فيها المجتمعات السياسية الأولى فى جميع أنحاء العالم والتى كانت تتخذ شكل القبيلة أو القرية أو المدينة فرؤساء القبائل أو حكام المدن ومجالس المدن كانت الشكل الغالب للحكومات البدائية تخرج فى كونها من حكومات محلية تمارس سلطتها فى مساحات ذات مفهوم محلى، ومع التطور السياسى الحضارى وظهور المجتمعات السياسية الاقليمية أنتقلت الحكومات من الإطار المحلى أى اطار المدن والقرى والقبائل – إلى الإطار الاقليمى – أى الإطار الذى يضم العديد من القرى والمدن – وعلى الرغم من ذلك فأن الحكومات الاقليمية قد أستمرت فى الأخذ بفكرة الحكومات المحلية ولم تطبق فكرة المركزية الكاملة فى إدارة المجتمع وإنما أقامت وأعترفت بالسلطات المحلية فى إطار الدولة ممثلة فى حكام محليين أو مجالس محلى لها صلاحيات محددة فى إدارة وتنظم المجتمعات المحلية[2].

---

(١) محمد عبد الفتاح، تجربة الحكم المحلى وأثرها فى تحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية – رسالة ماجستير – غير منشورة، جامعة الاسكندرية، معهد العلوم الاجتماعية، الاسكندرية، ١٩٨١.

(٢) على لطفى، دراسات فى تنمذة المجتمع، المطبعة الكمالية بالقاهرة، ١٩٧٥، ص ص ٦٠ – ٦١.

ويتعريف الإدارة المحلية يختلف وفقاً لنوع المجتمع الذى يمارس فيه والايديولوجية التى تحكمه ونوع التجارة نفسها فى تلك المجتمعات ويمكن أن تحدد مفهوم الحكم المحلى والمجلس الشعبى المحلى كجهاز ثاونى من أجهزة تنظيم المجتمع ودوره فى تنمية المجتمع من خلال المؤثرات التالية:

اولا: تحديد المفاهيم: الإدارة المحلية والحكم المحلي:

ويستخدم الكثيرون اصطلاحى الحكم المحلى والإدارة المحلية بمعنى مترادف، الأمر الذى يحتوى على كثير من الخلط لذلك من الأهمية بمكان أن نشير فى البداية - وباختصار إلى المعنى الاصطلاحى لكل من المفهومين بما يخدم الاطار العام للدراسة. لأن الإدارة المحلية تعنى شيئاً آخر غير الحكم المحلى وان كانت تمثل مرحلة فى الطريق اليه فى النهاية.

وتمثل فكرة اللامركزية Decentraliazation المنطلق العام للتفرقة بين المفهومين حيث هى الأساس لهذا النظام وتظهر اللامركزية فى النظم السياسية الحديثة فى الحكم فى النظم السياسية الحديثة فى الحكم وفى الادارة كما تظهر أحياناً فى الإدارة فقط.. ومن ثم هناك تنظيمان محتملان في اللامركزية هما:

- لامركزية فى الحكم (حكم محلى) Local Govemnent
- لامركزية فى الادارة (ادارة محلية) Local Administration

١- مفهوم الإدارة المحلية:

تعتبر الإدارة المحلية طريقة من طرق الإدارة تتضمن توزيع الوظيفة الإدارية (التنفيذية) بين الحكومة وبين هيئات منتخبة محلية، ومصلحية، تباشر أختصاصاتها فى هذا الشأن تحت رقابة الدولة وهذا يعنى أن الإدارة

المحلية طريقة ادارة الطريقة حكم فهي تختص بنوع واحد من السلطة التي تمارس في الدولة وهي السلطة التنفيذية ولذلك ليس للإدارة المحلية حق في ممارسة السلطة التشريعية أو القضائية أو التدخل في اختصاصات أي منهما والهدف منها تسهيل وتوفير الخدمات إلى المواطنين.

٢- مفهوم الحكم المحلي:

يشير مفهوم الحكم المحلي إلى أن السلطات المحلية تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال عن السلطة المركزية في المجالات التقليدية للسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، حيث تتنازل الدولة عن جزء من وظائفها على المستوى المحلي إلى مجلس شعبي منتخب له شخصاته المعنوية ويتمتع بصورة من صور الاستقلال الذاتي ويتم تشكيله عادة بالانتخاب العام المباشر، وله السلطة الكاملة فيما أنيب فيه من اصدار التشريعات المحلية وفي تنظيم وإدارة الخدمات والشئون المحلية للأقليم الذي يقوم فيه بواسطة القيادات المحلية المتمثلة فيه. يتمثل ذلك بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن لكل ولاية مجلس نيابي محلي وقضاء محلي وادارة تنفيذئة محلية وذلك جنباً إلى جنب مع الدستور الفيدرالي والمحاكم الفيدرالية.

في إطار ماسبق، نستطيع أن نحدد مقومات الحكم المحلي في:

١- مصلحة محدودات مفهوم محلي قد تكون قرية أو مركز أو مدينة.

٢- مجالس محلية تمثل الإدارة العامة لأهالي الوحدات المحلية تستند إلى دستور الدولة إلى قانون خاص.

٣- وجود موازنات مستقلة لها (تمويل محلي ذاتي).

٤- أجهزة إدارية تتبع السلطة المحلية مباشرة.

٥- وجود علاقات متينة بين السلطات المحلية والحكومية المركزية(١).

وسوف تتضح تلك المقومات بشكل عام عند مناقشة التنظيمات الأساسية للحكم المحلي في مصر.

ثانيا: تطور الإدارة المحلية في المجتمع المصري:

١- قد عرف مجتمعنا نظام الإدارة المحلية منذ تشكيل مجالس المديريات التي أنشئت عام ١٩٨٢ حيث تمثل اللبنات الأولى لقيام نظام الإدارة المحلية في مصر وعقب إنشاء مجالس المديريات تم إنشاء مجالس أخرى هي مجالس البلديات في بعض المدن الكبرى مثل القاهرة والاسكندرية ثم المجالس القروية(٢،٣).

٢- كذلك تأثر نظام الادارة المحلية بقيام ثورة ٢٣ يوليو حيث أنها قامت بالغاء دستور ١٩٢٣ . وترتب على ذلك تعطيل الحياة النيابية، ووقف الانتخابات البرلمانية وتعطيل تشكيل مجالس وحدات هذا النظام.

ثم جاء دستور ١٩٥٦ وهو أول دستور لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وقد خصص هذا الدستور المواد من ١٥٧ إلى ١٦٦ لموضوع الادارة المحلية التي تضمنت بعض تفصيلات كان دستور ١٩٢٣ قد تركها للتشريعات العادية،

---

(١) سعودي عبد الهادي حسنين، تنظيمات الحكم المحلي في مصر، قراءات في تنظيم المجتمع، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٢٤١ -٢٤٤.

(٢) عثمان خليل عثمان، التنظيم الإداري في البلاد العربية، القاهرة، بدون، ١٩٧٥، ص ١٦١.

(٣) عاد محمود حمدي، الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ١٩٧٣، (تم إنشاء أول مجلس بلدي في الاسكندرية في ٥ يناير ١٩٨٠).

- أنظر: محمد أحمد الجمري، الإدارة المحلية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٦، ص ٥١.

وأهمها تقسيم الجمهورية إلى وحدات ادارية لها الشخصية المعنوية، وتمثيل الوحدة المحلية بأعضاء منتخبين بصفة أساسية، مع جواز أن يشترك في المجلس المحلي أعضاء معينون بصفة استثنائية، كما تضمنت أحكام هذا الدستور النص على أختصاص المجالس المحلية بكل مايهم الوحدات المحلية التي تمثلها وبانشاء وإدارة المرافق والأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية في دائرتها طبقاً لما يحدده القانون[1].

٣- وفي عام ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية موضحا لمستويات المجالس المحلية وأختصاصاتها ومواردها المالية وأن كان هذا القانون قد وضع اللبنة الأولى في نظام الحكم المحلي إلى أنه صدر في ظل دستور مؤقت صادر في سنة ١٩٥٨ لم يتضمن نصوصه أحكاماً منظمة للمبادىء الأساسية للإدارة المحلية فقد شكلت المجالس المحلية التي أنشأها هذا القانون في المحافظات والمدن والقرى بعناصر ليست نتيجة انتخابا مباشرا من الشعب، وقد أستمر العمل بهذا القانون حتى عام ١٩٧٠ حينما صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ الحكم المحلي وقد تضمن خطوة أخرى على الطريق في سبيل تنظيم الحكم المحلي في مصر بأنشاء مجالس شعبية ومجالس تنفيذية بالمحافظات، والواقع أن صدور قانون الحكم المحلي ٥٧/ ١٩٧١، لم يلغ القانون ١٦٤ لسنة ١٩٦٠[2].

انما لالغاء بعض نصوص القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ التي تتعارض مع أحكام قانون الحكم المحلي في شكله الجديد[3].

---

(١) عادل محمود حمدي، الاتجاهات المعاصرة في نظم الادارة المحلية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٥٢٦.

(٢) سعودي عبد الهادي حسن، تنظيمات الحكم في مصر في سلسلة قراءات في تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ص ١١٨ - ١٢٣.

(٣) المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩، ص ص ١٠ - ٢٤.

٤- وعلى الرغم من أن القانونين اللذين سبق ذكرهما كانا بمثابة خطوات على الطريقة نحو تحقيق ديموقراطية الحكم المحلى، إلا أن التجربة اسفرت عن عدة ثغرات، وعن قصور فى تطبيق دستور ١٩٧١، وبخاصة تشكيل المجالس الشعبية بكافة مستوياتها عن طريق الانتخاب المباشر. الأمر الذى أدى إلى صدور القانون لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية ليحقق مالم يحققه القانون ١٩٦٠ والقانون ٥٧ لسنة ١٩٧١(١).

٥- وفى ضوء التطبيق العملى لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ برزت الحاجة إلى ضرورة تدعيم وتطوير نظام الحكم المحلى بحيث تنتقل الصلاحيات المركزية إلى المحليات فمثلاً تزويد المحافظين بالصلاحيات التى تمكنهم من ممارسة مهمامهم الكبيرة، وحل المشاكل محلياً بوصفهم ممثلين لرئيس الجمهورية دون حاجة للرجوع إلى العاصمة(٢).

وفى ٢٠ يونيه ١٩٧٩ اصدر رئيس الجمهورية القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى ليحل محل القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩أ باللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى(٣).

---

(١) المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩، ص ص١٠ -٢٤.
(٢) أحمد رشيد، الحكم المحلى والإدارة المحلية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧. ص ٢٠٣.
(٣) طعيمة الجرف، مبادىء فى نظم الإدارة المحلية، دراسة تطبيقية لنظم الإدارة المحلية فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة، ص ١٧.
وللمزيد أنظر فى ذلك كل من:
١- مصطفى الجندى، الحكم المحلى والديمقراطية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٧.
٢- يوسف الحسن، دراسات فى الإدارة المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥.
٣- وزارة الحكم المحلى ودراسات فى الحكم المحلى، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٣
٤ - المنظمة العربية للعلوم الإدارية - الأساسيات النظرية للحكم المحلى، مطبعة نهضة مصر، لجزء الأول، القاهرة، ١٩٧٧.
-/-

ومن أهم السمات التطورية التى أحدثها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ما يأتى:

أ- دعم اختصاصات وحدات الحكم المحلي ومجالسها:

حيث أضيف إلى تشكيل المجالس الشعبية عنصر النساء تأكيداً على مساهمة المرأة فى تنمية المجتمع والنهوض به مع مراعاة النسبة المقررة للعمال والفلاحين فى تشكيل المجالس.

كما نص القانون صراحة على أعضاء وحدات الحكم المحلى الأختصاص الأصيل فى إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها ومباشرة جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارة بموجب القوانين واللوائح.

كما أعطى هذا القانون للمجالس الشعبية المحلية اختصاصات أكبر فى المسائل الآلية والإدارية. كذلك منح المجالس الشعبية المحلية للقرى إختصاصات جديدة يمكنها من القيام بدور فعال فى تنمية القرية إقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً وفى مجالات محو الأمية وتنظيم الاسرة ورعاية الشباب وتعميق القيم الدينية والخلقية.

وقد حرص القانون على النص على تشكيل لجنة للقيم والمجالس الشعبية للمحافظات لضمان التزام الاعضاء بمقتضيات السلوك.

ب- المجالس التنفيذية لوحدات الحكم المحلي:

استبدل القانون اللجان التنفيذية لوحدات الحكم المحلى «بالمجالس

-/- ٥- عبد الحليم رضا وآخرون، أجهزة تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ١١٨.

ويمكن الرجوع إلى القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وللمذكرة الايضاحية له، والمعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١، ثم صدور القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض هذين القانونين.

التنفيذية، وحدد لها اختصاصات واضحة حتى لا يحدث أى تداخل فى الاختصاصات بينها وبين المجالس الشعبية المحلية.

جـ- دعم اختصاصات للمحافظين:

نص القانون على أن يتولى المحافظ بالنسبة لجميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية واللوائح بمقتضى القوانين واللوائح، وبذلك فقد أصبحت اختصاصات المحافظين فى هذا الشأن اختصاصات اصيلة لكفالة تمكينهم من حل المشاكل جميعها محلياً.

د- مجلس المحافظين:

الغي القانون الجديد اللجنة الوزارية للحكم المحلى وأستبدل بها مجلس المحافظين برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزير المختص بالحكم المحلى وجميع المحافظين بما يسمح لهم جميعاً مناقشة الأمور الهامة بنظام الحكم المحلى.

هـ- الأقاليم الاقتصادية وهيئات التخطيط العمراني:

تضمن القانون الجديد تقنين النصوص الخاصة بالأقاليم الاقتصادية التي سبق أن صدر بها قرار جمهورى بحيث تصبح ضمن قانون الحكم المحلى مع توضيح مستويات الاقاليم الاقتصادية للتخطيط وإختصاصاتها وعلاقاتها بالمحافظات ومجلس المحافظين ووزارة التخطيط.

و- الموارد المالية لوحدات الحكم المحلي:

نص القانون على دعم الموارد المالية للمجالس المحلية بطرق شتى وبحيث تتلخص هذه الموارد فى نوعين اثنين هما:

• موارد مشتركة مع سائر المحافظات.

• موارد خاصة بكل محافظة على حدة(١).

٦- وفى ١٧ يونيو ١٩٨١ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ / ١٩٨١ - بتعديل قانون نظام الحكم المحلى الصادر بقانون رقن ٤٣ / ١٩٧٩- واستبدل بعض النصوص القائمة بأخرى كما أضاف مواد جديدة فى الاتجاه الحديث لمزيد من ديمقراطية الادارة المحلية.

ثالثاً: أهداف الادارة المحلية:

ويمكن تقسيم أهداف المجالس الشعبية المحلية فيما يلى:

١- الأهداف السياسية:

ترتبط هذه الأهداف أساساً بمبدأ تشكيل المجالس بالانتخاب وهو مبدأ أساسى فى الحكم المحلى يحقق أهدافاً منها:

أ- توفير أسباب التربية السياسية للمواطنين:

عن طريق تدريبه على ممارسة الديمقراطية وتعويدهم على حسن اختيار ممثلين فى المجالس المحلية كوسيلة لتنمية روح الاحساس بالمسئولية والقدرة على اختيار ممثليهم فى المجالس النيابية التى تمارس أخطر مهمة فى الدولة وهى مهمة التشريع فى كافة المسائل القومية والقيادة السياسية العليا فى الدولة هى المسئولة عن اتخاذ قرارات التحديد (تحديد إسلوبه، وخططه، وبرامجه)، أما القيادة المحلية فهى المسئولة عن إقناع الأهالى لأفكار الممارسة، وعن المشاركة الشعبية فى صنع وصياغة تنفيذ القرارات(٢).

---

(١) عبد الحليم رضا وآخرون، أجهزة تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٢) نبيل محمد السمالوطى، التنمية والتحديث الحضارى، تحليل الابعاد الاجتماعية والنفسية للتنمية الاقتصادية. الجزء الأول، القاهرة، مطبعة الدبلاوى، ١٩٧٥، ص ٦٧.

ب- إبراز العناصر الصالحة للقيادة:

العمل على تنميتها على تحمل المسئوليات الأقل شأناً فالمجالس المحلية، تعتبر مدرسة التعليم الديمقراطى، كما تحتاج المدرسة إلى معلمين وطلبة.

فكذلك الأمر بالنسبة للمجالس المحلية حيث يتعلم الأعضاء الجدد من الأعضاء القدامى، فتتسع قدرة الكوادر السياسية التى تستطيع الاضطلاع بالاعباء المحلية والقومية على السواء[1].

جـ- تنظيم جهود القيادات المحلية:

فى تحسس مشكلات الجماهير وايجاد الحلول السليمة لها فى إطار السياسة العامة لدولة، بطريقة ديمقراطية سليمة.

د- تحقيق تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية:

فى الوفاء بحاجات الأهالى فتكمل الجهود الشعبية مما تعجز الإمكانيات المتاحة عن تنفيذه، ويشعر الأهالى بذاتهم وتنمو لديهم روح الاعتماد على الذات فى إرضاء حاجاتهم[2].

هـ- ربط أهالى الوحدات المحلية بالأشخاص المسئولين:

عن اتخاذ القرارات والاشراف على تنفيذها «أعضاء المجالس المحلية» فالأهالى هم الذين يختارون هؤلاء الأعضاء، ويراقبون أعمالهم ويتولون محاسبتهم فى أى تقصير أو إهمال.

---

(١) صبحى محمد، محمد فتح الله الخطيب، اتجاهات معاصرة فى نظام الحكم المحلى، النهضة العربية، مرجع سابق، ص ١٣.

(٢) ظريف بطرس، فلسفة الحكم المحلى وأهدافه، المعهد القومى للتنمية الادارية، مركز الادارة المحلية، مذكرات غير منشورة، بدون تأريخ.

٢- الأهداف الإدارية:

ويقوم الحكم المحلى أساساً لتحقيق ديمقراطية الإدارة عن طريق:

أ- تقريب مؤدى الخدمة من المستفيدين بها:

وحيث يقدر ممثلوا الأهالى فى المجالس المحلية التى يحتاجها المواطنون ويشرفون على إدارتها، فى الوقت الذى يستفيدون هم أنفسهم بهذه الخدمات ويمثلون بقية المستفيدين بها ويشتركون معهم فى تمويلها كل تبعاً ليساره. ومن المتوقع أن تزداد اسهاماتهم المالية كلما اقتنعوا بجدواها وفائدتها.

ب- تحقيق كفاية أداء الخدمات:

ففى إدارة الخدمات توجد علاقة بين من يؤدون الخدمة ومن ينتفعون بها، وفى المشروعات الخاصة حيث تحكم الخدمة كلية باعتبارات النفقات والفوائد وتقاس مدى كفاءة الخدمة بقدر ما يحقق من مكاسب ومن خفض فى نفقاتها(١).

جـ- تغيير أنماط الأداء:

بين وحدة محلية لأخرى، تبعاً لطبيعة الوحدة وحجمها وحاجات أهلها وتفادى تنميط الأداء على مستوى الدولة بحيث يقلل من عيوب الادارة المركزية.

د- ضمان توزيع الخدمات مع الضرائب:

وذلك لما يدفعها المواطنون من وإلى المجتمع.

---

(١) سيد أبو بكر حسانين وآخرون، الخدمة الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٣، ص ٧١.

هـ- القضاء علي البيروقراطية:

التى تلازم تركيز السلطة وبعد الادارة حيث تؤدى الخدمات بواسطة أشخاص لا يدركون طبيعة الحاجات المحلية. ولا يخضعون لرقابة وإشراف مستديمين[1].

٢- الأهداف الاجتماعية:

الحكم المحلى إلى جانب أنه كومة الخيوط التى تبنى نسيج الديمقراطية فهو المادة التى تغذى جذور المجتمع فالولاء الذى يتركز حول الوحدات المحلية من شأنه أن ينمي بين من يعيشون فى الريف أو الحضر شعوراً بالانتماء إلى مجتمع حقيقى، بحيث يشكلون فيما بينهم وحدة اجتماعية تتبلور منها صلاتهم[2] وتتركز الأهداف الاجتماعية للحكم المحلى فى:

أ- دعم الروابط الروحية:

بين أفراد المجتمعات المحلية بطريقة تحول طاقاتهم إلى أعمال بواسطتها يأخذ كل مجتمع نفسه وجوداً آدمياً بقصد تحقيق المصالح المشتركة لأفراده.

ب- تعميق الثقة بالإنسان وبالقيم الإنسانية:

عن طريق تأكيد حرية الفرد واحترام كرامته وكبريائه، بمعنى معاملته

---

(١) صبحى محرم، محمد فتح الله الخطيب، مرجع سابق، ص ٢١.

(٢) عبد الحميد حشيش، محاضرات غير منشورة، عن نظام الادارة المحلية.

-Awest Middlean Group Study. Local Go[illegible] and Central Control Routledge and Kagan Pual (London, 1956), pp. 73 - 75.

ككائن إجتماعى يرتبط بأفراد مجتمعة وينتمى معهم إلى بيئة محلية معينة يؤثر فيها ويتأثر بها وينفعل بكل ما يدور فيها من مشكلات(١).

جـ- التخفيف من آثار العزلة:

التى فرضتها المدينة الحديثة على الأفراد بعد توسيع نطاق التنظيمات الحديثة إلى أقصى حد ممكن تحقيقاً للكفاية والاقتصاد ففى إتساع هذه العملية خطر كبير على الناس جميعاً، ومن الملاحظ أن الوحدات الكبيرة التى تضم مجتمعات غير متجانسة يضيع الإحساس بالمجتمع كلية ويحدث خلط فى نظرة الناس للإنسانيات، ومن هنا فإن الحكم المحلى عن طريق تقسيم هذه المدن إلى أحياء - يعتبر وسيلة فعالة لمحاولة علاج هذه الظاهرة الحديثة التى أدت إلى ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض النفسية والعصبية(٢).

رابعاً: فلسفة الإدارة المحلية:

يرجع مفهوم فلسفة الإدارة المحلية إلى الدوافع والبواعث والعوامل التى تأثرت بها والتى أدت إلى تطبيقه ويمكن تلخيص هذه الدوافع على النحو التالى(٣):

١ - منذ بدء المجتمعات الانسانية ونحن نجد أن تقسيم العمل ضرورى فى الحياة سواء كان فردى أو جماعى، ونجد أن كلما ارتفعت حضارة

---

(١) الأساسيات النظرية للحكم المحلى، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، موسوعة الحكم المحلى، الجزء الأول، ١٩٧٧، ص ٥٠.

(٢) على عبد العلى محجوب، الحكم المحلى ودوره فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث مقدم إلى المؤتمر العربى الرابع للعلوم الادارية، بيروت، يناير ١٩٦٧، ص ٤.

(٣) حامد عمارة الزغبى، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفاءتها، المعارف، الاسكندرية ١٩٨٠، ص ١٥.

المجتمع يزداد في نفس الوقت تقسيم العمل فيه وتقسيم العمل فى النشاط الحكومى بعد ان اتسعت وتضخمت مسئولياته.

٢- العمل على تكافؤ الأعباء المالية المفروضة على التعاليم والخدمات التى تتلقاها وتوفير العدالة لها.

٣- أهمية اشراف المواطنين واشتراكهم في إدارة شئونهم فأنه يؤدى إى نشر الوعى الديمقراطى وتدريب المواطنين على شئون الإدارة المحلية وتحمل المسئولية.

٤- تقوية البناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى للدولة بتوزيع القوى الايجابية بدل تركيزها فى العاصمة ويظهر أثره فى مواجهة الازمات والمصاحب التى تتعرض لها الدولة من الخارج أو من الداخل.

٥- ضمان عدالة توزيع الخدمات بما يعمل على الإستقرار والتنافس فى الانتاج ويؤدى إلى اعطاء الفرصة لتجربة النظم الإدارية على النطاق المحلى وإعطاء الفرصة للإبداع الشعبى فى هذا المجال والانتفاع به.

٦- قصور وحدة النمط ورتابة الاسلوب التى تسير عليه الحكومة المركزية فى أداء خدماتها العامة فى أرجاء الدولة، فالظروف المحلية تستدعى فى النمط والاسلوب ليتناسب مع حاجات تلك الوحدات وإمكانياتها وظروفها.

خامسا: وحدات الإدارة المحلية

وتعنى المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى، ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية.

والمحافظات تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية ويجوز أن تكون المحافظة

مدينة واحد. أما المراكز والمدن والأحياء فيصدر بإنشائها قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس الشعبى المحلي للمحافظة(١).

والقرى تنشأ بقرار من المحافظ بناء على اقتراح من المجلس الشعبى المحلي للمركز المختص، وبناء على موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة ويجوز أن يشمل نطاق الوحدة المحلية للقرية مجموعة من القرى المجاورة(٢).

وتتولى وحدات الادارة المحلية – فى حدود السياسة العامة للدولة والخطة العامة للدولة انشاء وادارة جميع المرافق الواقعة فى دائرتها وتتولى جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزرات فيما عدا المرافق العامة القومية.

وتتمثل وحدات الحكم المحلى فى مصر فى أجهزة تسمى أجهزة الحكم المحلى وهى تنقسم إلى نوعين هما(٣):

أ – المجلس الأعلى للحكم المحلى.

ب– الأمانة العامة للحكم المحلى.

٢- الأجهزة الرئيسية التنفيذية للحكم المحلي:

وهى تتولى تنفيذ نظام الحكم المحلى (المحافظات، المراكز، المدن، الأحياء، القرى) وأجهزة الوحدة المحلية وهى

---

(١) قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩.

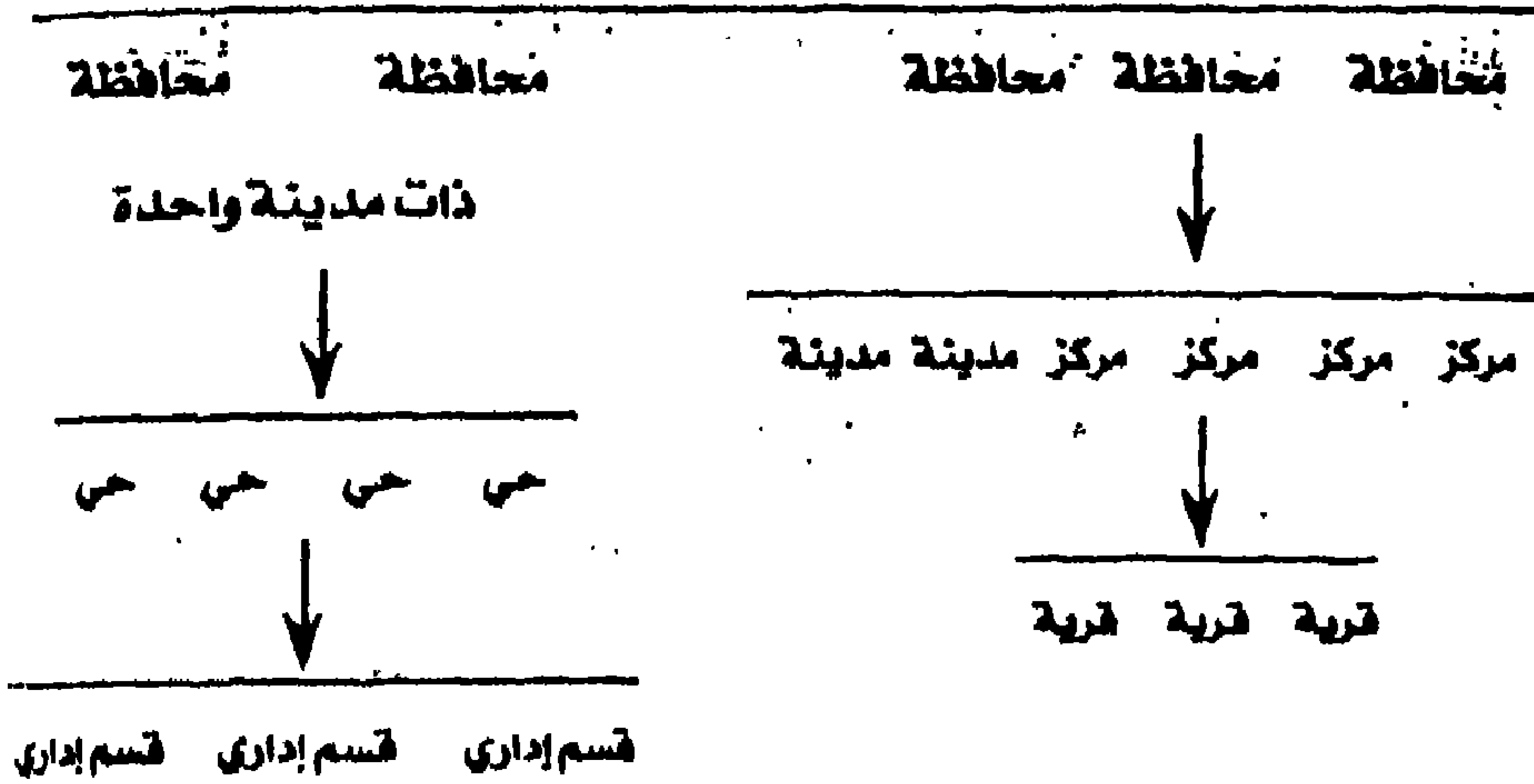
(٢) مثل القاهرة، الاسكندرية والمحافظات الساحلية ...

(٣) تعريف أجهزة الحكم المحلى، هى تلك الاجهزة التى تتولى وتنسق وتنظم وتنفذ نظام الإدارة المحلية ووضع الخطط اللازمة لتدعيمه وتطويره.
عطاء منصور عبد العزيز، نبيل أبو النصر، الحكم المحلى فى مصر، القاهرة، ١٩٨٧. ص ٣٦.

أ - المجلس الشعبي المحلي.

ب- المجلس التنفيذي للوحدة المحلية.

شكل رقم (٢)



مستويات الحكم المحلي:

تختلف الدول في تحديد مستويات الحكم المحلي ضمن هذه الدول، بريطانيا حيث تشير مستويات المجتمع المحلي فيها إلى المستويات الآتية:

١- المجلس الريفي.

٢- المجلس الحضري.

٣- مجلس المدينة التي ليست في مرتبة المحافظة.

٤- مجلس المدينة في مرتبة المحافظة.

٥- مجلس المحافظة[1].

(١) محمد عبد الله العربي "نظامنا في الإدارة المحلية"، المجلة المصرية للعلوم السياسية عدد خاص عن الإدارة المحلية، ١٩٦٤، ص ١٢.

وتجعل بعض الدول مستويات الحكم المحلي أثنين فقط كفرنسا فجميع مدنها وقراها في مرتبة واحدة، كوميونات مهما أختلفت أحجامها وتفاوت عمرانها، وهذا هو المستوى الأول. أو المستوى الثاني فهو مستوى الإقليم أو المحافظة(١).

ولا شك أن هذا تجاهل للاختلافات بسبب العمران بين وحدة كبيرة ووحدة ضئيلة الحجم. ولكن المشرع المصرى أخذ بالأتجاه الحديث في العالم وهذا الأتجاه هو تقسيم الوحدات المحلية إلى المستويات التي نص عليه قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتمثل وحدات الحكم المحلى في مصر في عدة اشكال وهي: (المحافظات، المراكز، المدن والأحياء، القرى)(٢).

والواقع العملى أن أساليب الإدارة المحلية تختلف بالنسبة لكل نوع من هذه الوحدات حسب حجمها واختلاف موقعها الجغرافي سواء في محافظة ريفية أو حضرية، وذلك لأننا عادة نجد أن المجالس الشعبية المحلية تلعب دوراً أساسياً في هذه الإدارة، بل لأننا عادة نجد أن المجالس الشعبية المحلية تلعب دوراً أساسياً في هذه الادارة، بل وبجدها لسلطاتها التي نص عليها القانون - تتدخل كثيراً في شئون الإدارة التنفيذية وتحاول أن تسيرها حسب وجهات نظرها ويظهر الاختلاف في إسلوب إدارة كل من هذه الوحدات في أننا لا نجد عادة مراكز في داخل المدن الكبيرة، والتي تتمثل كل مدينة منها في محافظة معينة مثل محافظة القاهرة وتمثلها مدينة القاهرة ومدينة الإسكندرية وتمثلها محافظة الإسكندرية.

---

(١) محمد نور الدين عبد الرازق، نظرية الحكم المحلى وتطبيقاتها في دول العالم المعاصر، مؤسسات شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٧٥، ص ٣٠.

(٢) قانون الحكم المحلي ٤٣ لسنة ١٩٧٩.

ونلاحظ أيضاً أن التقسيمات الإدارية داخل المدن عادة ما تكون تقسيمات للأحياء أى الحى قد يحوى قسم أو أكثر من أقسام الشرطة(١).

تشكيل المجالس الشعبية المحلية:

أ- المجالس الشعبية المحلية بالمحافظات:

يشكل بكل محافظة مجلس شعبي محلي من أربعة أعضاء عن كل مركز أو قسم إدارى، ويكون تمثيل كل مركز أو قسم إداري فى محافظات منطقة القناة ومطروح والوادى الجديد وسيناء والبحر الأحمر بثمانية أعضاء.

ب- المجالس الشعبية المحلية للمراكز:

يشكل بكل مركز مجلس يمثل فيه المدينة عاصمة المركز بثمانية أعضاء وتمثل باقى الوحدات المحلية فى نطاق المركز بأربعة أعضاء عن كل وحدة.

جـ- المجالس الشعبية المحلية للمدن:

يشكل بكل مدينة مجلس يمثل كل قسم إدارى فيه بثمانية أعضاء على أن يكون عدد الأعضاء فى المدينة ذات القسم الواحد ستة عشر عضواً.

د- المجالس الشعبية المحلية للأحياء:

أجاز القانون تقسيم المدينة الواحدة أو المدن الكبرى إلى أحياء ويشكل بكل حى مجلس محلى على أساس تمثيل كل قسم إدارى بستة أعضاء.

هـ- المجالس الشعبية المحلية للقرى:

يشكل بكل قرية مجلس شعبى محلى يتكون من ستة عشر عضواً. وفى

(١) محمد أحمد المصرى، الإدارة المحلية، مرجع سابق، ص ٤٧.

حالة وجود مجموعة قرى فى نطاق الوحدة المحلية القروية يمثل القرية مقر المجلس بأربعة أعضاء على الأقل وباقى القرى بعضو واحد على الأقل لكل منها، ولا يجوز فى جميع الأحوال أن يقل عدد الأعضاء عن ستة عشر عضواً.

وقد أضاف القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ضرورة تمثيل المرأة فى المجالس الشعبية فى كل المستويات السابقة بعضوة واحدة على الأقل.

ومد عضوية هذه المجالس اربعة سنوات ميلادية، تبدأ من تاريخ أول اجتماعى له، والدورة الواحدة عشر أشهر على الأقل.

ويشكل بكل مجلس شعبى محلى مجموعة من اللجان التى تعاونه فى ممارسة اختصاصاته والقيام بمسئولياته وتعتبر اللجان بمثابة أجهزة المجلس الشعبى المحلى المعاونة فى ممارسة اختصاصاته والقيام بمسئولياته، وتقوم ببحث الموضوعات قبل عرضها عليه(١).

وينتخب بكل لجنة من بين أعضائها رئيساً ووكيلاً وأميناً للسر، ولا يجوز للعضو أن يشترك فى أكثر من لجنة أصلية واحدة وأهم هذه اللجان حسب اختصاصات ومسئوليات كل مجلس شعبى محلى ومستواه هى:

١- لجنة الخطة والموازنة والشئون الاقتصادية.

٢- لجنة التنمية الصناعية والقوى العاملة.

٣- لجنة التنمية الزراعية والرى.

٤- لجنة الشئون الاجتماعية.

---

(١) الأمانة العامة للحكم المحلى - اللائحة النموذجية للمجالس المحلية (م ٢٨) ص ١٣.

٥- لجنة التعليم والثقافة.

٦- لجنة التموين والتجارة الداخلية.

٧- لجنة الاسكان والتعمير والمرافق العامة والنقل والمواصلات.

٨- لجنة الشئون الصحية.

٩- لجنة الشئون الدينية والمساجد.

١٠- لجنة الشباب والرياضة.

١١- لجنة المرأة.

١٢- لجنة القيم.

سادساً: اختصاصات الوحدات المحلية:

لقد حدد قانون نظام الحكم المحلي ولائحته التنفيذية اختصاصات الوحدات المحلية في إنشاء وادارة المرافق العامة المحلية الواقعة في دائرتها فيما عدا المرافق القومية، كما تتولى مباشرة جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها. وأهم هذه الاختصاصات هي:

أ - اختصاصات المجالس الشعبية المحلية للمحافظات:

١- اقرار ومتابعة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروع الموازنة السنوية للمحافظة.

٢- تحديد وإقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية للمعاونة في المشروعات المحلية.

٣- دراسة وإعداد خطط وبرامج محو الأمية وتنظيم الأسرة في نطاق المحافظة وتوفير الاحتياجات اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها.

٤- الموافقة على المشروعات العامة للتخطيط العمراني بما يفي بمتطلبات الإسكان والتشييد والتعمير.

٥- الموافقة على إنشاء المرافق التي تعود بالنفع العام على المحافظة.

٦- فرض الرسوم ذات الطابع المحلي، واقتراح فرض الضرائب أو تعديلها أو الإعفاء منها.

٧- إقرار إنشاء المشروعات الإنتاجية المحلية وعلى الأخص المشروعات المتعلقة بالأمن الغذائي.

٨- مباشرة الاختصاصات المتعلقة بالمجالس الشعبية في نطاق المحافظة والتي لا تتمكن هذه المجالس من القيام بها.

ب- اختصاصات المجالس الشعبية المحلية للمراكز:

١- إقرار مشروع الخطة ومشروع الموازنة السنوية للمركز ومتابعة تنفيذها.

٢- تحديد وإقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية على مستوى المركز في المشروعات المحلية ومتابعة تنفيذها.

٣- اقتراح إنشاء مختلف المرافق التي تعود بالنفع العام على المركز.

٤- الموافقة على القواعد اللازمة لتنظيم المرافق العامة المحلية بالمركز ورفع كفاءة العمل بها.

جـ- اختصاصات المجالس الشعبية المحلية للمدن:

يتولى المجلس في نطاق السياسة العامة للمركز الرقابة والإشراف على

مجالس الأحياء والتنسيق والرقابة على مختلف المرافق ذات الطابع المحلى في نطاق المدينة ويختص في حدود القوانين واللوائح بالمسائل المنصوص عليها على مستوى المركز لتطبيقها في مستوى المدينة.

د- إختصاصات المجالس الشعبية المحلية للأحياء:

يختص المجلس في نطاق السياسة العامة للمدينة الرقابة والإشراف على مختلف المرافق ذات الطابع المحلى في نطاق الحى ويختص في حدود القوانين واللوائح بالمسائل المنصوص عليها على مستوى المدينة.

هـ- إختصاصات المجالس الشعبية المحلية للقرى:

يتولى المجلس الشعبى المحلى للقرية في نطاق السياسة العامة للمركز للرقابة على مختلف المرافق ذات الطابع المحلى في نطاقه ويختص في حدود القوانين واللوائح بما يلى:

١- إقتراح مشروع الموازنة وإقرار مشروع الحساب الختامى.

٢- إقتراح خطة تنمية القرية إقتصادياً وإجتماعياً.

٣- إقتراح وسائل المشاركة بالجهود والإمكانيات الذاتية في نطاق القرية لرفع مستواها.

٤- العمل على نشر الوعى الزراعى بما يحقق تحسين وتنويع الإنتاج الزراعى.

٥- إقتراح إنشاء مختلف المرافق العامة بالقرية.

٦- العمل على محو الأمية وتنظيم الأسرة ورعاية الشباب وتعميق القيم الدينية والخلقية.

إن الموارد هي «ما تسمح به الحكومات المركزية لتكون موردا ثابتا محليا لوحدات الادارة المحلية بما يتناسب وجهدها، حتى يمكن للسلطات المحلية التعامل مع المشروعات وتنفيذ البرامج والخطط التى يجب أن تدعم الموارد الكافية(١).

ولقد حدد القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية للموارد المالية لوحدات الحكم المحلى، بأن حدد لكل وحدة محلية موازنة خاصة تشمل جميع الايرادات المنتظر الحصول عليها والمصروفات المقرر صرفها خلال السنة المالية، ولقد حدد القانون الموارد المالية التالية لوحدات الحكم المحلي:

١- الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي التى تفرضها المجالس الشعبية المحلية طبقاً للقواعد المحددة بالقانون ولائحته التنفيذية.

٢- الإعانات الحكومية.

٣- التبرعات والهبات والوصايا.

٤- القروض التى يقدمها المجلس الشعبى المحلى للوحدة المحلية.

وبالرغم من تحقيق نظام الحكم المحلى الاستقلال الذاتى للموارد المالية إلا أن هناك مجموعة من الصيفات التى يجب توافرها فى الموارد المالية وهى:

١- أن تكون هذه الموارد المالية كافية لتغطية كامل الخدمات المحددة لها.

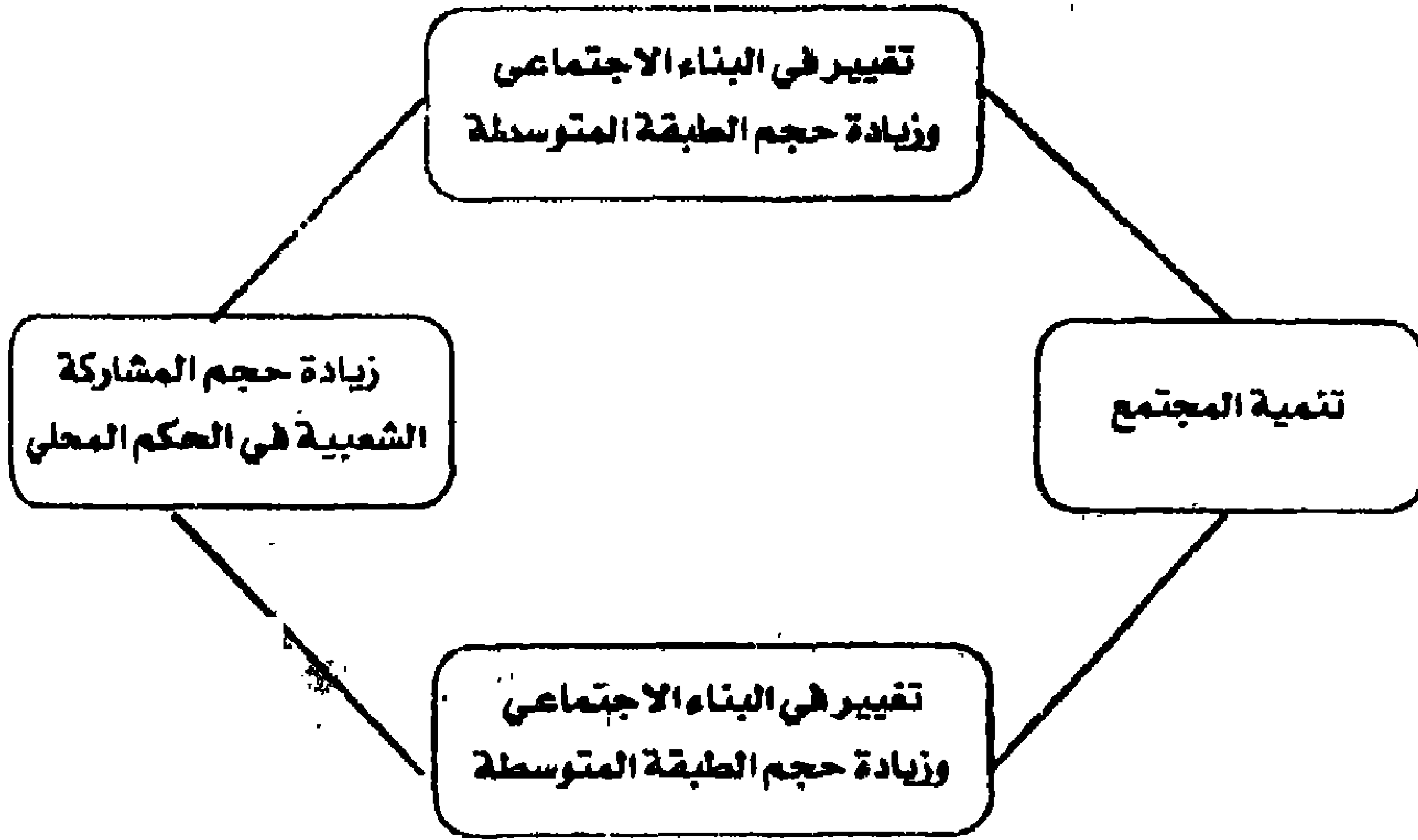
٢- أن تكون هذه الموارد المالية من نوع يرتبط ويتأثر بالسياسة المحلية.

(١) عبد العليم سلام، تنمية الموارد المحلية على مستوى القرية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٣٠.

سابعا: دور المجالس المحلية في تنمية المجتمع:

إن العلاقة بين المجلس الشعبى المحلى (باعتباره أحد وحدات الحكم المحلى) وتنمية المجتمع هى علاقة تبادلية كما يساهم الحكم المحلى فى الإسراع بعمليات التنمية للمجتمع المحلى وكذلك تسهم التنمية فى دعم نظام الحكم المحلى ويتضح ذلك فيما يلى:

إن عمليات تنمية المجتمع المحلى تؤدى بالضرورة إلى إحداث تغيير فى البناء الاجتماعى Social Structure عن طريق توسيع حجم الطبقة المتوسطة وذلك عن طريق رفع متوسط الدخل، وزيادة عدد المؤسسات والهيئات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذى ينعكس فى دعم العمل الجماعى، وزيادة قدرة المشاركة الشعبية فى شئون الحكم والإدارة كما ونوعا ومستوى، ويمكننا أن نصور ذلك من خلال الشكل التالى(١):



(1) Norman H. Nie G, Bingham, Powell and Kaneth Prewitt: Social Structure and Political Participation: Development Relationship, The American Political Science Review Vol., L. 13 June, 1969, pp 367 - 378

ولقد أكد المشرع المصرى على دور المجالس الشعبية المحلية فى تنمية المجتمع وإعتبرها مسئولية عن تنمية المجتمعات المحلية تنمية شاملة أساسها مكونات وإمكانيات المجتمع المحلي وعليها كشف الفرص الاستثمارية فى نطاق كل منها وحسن توزيع الموارد على الاحتياجات حسب أولويتها الفعلية فى خططها المحلية(١):

فالمجالس المحلية مسئوليتها الأساسية إذن هى تنمية المجتمعات المحلية سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً، ولتحقيق هذه الأهداف يلزم وضع برامج عملية ومتابعة تنفيذها والتنسيق بينها بما يكفل التعاون يودفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع المحلى، فالحكم المحلي الذى يمثل أحد مستويات مجالس الشعبية المحلية تقوم فلسفته على قيام السكان بحكم أنفسهم وهو بهذا المعنى هدف من أهداف تنمية المجتمع، ووسيلة جوهرية من وسائل تنمية المجتمع ونشاط المجالس الشعبية المحلية بمستوياتها المختلفة - نشاط لتنمية المجتمع متكاملان أو هكذا يجب أن يكون النشاطان، وذلك فى حالة تفهم القائمين بالعمل للوظائف الأساسية والأهداف الجوهرية للنشاطين حتى تم الالتقاء على أحسن وجه، وإلا إنقلب هذا التعاون إلى تنافس ضار يعرقل كل منها نشاط آخر وعلى ذلك يمكن للمجالس الشعبية المحلية كجهاز شعبى تنفيذى تابع للسلطة المركزية عن طريق صلاحيته المخولة له قانونياً ومادياً ونفسياً أن يسهم فى تنمية المجتمع(٢).

١ - الإعلام عن المشروعات المتعلقة بالسياسة المحلية وأنشطتها فى المجالات المختلفة.

---

(١) قانون الحكم المحلى ٤٣ لسنة ١٩٧٩، الفصل الثالث، الفرع الأول، ص ٦٨.

(٢) محى الدين صابر، الحكم المحلى وتنمية المجتمع فى الدول النامية، سرس الليان، ١٩٦٣، ٣٢.

٢- التعرف على احتياجاتهم ورغباتهم.

٣- إشراكهم فى عملية صنع واتخاذ القرارات.

٤- إثارة الاهتمام بالحكم المحلى وقضاياه.

٥- العمل على استثمار الموارد المحلية بجانب الموارد القومية، حيث أن توافر الموارد المحلية وكفايتها يعطى حرية تحقيق أهدافها فى إشباع حاجات المواطنين، وأداء الخدمة العامة لهم معتمدة فى ذلك على مواردها الذاتية.

ثامناً: المجالس الشعبية المحلية كجهاز لتنظيم المجتمع:

إن المجالس الشعبية المحلية تعد جهاز من أجهزة تنظيم المجتمع فهو يقوم بتنظيم العمل وتنسيق الجهود بين الأجهزة التى تقدم خدمات مباشرة لسكان المجتمع فى مجالات الخدمات المختلفة.

وتتخلص أهمية وظيفة هذه المجالس كجهاز تنظيم المجتمع فى أنه يقوم بأحسن استخدام ممكن لكل الأسس العلمية والأساليب الفنية لطريقة تنظيم المجتمع فى مجالات نشاطه للمساهمة الفعالة فى العمل على مساعدة سكان المجتمع لتحديد احتياجاتهم وحل مشكلاتهم بما يحقق أهدافهم عن طريق استخدام ما يتوفر لديهم من موارد وإمكانيات أحسن استخدام ممكن وبمراعاة وضع أولوية الاحتياجات والمشكلات الأكثر الحاحاً، ويستعين الجهاز فى ذلك بالخبرات والمهارات وقدرات العاملين فيه والفنيين وما يمكن أن تقدمه الأجهزة الأخرى وسكان المجتمع. ويساعد ذلك كله على المساهمة فى تحسين أحوال المواطنين وتوفير الرفاهية لهم(١).

---

(١) سيد أبو بكر حسانين، طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ٤١٨.

ويمكن لطريقة تنظيم المجتمع أن تقدم الاسهامات الكثيرة للمجالس الشعبيـة مما يساعد على القيام بدورها التنموى. وأهم هذه الاسهامات ما يلى:

١- العمل على اكتشاف القادة الشعبيين أو الطبيعيين والمساهمة فى تدريبهم لتحمل مسئوليات انشطة الرعاية الاجتماعية فى المجتمع.

٢- تنظيم المؤتمرات والندوات والمناقشات ونشر المطبوعات والقيام بمشروعات نموذجية، وما شابه ذلك للعمل على نشر الوعى وتنوير الرأى العام على إنشاء التنظيمات الجديدة التى قد يحتاج إليها المجتمع.

٣- العمل على تحسين مستوى الخدمات الجديدة التى تقدمها الهيئات والمؤسسات لسكان المجتمع المحلى، على أن تؤدى تلك الخدمات بالطريقة التى ترضى هؤلاء السكان وتحفظ عليهم كرامتهم.

٤- العمل على مؤازرة مشروعات الحكومات وتشجيع سكان المجتمع المحلى على مساندتها وتدعيمها والاستفادة منها وتحديد العلاقة بين الاجهزة الأهلية والحكومية التى تمارس أنشطة تنظيم المجتمع أو الأنشطة التى ترتبط بها.

٥- العمل على تحسين جميع الأعمال والأنشطة والمشروعات والبرامج التى يقوم بها المجلس الشعبى المحلى والتأكد من أنها تسجل تسجيلاً دقيقاً.

تاسعاً: دور أخصائي تنظيم المجتمع في المجالس الشعبية المحلية:

١- يعمل على مساعدة المجلس ولجانه المختلفة التى يسند إليه العمل معها لتأدية مهمتها بنجاح.

٢- القيام بالبحوث والدراسات للتعرف على إحتياجات المجتمع ومشكلاته وموارده وإمكانياته.

٣- وضع خطة العمل على أساس الأهداف التى يحددها سكان المجتمع وممثليه لإشباع احتياجاتهم مع مراعاة ترتيب تلك الاحتياجات والمشكلات حسب أولويتها، والعمل على البدء بأكثرها أهمية من وجهة نظر المجتمع وبشرط توفر الموارد والإمكانيات اللازمة لمواجهتها.

٤- العمل على تنسيق جهود هيئات ومؤسسات وجمعيات المجتمع لمنع تكرار أو تضارب الخدمات التى تقوم تلك الوحدات بتقديمها لسكانه.

الفصل التاسع

المجلس القومي للطفولة والأمومة

مقدمة ...

أولاً : نشأة المجلس والحاجة إليه

ثانياً : الوظائف الأساسية للمجلس

ثالثاً : المستوى الجغرافي والعضوية به

رابعاً : اختصاصات المجلس القومي للطفولة والأمومة

المجلس القومي للطفولة والأمومة

مقدمة ...

إن إدراك إحتياجات الأطفال المتعددة وأهمية رعايتهم رعاية متكاملة يعد من المبادئ الأخلاقية الأساسية التى نسميها حقوق الإنسان، وهذا الإدراك ضرورى تقديراً لقيمة الانسان وحماية لكرامته ولكى يستطيع الحياة والتعامل مع غيره من المجتمعات والواجبات والمسئوليات هى الوجه الآخر للحقوق، ولقد زاد اليوم التقارب بين الدول المختلفة وظهرت مواثيق عالمية تحدد الحقوق والواجبات العامة التى تنظم العلاقات وتطبق على جميع المجتمعات وليس مجتمعاً بعينه، مثل هذه المواثيق تعمل أساساً على تقدم المجتمعات وتحاول قياس مدى ما حققته هذه المجتمعات من أهداف عامة تتصل بالسلام والعدالة والحرية ونوعية أفضل لحياة الناس.

ومن أهم هذه المواثيق ما يختص منها بحقوق الطفل، ذلك لأن الأطفال فئة لا تستطيع ولا تملك حماية نفسها وغير قادرة بنفسها على حقوقها، ولقد أدرك المجتمع هذه الحقيقة وأدرك المواثيق التى تتناول حقوق الإنسان بشكل عام دون تخصص لحقوق الأطفال غير كافية لضمان وأنصاف هذه الشريحة.

لذا وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة بأغلبية مطلقة فى عام ١٩٥٩ على أعلان حقوق الطفل وهنا بدأ الاهتمام الفعلى بالأطفال وتوالت المجهودات حتى أنشئ المجلس القومى للطفولة والأمومة بقرار من رئيس الجمهورية وذلك حتى نؤكد مسئولية تجمع البشرية فى توفير أقصى وأفضل

ما لديه من رعاية وعناية وأهتمام للأطفال ليس على المستوى العالمى فقط ولكن فى مجتمعنا المصرى(١) .

أولاً : نشأة المجلس القومي للطفولة والأمومة والحاجة إليه :

لقد أدت المجهودات التى بذلت فى التحضير للعام الدولى للطفل فى السبعينات إلى خلق مناخاً إيجابياً فى مختلف المجتمعات، وشعرت الحكومات والجماعات غير الحكومية أيضاً أن هناك حاجة لوثيقة قانونية تتصدى مجرد للتوصيات والقرارات تضمن لطفل حقوقاً محددة وواضحة .

وتقدمت حكومة بولندا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بمسودة لمشروع وثيقة حقوق الطفل وقد حولت الجمعية العمومية المسودة إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ومنذ ذلك الحين أجتمع سنوياً ممثلون للحكومات المختلفة وآخرون من المنظمات غير الحومية بمدينة جنيف لوضع المسودة فى صورة مشروع جديد لاتفاقية لحقوق الطفل .

وقدم المشروع إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة للموافقة عليه فى عام ١٩٨٩ الذى يمثل مرور أربعين عاماً على إعلان حقوق الإنسان ومرور ثلاثين عاماً على إعلان حقوق الطفل ومرور عشرة سنوات على إعلان العام الدولى للطفل ويعتبر المشروع الجديد للأتفاقية مكملاً لأعلان عام ١٩٥٩ وقد أوضح هذا المشروع التحديد الواضح للاسس التى تسير عليه الدول فى

(١) هذا الجزء أعدته الدكتورة/ هدى محمد بدران بعنوان، المجلس القومي للطفولة والأمومة ودوره فى تأمين حقوق الطفل وعرض بالتقرير الخاص بالمؤتمر القومى حول مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل فى الفترة من ٢١ - ٢٣ نوفمبر ١٩٨٨ .

تنفيذ مضمونه، وكذا أهمية توفير الموارد اللازمة لتنفيذ حقوق الطفل كمساعدة لمن يحتاجها من الدول الفقيرة اقتصادياً كما يهتم بمشكلات الطفولة بالدول المصنعة، وكذا ما يتصل بمشاركة الطفل نفسه في القرارات التي تخصه. وكذلك ينص المشروع على وجود لجنة من عشرة خبراء تختارهم الدول الموقعة على الإتفاق لكي تكون بمثابة جهاز مراجعة ومراقبة لمدى تنفيذ الدول والتزامها معاً جاء في الاتفاقية.

وتعتبر هذه اللجنة بمثابة جهاز يعمل على مراقبة تطبيق الدول لنصوص الاتفاقية كما يعتبر عاملاً أساسياً في فعاليتها.

وإذا كان وجود هذا الجهاز الذى أطلقت عليه الأتفاقية اسم اللجنة لازم وضرورى على المستوى العالمى فلا شك أن وجود جهاز على مستوى كل دولة يسهر على تأمين حقوق الطفل بشكل عام بما فى ذلك ما جاء فى مشروع الاتفاقية أمر فى غاية من الأهمية، وكما كانت مسئولية اللجنة الدولية من الأتساع بمكان لتغطيتها جميع الدول المصدقة على الاتفاقية فأن اختصاص الجهاز المحلى الخاص بالدولة المنشئ بها فقط ووجوده فى قلب الدولة نفسها يعطيه قوة وفعالية فى مباشرة أختصاصاته كما أنه يسهل على اللجنة الدولية.

لذا فأن إنشاء المجلس القومى للطفولة والأمومة بمصر وفي هذه المرحلة بالذات تعتبر مبادرة كبيرة وضمان حقيقى لتأمين حقوق الطفل المصرى بشكل عام ولتطبيق ما تنص عليه الأتفاقية الدولية من حقوق بوجه خاص.

ولقد بدأ المجلس أولى خطواته تبنى ما أعلنه رئيس الجمهورية لأجهزة

الدولة فى صورة ميثاق لحقوق الطفل المصرى، ولهذا الميثاق جانب أهمتيه القصوى على المستوى المحلى يساند المشروع الجديد للأتفاقية الدولية ويضع أهدافاً أخرى محددة تضفى تعزيزاً لنصوص الأتفاقية الدولية .

ويجب الإشارة هنا منذ البداية إلى أن إنشاء المجلس القومى للطفولة والأمومة بمصر لا يعنى أهمالاً كاملاً من كل الخدمات فى هذا المجال إذ أن هناك العديد من الهيئات والمنظمات التى تقدم خدمات للطفولة من خلال قطاعات الصحة والتعليم والتدريب والتأهيل.. الخ كذا هناك جمعيات أهلية تقدم خدمات للطفولة تغطى أكثر من قطاع .

وقد تعدد الخدمات والهيئات والتنظيمات فى مجال رعاية الطفولة وتشتت وأكتسبت بعضها بيروقراطية أدت بمرور الزمن إلى نوع من الجهود وإلى الأهتمام بأستمرارية أكثر من أهتمامها بمستحق الخدمة من الأطفال. لذا ظهرت الحاجة الى إنشاء هذا المجلس الذى لا يتميز نشاطه بتقديم الخدمات مباشرة للأطفال والأسر ولكن تتضح وظيفته من الآتى :

ثانياً : الوظائف الأساسية للمجلس القومي للطفولة والأمومية :

١ـ رسم السياسة والتخطيط والقومية للمنظمات العاملة فى مجال الطفولة والتنسيق بينها.

٢ـ الأهتمام بكافة القطاعات التى تقدم خدمات للطفولة مثل التعليم والصحة والتدريب والثقافة والترويح وذلك بعدم التداخل والتشابك فى أختصاصات كل منها.

٣ـ العمل على إشباع إحتياجات الطفولة وحل مشكلاتها فى كافة القطاعات والمجـالات وذلك بزيادة مـهـارتـهـا وخـبـراتـهـا من مـخـتلف المـهن والتخصصات.

ثالثاً : المستوي الجغرافي الذي يعمل المجلس من خلاله :

ولقد أنشئ هذا المجلس على المستوى القومى ليقوم بدوره من خلال العلاقات بين المنظمات وبعضها ومن خلال العلاقات بينه وبين التنظيمات.

رابعاً : العضوية :

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٨ بأنشاء المجلس القومى للأمومة والطفولة ويشكل من :

١ـ رئيس المجلس وهو رئيس الوزراء وعضوية كل من :

٢ـ وزراء الشئون الاجتماعية واصحية والثقافة والتعليم والقوى العاملة والتدريب والتخطيط والاعلام ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

٣ـ عدد لا يزيد على ثلاثة من الشخصيات العامة وذوى الكفاءة والخبرة والمهتمين بشئون الطفولة والأمومة.

٤ـ يعين أمين عام للمجلس وبعض اللجان الاستشارية والفنية، كما تشارك السيدة حرم الرئيس في جميع أنشطة المجالس بصفتها الشرفية.

خامساً : أختصاصات المجلس :

تتضح أختصاصات المجلس القومى للطفولة والأمومة من خلال قيامه بالأدوار الآتية :

١- دور المجلس في رسم سياسة شاملة للطفولة :

يعني رسم سياسة عامة لتأمين حقوق الطفل تحديداً للأهداف الكمية والنوعية التي يجب الوصول إليها في هذا المجال الوسائل العامة لوضعها موضع التطبيق.

يتضمن تفسيراً للأهداف القائمة والموجودة والوسائل المتاحة لتحقيقها وطرح أهدافاً ووسائل جديدة من أجل تطوير الوضع القائم وتحسينه، وبعبارة بسيطة أخرى فأن وضع سياسة عامة للطفولة يعني تحديد النصيب الكلي للأطفال من موارد المجتمع القومي.

٢- دور المجلس في اسخطيط لتأمين حقوق الطفل :

ويجب الأشارة هنا إلى أن هذا الدور يعتبر أحد الوظائف الأساسية للمجلس، ودور المجلس التخطيطي يختلف أختلافاً واضحاً عن دور المؤسسات والهيئات التي تقدم خدمات مباشرة للأطفال وأسرهم ويكسبه ذلك منظوراً يعمل من خلال يختلف عن منظور الهيئات الأخرى.

ولتوضيح هذا الأختلاف يمكن القول أن المجلس حين يقوم بالتخطيط يختص بالآتي: اكتشاف إحتياجات الطفولة بشكل شامل ودراستها لمعرفة كيف يمكن تحريك موارد المجتمع وتوجيهها لمقابلة هذه الاحتياجات ككل.

٣- ايجاد التنسيق والتكامل بين القطاعا والهيئات المختلفة :

لقد سبق الإشارة إلى أن المجلس لا يقدم خدمات للأطفال وأسرهم ولكنه يقوم بعمله من خلال التعاون والتأثير في المؤسسات الأخرى التنفيذية

لكى تطور من خدماتها ولتصبح أكثر فعالية فى تحقيق أهدافها المنصوص عليها، وفى ضوء الأهداف العامة الشاملة لتنمية الطفل والأم، فدور المجلس هو التنسيق بين الخدمات المختلفة المتخصصة وبين الموارد لمجال الطفولة لتحقيق أهداف لتنمية الطفل تتعدى الأهداف الخاصة بكل مؤسسة على حدة.

ولكى يستطيع المجلس القومى للطفولة والأمومة التنسيق بين القطاعات والهيئات المختلفة التى تقدم برامجاً فى مجال الطفولة والأمومة يجب أن يتضمن دورة عدة أبعاد فى ضوء ما سبق دراسته من معلومات نظرية. فعلى المجلس أن يحاول تدعيم الأعتماد المتبادل بين المؤسسات والقطاعا، ويمكن للمجلس أن يستخدم فى سبيل ذلك أسلوبين، أما الأسلوب الأول فهو تيسير عملية الأعتماد المتبادل وتتضمن:

(أ) تنمية الوعى بين المؤسسات بأمكانيات التبادل المشترك بالنسبة للأهداف والموارد المتبادلة.

(ب) إيجاد علاقات عمل بين المؤسسات التى يوجد بينها فعلاً درجة من الأعتماد المتبادل عن طريق :

* إعادة صياغة الأهداف القائمة.

* إستحداث أهداف جديدة.

* إيجاد طرق جديدة لاستخدام الموارد.

أما الإسلوب الثانى الذى يجب أن يستخدمه فهو أسلوب الحث على الأعتماد المتبادل بين المؤسسات وذلك عن طريق استخدام الحوافز التشجيعية

والاقناع أو الإلزام، ويمكن للمجلس أن يقدم بعض الموارد الجديدة لإحداث الاعتماد المتبادل بين مؤسستين أو أكثر. كذا فأن اشتراك الوزارات المختلفة الممثلة في المجلس في اتخاذ القرارات التي يتخذها تعتبر نوعاً من الالزام بهذه القرارات للتنسيق مع بعضها.

د- دور المجلس في رفع مستوى أداء الخدمات الخاصة بالطفولة :

يتوقف مستوى أداء الخدمات الخاصة بالطفولة في القطاعات المختلفة على عدة عوامل منها ما يتصل بالمباني والتجهيزات والأدوات والميزانية المتاحة ومنها ما يتصل بالسياسة التي توجه هذه الخدمات ومنها ما هو متصل بالقوى البشرية العاملة في هذه الخدمات، وأية محاولة لتحسين مستوى الخدمات المختلفة يجب أن يأخذ في الأعتبار كل هذه العوامل وخاصه ما هو متصل منها بالقوى العاملة والمسئولة عن تقديم هذه الخدمات، ودور المجلس هنا يتضمن توضيح نوع المساندة المطلوبة ونداء الأجهزة المختلفة لتوافيرها للهيئات الأهلية إلى أن تستطيع تلك الهيئات الأعتماد الكامل على نفسها.

وهناك عدة برامج تدريبية حديثة نوعاً للعاملات والعاملين في مجال تنمية الطفل والأم في القطاعات المختلفة منها على سبيل المثال لا الحصر مراكز الطفولة التابعة لجامعة عين شمس والقاهرة ومنها الكلية الجديدة لتخريج العاملات في رياض الأطفال والتابعة لوزارة التربية والتعليم، ويتميز مركز الطفولة التابع لجامعة عين شمس بقبوله للتخصصات المختلفة، وقد تظهر الحاجة بعد دراسة وتحليل البرامج التدريبية الحالية إلى تجربة أنواع

جديدة من البرامج لتسد نقصاً أو لتصف أداء بعض العاملين فى أنواع معينة من الأنشطة والخدمات، ومثل هذه التجارب يمكن للمجلس أن يتعاون مع الجهات المناسبة فى تنفيذها ثم الأتفاق على تعميمها مع المراكز التدريبية القائمة حتى تثبت نجاحها.

٥. دور المجلس في تثقيف وتوعية الرأي العام بالنسبة لحقوق الطفل:

إن الهدف من قيام المجلس بهذا الدور هو خلق وعى مجتمعى حول أهمية تنمية الطفل وأعطاء أولوية القضايا المتعلقة بهذه التنمية، ويتكون الرأى العام من مجموعات متعددة يجب الوصول إليها هى الأسرة وواضعى السياسات والمخططين والمنفذين للبرامج والخدمات ثم الأطفال أنفسهم.

والمهم هنا تنويع قنوات الإتصال ولغة التثقيف والتوعية تبعاً للجماعات لكى يتحقق الهدف المنشود، فحين يخاطب المجلس المخططين مثلاً تستخدم الصحف وحلقات البحث والندوات وتعرض قضية الطفولة كجزء من قضية التنمية لها مردودها الاقتصادى والاجتماعى وليست قضية إنسانية وحسب، وتستدخدم وسائل الإتصال المسموعة والمرئية عند محاولة التأثير فى اتجاهات الأسر وتزويدها بالمعلومات عن تنمية الطفل وتنشئته وذلك لإرتفاع نسبة الأمية بين الآباء والأمهات فى الأسر ذات المستوى الأقتصادى المنخفض وخاصة فى الريف.

وسيحاول المجلس تصحيح بعض المفاهيم السائدة بالنسبة للطفولة والأمومة فهناك الاعتقاد الخاطئ مثلاً بأن الأم هى المسئولة الوحيدة عن تربية الطفل وتنشئته فى السنوات الأولى من عمرة، ويتطلب هذا تصحيحاً

لكى ياسم الأب فى هذه المسئولية خاصة وأن هناك نسبة ملحوظة من الأمهات العاملات. كذا هناك أعتقاد خاطئ بأن ما تحصل عليه الأم العاملة من أجازات «أمومة» لرعاية الأطفال أو حقوق تتصل بأمومتها يعتبر مميزات لها شخصياً ويتطلب هذا الاعتقاد تصحيحاً لكى يرى المجتمع بجميع فئاته أن هذه المميزات خاصة بالطفل ولصالح المجتمع ولا تختص الأم بها.

ويمكن تلخيص ما ينوى أن يقوم به المجلس من نشاط فى هذا المجال فيما يلى :

١ـ تحديد القضايا الهامة ففى مجال الطفولة التى تحتاج الى دراية ومساندة من الرأى العام والجماعات التى يجب الوصول اليها بالنسبة لكل قضية وتحضير البيانات اللازمة حول هذه القضايا وتحديد القنوات والأساليب المناسبة لتوصيل هذه البيانات.

٢ـ تنظيم اجتماعات دورية للعاملات والعاملين فى أجهزة الأعلام المختلفة ومناقشة القضايا الهامة فى مجال الطفولة. وستكون الاتفاقية الدولية الجديدة لحقوق الطفل على رأس قائمة هذه القضايا.

٣ـ عرض هذه القاضايا على جماعات المجتمع بالأسلوب ومن خلال القنوات المختلفة المناسبة.

٤ـ إصدار أطلس عن الطفولة والأمومة يتضمن الوضع الحالى من الناحية الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا عن البرامج والخدمات التى تقدمها الجهات المختلفة فى هذا المجال.

٥- إصدار نشرة دورية عن أوضاع الطفولة والأمومة.

٦- عمل تقييم مستمر لدور المجلس في هذا المجال.

ويجب الإشارة إلى أن للمجلس دور هام في تنبيه المجتمع الى ظهور مشكلات جديدة أو بوادر لهذه المشكلات قبل أن يتسع نطاقها ويستفحل أمرها، وهو في تأديته لهذا الدور يعتبر جهاز للأنذار للمجتمع كله ولكى تفتح المؤسسات المختلفة أبوابها على التغير المستمر في أوضاع الطفولة والأمومة وعلى ظهور احتياجات جديدة قد تتحول الى مشكلات خطيرة في حالة عدم التحرك لمقابلتها بسرعة، ويسهل قيام المجلس بهذا الدور عدم النغماسة في أنشطة تنفيذية أو اكتسابه جموداً يمنعه من سرعة رؤية الظواهر الجديدة.

٦- دور المجلس في متابعة الجهود التي تبذل لحماية حقوق الطفل:

يهتم المجلس كهيئة تخطيطية تنسقية بعمليات الدراسة وتجميع البيانات، وتوجيه الجهود وتحريكها وتقييم النتائج وتكاليفها وغيرها من العمليات التى تهتم بها أيضاً المؤسسات والهيئات التنفيذية، والأختلاف هنا بين المجلس والمؤسسات التنفيذية بالنسبة لهذه العمليات أختلاف في المنظور كما سبق ذكره، فالمجلس ليس مسئولاً بشكل مباشر عن الخدمات التي تقدمها المؤسسات في مجال الطفولة والأمومة ولكنه مسئول عن مطابقة أنشطة هذه المؤسسات التنفيذية للأهداف العامة والجزئية والسياسية الشاملة الخاصة بالطفولة والأمومة التي أشترك في وضعها المؤسسات الحكومية والأهلية، وهذا النوع من المسئولية يأخذ في الاعتبار الأنشطة المتعددة المختلفة لمؤسسات كثيرة ونوع العلاقات بين هذه المؤسسات، وبناء عليه فأنه بينما

تشمل وتغطى عملية المتابعة فى المؤسسات التنفيذية ـ ا الأنشطة التى تقوم بها أية مؤسسة فأن عملية المتابعة التى يقوم بها المجلس القومي للطفولة والأمومة تختص أساسا بذلك الجزء من عمل المؤسسة ونظاطها الذى يدخل ضمن خطة عمل المجلس فى فترة معينة.

وعملية المتابعة جزء لا يتجزأ من العملية التخطيطية للمجلس والهدف منها هو معرفة مدى تحقيق أهداف الخطة الموضوعة لحماية وتأمين حقوق الطفل والأم وما هو المقصود فى هذا التحقيق ومكانه وأسبابه، وبناء على هذه المعلومات يمكن معرفة التعديلات اللازمة فى القرارات التى سبق اتخاذها لتحقيق نتائج أفضل، ويجب أن يكشف نظام المتابعة الذى يضعه المجلس عن أى قصور بالنسبة لأية خطوة من خطوات التخطيط التى قام بها من تحديد المشكلة إلى اختيار لنوع النشاط المناسب لمواجهتها والمؤسسة المسئولة عنه وإلى إسلوب التنفيذ لنوع النشاطذ المختار.

ولأن عمل المجلس وخطته يشترك فى تنفيذها مؤسسات وقطاعات متعددة فأن نظام المتابعة يتطلب نوعاً من التقارير من المؤسسات المنفذة تعكس العلاقة بين عمل المجلس وعمل تلك المؤسسات. ولهذا يجب أن يشرك المجلس مع المؤسسات التنفيذية في وضع نظام المتابعة وفى تعميم نماذج التقارير التي تتطلبها العلاقة بينهما ويؤكد هذا أن عملية المتابعة من جانب المجلس ليست عملية اشرافية أو رقابية بحتة بل هى عملية مشاركة بينه وبين المؤسسات الأخرى التنفيذية لضمان تحقيق الأهداف العامة والجزئية ولتطوير مسار الأنشطة كلما استدعى الزمر للتأكد من أنها على النهج السليم.

ويمكن ترجمة ما سبق عن دور المجلس فى هذا المجال الى الخطوات التالية:

١ـ التعرف على نظم المتابعة الخاصة بالمجلس وتجميع التقارير التى تستخدمها لهذا الغرض ودراستها للاستفادة بالخبرات الموجودة.

٢ـ تصنيف القرارات التى يتخذها المجلس تبعاً للقطاع الذى تخصه والمؤسسة المشتركة فى القرار وأيضاً المسئولة عن النشاط المتصل بالقرار.

٣ـ تحديد نوع المتابعة التى يتطلبها تنفيذ كل نوع من القرارات.

٤ـ تحديد المسئول عن متابعة كل نوع من القرارات.

٥ـ وضع نماذج لتقارير الأنواع المختلفة من القرارات والأنواع المختلفة من الأنظة ومناقشتها وتجريتها والاتفاق عليها.

٦ـ وضع نماذج للتقارير الخاصة بنشاط المجلس ككل وتوقيتها والجهات التى تتبادل معها.

ويمكن استخلاص من هذه الأدوار النقاط التالية التى يجب مراعاتها لتسهيل مهمة المجلس ونجاحه:

١ـ يجب أن تكون الاختصاصات المنوط بها الأجهزة التخطيطية واضحة فى ذهن جميع العاملين فى هذه الأجهزة وكذا فى ذهن المسئولين فى المؤسسات التنفيذية، ويجب أن يكون واضحاً الفرق بين المنظور الخاص بعمل الأجهزة التخطيطية والآخر الخاص بعمل المؤسسات التنفيذية بالرغم من التشابه فى بعض العمليات.

٢- يجب أن تشعر المؤسسات التنفيذية أن الأجهزة التخطيطية لم تنشأ لكى تناقشها فى عملها وتتعدى على أختصاصاتها بل هى قائمة لمساندتها وتقديم العون لها وتعظيم ناتجها.

٣- يجب خلق وعي مجتمعي قوى يساند القضايا التي تعالجها الأجهزة التخطيطية ويكس اختصاصاتها شرعية شعبية.

٤- يجب أن يكون لديه الأجهزة التخطيطية مثل المجلس ميزانية كافية يستطيع أن يستخدمها لحفز المؤسسات التنفيذية على الدخول فى تجارب معينة معها تمول من هذه الميزانية.

٥- يجب أن تتفاعل الأجهزة التخطيطية مع الموظفين والمسئولين فى المؤسسات التنفيذية فى الدرجات الادارية المتوسطة وليس فقط مع متخذى القرار على مستوى عال، إذ يمكن للموظفين على المستوى المتوسط تعطيل تنفيذ القرارات التى يتخذها رؤسائهم أو تسهيل تنفيذها.

٦- لا يحتاج الأجهزة التخطيطية الى عدد كبير من الموظفين مثل المؤسسات التنفيذية بل يجب أن تعتمد على موظفي المؤسسات التنفيذية وعلى تحريك هذه المؤسسات للقيام بالتنفيذ وبالكل وعلى المستوى المطلوب.

الفصل العاشر

الصندوق الاجتماعي للتنمية

- الهدف من إنشاء الصندوق
- مهام الصندوق
- كيفية عمل الصندوق
- موارد الصندوق
- كيفية عمل الصندوق
- سياسات الصندوق في التعامل مع الجهات المختلفة

أولاً: نبذة عن الصندوق الاجتماعي للتنمية

١- الهدف من إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية:

الصندوق الاجتماعي للتنمية هو صندوق قومي أنشئ بالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لعام ١٩٩١م ويهدف إلى توفير فرص عمل والمساهمة في حل مشكلة البطالة والتعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي عن كاهل محدودي الدخل.

٢- مهام الصندوق الاجتماعي:

تتلخص مهام الصندوق في تعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية ثم استخدامها في تحقيق حلول عاجلة تتمثل في تنفيذ برامج تتضمن مشروعات عديدة في مجالات الانتاج والخدمات وذلك بغرض خلق فرص عمل جديدة دائمة ومؤقتة لمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً وتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية لها وتنمية المؤسسات القادرة على الاحتفاظ باستمرارية برامج الصندوق ومشاريعه عن طريق دعم قدراتها التنظيمية ورفع أدائها الفني والإداري.

٣- كيفية عمل الصندوق الاجتماعي:

يتولى إدارة الصندوق مجلس ادارة برئاسة السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء بتفويض من رئيس مجلس الادارة لمتابعة تنفيذ السياسة العامة للصندوق وللصندوق أمانة عامة تتكون من أمين عام الصندوق وهيئة

الموظفين ويقوم الأمين العام بادارتها وتصريف شئونها ويتولى تمثيل الصندوق أمام الغير ويحضر جلسات مجلس الادارة واللجنة التنفيذية وينفذ الصندوق برامجه ومشاريعه من خلال جهات كفيلة ووسيطة ومنفذة كالأجهزة والوزارات والمؤسسات والشركات المصرية فى القطاع العام أو الخاص، وكذلك الجمعيات الأهلية والشعبية.

٤- موارد الصندوق:

تتكون موارد الصندوق من مكونين أساسيين هما المنح والقروض التى يقدمها الأفراد والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية والحكومات الأجنبية إلى جانب المبالغ التى تخصصها مصر للصندوق من الموازنة العامة للدولة.

وتستخدم القروض فى تمويل الأنشطة الإنتاجية ولدى استرداد هذه القروض يتم تدويرها مرة أخرى لإقراضها لمستفيدين جدد، أما أموال المنح فيتم استخدامها فى تمويل المشروعات الخدمية التى تستهدف تنمية البنية الأساسية والمرافق فى المجتمعات الريفية والحضرية الأكثر احتياجاً بهدف تحسين المستوى المعيشى لها. وتسرى على أموال الصندوق القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة والرقابة عليها وللصندوق فى سبيل اقتضاء حقوقه اتخاذ إجراءات الحجز الإدارى.

٥- الفئات المستهدفة:

١- الفئات الأكثر تأثرا ببرنامج الإصلاح الإقتصادى.

٢- الطبقات الكادحة ومحدودى الدخل.

٣- شباب الخريجين.

العائدون بسبب أزمة الخليج.

المرأة..

٦- سكان المجتمعات الأقل نمواً.

٧- سكان المناطق المحرومة من الخدمات.

ويقدم الصندوق خدماته إلى هذه المجموعات من خلال الجهات الكفيلة / الوسيطة والمنفذة التى يتعامل معها الصندوق كقنوات توصيل للفئات المستهدفة[1].

سياسة الصندوق في التعامل مع الجهات المختلفة:

يتعامل الصندوق أساساً مع جهات ثلاث:

١- الجهة الممولة:

وهى الجهة التى تتكون منها موارد الصندوق.

٢- الجهات الكفيلة / الوسيطة:

وهى همزة الوصل أو ذراع الصندوق فى إدارة ومتابعة الأداء الكمى والفنى لبرامجه ومشاريعه.

٣- الجهات المنفذة:

وهى التى تنفذ مشروعات برامج الصندوق لتستفيد منها الفئات المستهدفة.

---

(١) وثائق الصندوق الاجتماعى للتنمية، المكتب الإقليمى للصندوق بالاسكندرية.

- ويطبق الصندوق السياسات التالية في تعامله مع الجهات الثلاث:

١- مع الجهات الممولة:

يسعى الصندوق لترويج أهدافه وإنجازاته لدى الأفراد والحكومات الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية بغرض تنمية موارده المالية والفنية.

ينفذ الصندوق الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة المصرية والدول المانحة للصندوق.

٢- مع الجهات الكفيلة / الوسيطة:

يقوم الصندوق بالتسويق الاجتماعي لبرامجه وإتاحة الفرص للجهات المختلفة للتقدم بدور الجهات الكفيلة / والوسيطة، حيث يتم اختيار الجهات التي لديها القدرة على صياغة وتنفيذ المشروعات التي تتفق وأهداف الصندوق ويطبق الصندوق في هذا الصدد معايير لقياس دقة وقدرة وفاعلية هذه الجهات على التنفيذ وفقاً للمواصفات والأهداف المطلوبة من المشروع في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة.

يوفر الصندوق بدائل مختلفة من المعونة الفنية والمالية بما يتناسب واحتياجات الجهات الوسيطة وبما يضمن وصول خدمات المشروع إلى الفئات المستهدفة ويجوز للصندوق أن يستفيد بخبرات من خارج أمانته الفنية لتقديم المعونة الفنية.

٢- مع الجهات المنفذة:

لا يتعامل الصندوق مباشرة مع الجهات المنفذة للمشروعات ولكنه يراقب ويتابع تنفيذ تلك المشروعات عن طريق الجهات الكفيلة / الوسيطة ومكاتبه الإقليمية على أنحاء الجمهورية والتى ستعطى للصندوق تواجدا فعلياً وتفاعلاً مستمراً مع الجهات الوسيطة فى متابعة تقدم تنفيذ المشاريع.

السياسات العامة للصندوق:

١- يتبع الصندوق سياسات للتمويل والإقراض تحقق أعلى نسبة من أهدافه التنموية، وتتنوع هذه السياسات لتشمل وتناسب مختلف الفئات المستهدفة وطبيعة المشروعات المطروحة للتمويل.

٢- يهدف الصندوق إلى تقديم فرصة وقروض للمشروعات الإنتاجية التى تخلق فرصاً للعمل.

٣- يمول الصندوق بأسلوب المنح المشروعات الخدمية التى تعمل على تحسين الظروف المعيشة والبيئية فى المناطق والمجتمعات الأكثر احتياجاً وتؤدى إلى توفير فرص عمل.

٤- يعطى الصندوق أولوية للمشروعات التى بها قدر مناسب من المشاركة الشعبية أو المساهمات المادية أو الفنية من الفئات الخاصة المستهدفة.

٥- يطبق الصندوق معايير لتقييم وقبول نظام تمويل المشروعات المقدمة إليه من الجهات الوسيطة.

الفئات المستهدفة:

١- الأسر ذات الدخل المنخفض.

٢- الشباب العاطل.

٣- العائدون بسبب أزمة الخليج.

٤- الأطفال والنساء فى المناطق الفقيرة.

نبذة عن برامج الصندوق:

للصندوق ستة برامج أساسية هى:

١- برنامج تنمية المجتمع.

٢- برنامج الأشغال العامة والخدمات البلدية.

٣- برنامج تنمية المشروعات.

٤- برنامج هيكلة القوى العاملة.

٥- برنامج التنمية المؤسسية.

٦- برنامج خدمات النقل العام(*).

ويتضمن البرنامج الواحد العديد من المشروعات وفيما يلي نبذة عن كل من هذه البرامج:

(*) استحدث أخيراً فى عام ١٩٩٩ وحدات خاصة بالبيئة على المستوى المركزى والمحلى للصندوق.

أولاً: برنامج تنمية المجتمع:

• مضمونه:

يقوم بتمويل المشروعات الإنتاجية التي تعمل على إتاحة التدريب وتوفير المعدات في مجال الصناعات وتوزيع المنتجات والتصنيع الغذائي كما يقدم التمويل اللازم للخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من أنشطة التنمية الاجتماعية.

• أهدافه:

١- إتاحة فرص عمل لزيادة دخل الفئات المستهدفة.

٢- تسجيع المشاركة الشعبية فى مجال الانشطة الانتاجية وأنشطة التنمية الاجتماعية.

٣- دعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة

٤- الربط بين الجمعيات الأهلية والمحلية والعالمية.

معايير اختيار مشروعاته:

١- أن يدر المشروع دخلاً.

٢- أن يوفر المشروع تمويلاً وتسهيلاً إئتمانياً لمحدودى الدخل.

٣- أن يخلق المشروع فرصاً تدريبية.

٤- أن يضمن المشروع مشاركة المرأة.

٥- أن يدعم المشروع القدرات الذاتية للمنظمات الأهلية والخاصة.

ثانيا: برنامج الأشغال العامة والخدمات البلدية:

• مضمونه:

يشمل تنفيذ المشروعات الهادفة إلى رفع مستوى المعيشة للفئات المستهدفة التي تستوعب عمالة مكثفة مثل مشروعات تحسين الطرق ومشروعات مياه الشرب والصرف الصحي وكذلك أعمال الصيانة للمرافق والمنشآت وتطهير قنوات الري.

• أهدافه:

١- تحسين البنية الأساسية في المناطق الأكثر احتياجاً

٢- استحداث نشاط لصيانة المرافق العامة في المناطق الأقل نمواً وخلق فرص عمل دائمة نتيجة لذلك.

• الفئات المستهدفة:

١- العمالة العاطلة.

٢- سكان المجتمعات الريفية الأكثر احتياجاً.

٣- سكان المناطق المحرومة من خدمات مياه الشرب والصرف الصحي.

ثانيا: برنامج تنمية المشروعات كآلية لتنفيذ أهداف الصندوق الاجتماعي للتنمية:

برنامج تنمية المشروعات هو أحد آليات الصندوق الاجتماعي للتنمية لدعم اقامة مشروعات صغيرة جديدة والتوسع في القائم منها وتحديثه لزيادة دخل الأفراد وإتاحة فرص عمل جديدة وبما يساهم في حل مشكلة البطالة

ويعمق وعى الشباب وغيرهم بأهمية العمل الحر ويشجع الملكات فى هذا الاتجاه.

ويعمل البرنامج على إتاحة الائتمان والمعونة الفنية والتدريب للمساعدة فى تنفيذ مشروعات تتقدم بها جهات مؤهلة للصندوق وتكون ذات جدوى فنية واقتصادية.

• أهداف برنامج تنمية المشروعات:

توفير فرص عمل جديدة من خلال تنمية ملكات العمل الحر لدى المواطنين الراغبين في الاستثمار ودعمهم لمواجهة متطلبات السوق وذلك عن طريق:

١- تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة بغرض رفع انتاجيتها واستمراريتها وزيادة قدرتها على توفير فرص عمل جديدة.

٢- العمل على انشاء مشروعات صغيرة جديدة توفر بدورها فرص عمل جديدة.

• الفئات المستهدفة من البرنامج:

١- الخريجون الجدد الباحثين عن عمل.

٢- العمالة العاطلة.

٣- العمالة المتأثرة بالإصلاح الاقتصادى.

٤- المستثمرون القائمون (فى المشروعات الصغيرة).

٥- المرأة.

٦- الحرفيون الراغبون فى بدء النشاط أو التوسع فى أنشطتهم القائمة.

• المعايير الأساسية لمشروعات برنامج تنمية المشروعات:

١ – أن يوفر المشروع فرص عمل جديدة.

٢ – أن يستخدم المشروع التكنولوجيا المناسبة والمستحدثة.

٣ – أن تتميز منتجات المشروع بالجودة وسهولة التسويق.

٤ – أن يكون للمشروع جدوى فنية واقتصادية مناسبتين.

٥ – ان تتوفر للجهات الوسيطة القدرة الفنية والإدارية لتنفيذ المشروع.

هذا ويعتمد برنامج تنمية المشروعات عند تنفيذه لمشروعاته التى تهدف إلى توفير مزيد من فرص العمل على إقامة مشروعات صغيرة جديدة أو تنمية وتطوير مشروعات صغرية قائمة، وعادة ما يوكل تنفيذ هذه المشروعات من خلال عقود ثنائية أو ثلاثية الأطراف إلى المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والأهلية والتطوعية والخاصة، وبشرط أن تكون تلك الجهات تمتلك الرغبة فى القدرة على إدارة وتشغيل وتنفيذ مشروعات الصندوق والالتزام بشروطه هذا والتعريفات التالية تعتبر أساسية بغرض تحقيق مزيد من التفهم لأسلوب عمل البرنامج:

١- المشـروع:

هو المشروع الكبير الرئيسى الذى تتقدم به الجهة المنفذة أو الوسيطة إلى الصندوق ويهدف إلى إقامة عدد من المشروعات الصغيرة أو تنمية وتوسيع مشروعات صغيرة قائمة وقد يستهدف المشروع الرئيسى مشروعات صغيرة فى أنشطة صناعية وزراعية وخدمية وتجارية وتسويقية مختلفة أو يستهدف مشروعات صغيرة فى تخصص معين.

٢- المشروع الصغير:

هو المشروع الصغير الجديد المستهدف اقامته فى إطار المشروع الكبير الرئيسى أو ذلك المشروع الصغير المستهدف تنميته وتوسيعه فى نفس الإطار وعادة ما تكون هذه المشروعات الصغيرة صناعية أو حرفية أو زراعية أو خدمية أو تجارية وتسويقية.

٣- الجهة المنفذة:

هى الجهة المسئولة أمام الصندوق الاجتماعى للتنمية عن إدارة ومتابعة تنفيذ المشروع المتعاقدة بشأنه مع صندوق لتمويله، والمسئولية عن التنسيق والتعاون مع الجهة الوسيطة – ان وجدت – لتحقيق اهداف المشروع وفق إطار التعاقد. وقد تكون الجهة المنفذة كيان حكومى أو غير حكومى، مالى (بنك) أو غير مالى لكنها تخضع عند تقدمها بمقترح مشروع لمعايير محددة . وتشمل الأمثلة على الجهات المنفذة ما يلى: الجمعيات الأهلية – الجمعيات التعاونية – جمعيات رجال الأعمال – المنظمات التطوعية – النقابات المهنية – المؤسسات الحكومية – المؤسسات الخاصة أو البنوك كجهات وسيطة ومنفذة فى نفس الوقت.

٤- الجهة الوسيطة:

هو الجهة التى تقوم بإدارة الائتمان وتيسر القروض المستفيد النهائى وذلك بعد مراجعة دراسات الجدوى والاستعلام الكافى عن المستفيد وذلك بالتعاون مع الجهة المنفذة ووفقاً للشروط الإئتمانية التى يضعها الصندوق.

والجهة الوسيطة هي المسئولة عن تحمل مخاطر الإئتمان وإعادة سداد القرض وفي بعض الحالات تكون الجهة الوسيطة هى نفسها الجهة المنفذة للمشروع وأهم الأمثلة على الجهات الوسيطة هى: البنوك عندما تعمل كجهة وسيطة فقط أو جهة وسيطة ومنفذة معاً.

سياسات العمل ببرنامج تنمية المشروعات:

١- تشجيع الشباب على إقامة المشروعات الصغيرة الجديدة وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة وذلك من خلال القروض الميسرة للشباب بالشروط الآتية:

أ- قيمة القرض: حتى ٥٠ ألف جنيه للمستفيد الواحد تصل إلى ٢٠٠ ألف جنيه فى حالة اشتراك أكثر من مستفيد في المشروع.

ب- الفائدة: فائدة بسيطة تبلغ حتى الآن ٩ ٪ سنوياً للمشروعات الجديدة، ١١ ٪ سنوياً للمشروعات القائمة وترغب فى التوسع، ويتم مراجعة هذه الفائدة باستمرار(*).

جـ- أغراض القروض: تمويل لآلات والمعدات والخامات ومستلزمات الانتاج ومصاريف التشغيل لدورة إنتاجية - أى أن المستفيد عليه توفير المكان المناسب والذى يمكن أن يكون مستأجراً.

د- أنواع المشروعات: جميع الأنشطة الانتاجية الصناعية والزراعية والخدمية والتجارية والتسويقية فيما عدا استصلاح الاراضى.

(*) تم تعديل سعر الفائدة وطرق السداد بناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية والمسئولين بالصندوق للتيسير على الشباب فى الفترة الأخيرة.

هـ- فترات السماح والسداد: تختلف فترات السماح والسداد للقرض باختلاف طبيعة المشروعات والأنشطة وفى جميع الأحوال تزيد هذه الفترات عن تلك المطبقة فى مؤسسات التمويل التجارية (البنوك) وعلى وجه التعميم تتراوح فترة السماح ما بين ٦ أشهر – ٢٤ شهر وفترة السداد ما بين ١٨ شهر – ٦٠ شهر.

٢- تقديم منح لا ترد للمعونة الفنية والتدريب للجهات الوسيطة والمنفذة:

يقدم البرنامج منح لا ترد تتراوح نسبتها المئوية بين ٣ – ٧٪ من قيمة القرض الممنوح للجهة الوسيطة / المنفذة وذلك بهدف دعم القدرات المؤسسية للجهات الوسيطة والمنفذة فى النواحى الفنية والإدارية والتنظيمية وتدريب الكوادر المنوط بها تنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية وذلك لزيادة قدرتها وكفاءتها فى القيام بدورها ولضمان نجاح المشروعات واستمرارها.

٣- الدعم الفني والتدريب للمستفيدين من أصحاب المشروعات الصغيرة:

يقوم برنامج تنمية المشروعات بتقديم الدعم الفنى لأصحاب المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق وذلك عن طريق:

أ – التدريب على النواحى الادارية والتنظيمية وامساك الدفاتر وإدارة المشروع الصغير.

ب – التدريب على النواحى الفنية عملياً ونظرياً لاكتساب المهارات اللازمة للمشروع ولضمان نجاحه.

جـ- المشورة الفنية لحل مشاكل الانتاج.

د- المساعدة في التسويق والترويج.

هـ- النواحي المتعلقة بالجودة والضيافة.

و- النواحي الفنية والاقتصادية لدراسات الجدوى.

بالإضافة إلى ذلك فإن البرنامج يقدم المساعدة للمستفيدين الجدد من خلال الإنشطة الآتية:

أ - إنشاء وحدة خاصة تقوم بمساعدة المستفيدين فى اعداد دراسة الجدوى لمشروعاتهم تمهيداً للتمويل.

ب- اعداد نماذج مشروعات صناعية وزراعية وخدمية فى جميع المجالات للاسترشاد بها من جانب الشباب عند اختيار ودراسة مشروعاتهم الجديدة.

جـ- اعداد الدراسات والمسوح القطاعية ودراسات فرص الاستثمار.

٤- إنشاء حضانات الاعمال والمراكز الانتاجية:

نظراً للصعوبات التى تواجهها المشروعات الصغيرة فى مرحلة البدء واحجام الشباب عن الدخول فى مجال العمل الحر خاصة فى المشروعات الصغيرة التى تحتاج درجة مهارة عالية، فإن برنامج تنمية المشروعات بالصندوق الاجتماعى يتبنى مشروع لإقامة عدد من حضانات الأعمال الصغيرة بمواقع مختارة ببعض المحافظات (القاهرة - الدقهلية - المنوفية - أسيوط وغيرها) كتجربة رائدة يمكن تعميمها فى حالة نجاحها وذلك تشجيعاً للشباب على العمل الحر وكسر حاجز الخوف من الفشل وتقليل المخاطر فى

بداية النشاط والعمل على تأكيد فرصة نجاح المشروعات وتهدف الحضانة إلى تحقيق ما يلي:

أ – توفير مكان مؤقت لبدأ الاعمال.

ب – توفير حزمة متكاملة من الخدمات والأنشطة المعاونة لهذه المشروعات.

جـ– تنظيم الخدمات المشتركة للمشروعات مثل التسهيلات الادارية والمكتبية وغيرها.

هـ– تدريب اصحاب الأعمال الصغار على أسلوب إدارة الزعمال وتنمية قدراتهم.

و– تتبادل الخبرات والسلع بين المشروعات المختلفة الموجودة فى الحضانة.

٥- تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية وتطوير اساليب الإنتاج التقليدية :

يعمل البرنامج على تعظيم الاستفادة من الموارد والخامات الطبيعية المتاحة والغير مستغلة استغلالاً اقتصادياً والعمل على تصنيعها فضلاً عن تطوير طرق الإنتاج المستخدمة واستحداث تكنولوجيات ملائمة للعمل على إنتاج سلع نهائية تلبي حاجة الإستهلاك مثل الإستفادة من جريد النخيل فى الأماكن التى تنتشر بها زراعات النخيل. إضافة إلى ذلك يعمل البرنامج على احياء بعض الصناعات التقليدية وتطويرها من خلال تصميم المنتج وتدريب الكوادر اللازمة.

٦- غرض قيم العمل الحر لدي الشباب:

فى إطار العمل على تعميق فكر العمل الحر بين الشباب يستخدم برنامج تنمية المشروعات بالصندوق الاجتماعى للتنمية الكثير من الأدوات لتحقيق هذا الهدف مثل : المؤتمرات – الندوات – الزيارات الميدانية – المعارض الدائمة والمؤقتة – الحضانات.

كيف تتقدم الجهات الوسيطة / المنفذة بمشروع البرنامج:

أ – يتم تقديم مقترح المشروع بواسطة الجهة المنفذة على النموذج المعد لهذا الغرض ويقدم الطلب إلى المكتب الإقليمى للصندوق الاجتماعى فى نطاقه المشروع وفى حالات خاصة يمكن تقديم الطلب مباشرة إلى الأمانة العامة للصندوق الاجتماعى بالقاهرة أو إلى برنامج تنمية المشروعات بالصندوق.

ب– يرفق مع مقترح المشروع بيانات عن الجهة الوسيطة أو المنفذة (على نموذج خاص) تتضمن مجلس ادارتها والمسئول عنها ونشاطها ومجالها الجغرافى والفئات المستهدفة من النشاط وآلياتها الفنية والقانونية وأجهزتها الادارية والمالية والفنية وموقفها المالى وميزانياتها عن السنوات الثلاث السابقة بالإضافة إلى قرار إنشائها.

جـ– يتضمن مقترح المشروع (Proposal) المقدم من الجهزة المنفذة لتمويل المشروع فكرة عامة عن المشروع وأهدافه ومبررات اقامته والفئات المستهدفة منه وعرض مختصر لمكوناته، والمدة المتوقعة

لتنفيذه وقيمة التمويل المطلوبة له والعلاقة بين مكونات المشروع والجهات المنفذة.

د- بعد الموافقة المبدئية على المشروع يتم اعداد مستندات المشروع (المقترح الفنى / وصف المشروع) مع بعض التفاصيل والإضافات مثل الهيكل التنظيمى المقترح لإدارة المشروع والبرنامج الزمنى وبرنامج التمويل وتحليل تكلفة بنود المشروع وأسلوب المتابعة والتقييم والتقارير الدورية.

هـ- يتم تقييم المشروع وفقاً لمعايير برنامج تنمية المشروعات، ويتم اخطار الجهة المتقدمة بالمشروع بالملاحظات "خاصة بالتقييم مع تحديد المدة اللازمة لمناقشة وتعديل المقترح طبقاً للملاحظات أو ما يتفق عليه.

و- بعد استيفاء الجهة المتقدمة بالمشروع لجميع البيانات يقوم البرنامج بإعداد ملخص للمشروع ويعرض على لجنة دراسة وتقييم المشروعات بالبرنامج.

ز- يتم عرض المشروعات التى توافق عليها لجنة تقييم المشروعات بالبرنامج على اللجنة التنفيذية للصندوق الاجتماعى للتنمية.

ح- بعد استكمال جميع مستندات المشروع بالصورة المناسبة يتم إعداد مسودة بصيغة اتفاق بين الصندوق والجهة الوسيطة/ المنفذة باشتراك الإدارة القانونية.

ط- يتم التنسيق مع إدارة المعلومات بالصندوق الاجتماعى للتنمية

لادخال بيانات المشروع وأسلوب المتابعة وصرف التمويل فور توقيع عقد الاتفاق.

٢- التنفيذ للمشروعات التي تتقدم بها الجهات الوسيطة / المنفذة:

أ- بعد توقيع إطار اتفاق العمل بين الصندوق والجهة الوسيطة/ المنفذة والذى يشمل طريقة الاقراض والسداد، وكذلك نظام المتابعة والتحكم فى سير المشروع ... الخ. يقوم الصندوق بتحويل دفعات القروض إلى الحساب المخصص للمشروع بالبنك باسم المشروع وفقاً للجدول الزمنى المتفق عليه وفي ضوء الإنجاز الفعلى.

ب- تقوم الجهة المنفذة بالترويج للمشروع ثم تتلقى دراسات للمشروعات الصغيرة من المستفيدين طبقاً للقواعد والشروط الموضوعة مسبقاً والتي تتمشى مع سياسة الصندوق ويتم اختيار المشروعات التي تتمشى مع هذه القواعد.

جـ- تقوم الجهة المنفذة بتحديد قيمة القرض المطلوب للمستفيد والأقساط وقيمتها ومواعيدها بعد تحديد مكونات المشروع الصغير (معدلات - خدمات - مستلزمات تشغيل ... الخ) وتكاليفها وتساعد المستفيد على تنفيذ دراسات لمشروع.

د- يتم تحرير عقد بين الجهة الوسيطة/ المنفذة والمستفيد وتحدد فيه طريقة الاقراض ودفعاتها.

هـ- تقوم الجهة المنفذة بتحديد الاحتياجات التدريبية لجهازها التنفيذى وللمستفيدين وتحديد كيفية وجهة وتوقيت تنفيذها.

و- تقوم الجهة المنفذة / الوسيطة بمتابعة شراء المعدات والمستلزمات المطلوبة للمشروعات الصغيرة وتقديم الاستشارات الفنية إن أمكن.

ز- تقوم الجهة المنفذة / الوسيطة بالتعاون مع الصندوق بمتابعة قيام المشروع فى مراحله المختلفة للتأكد من استخدام القرض فى الغرض المخصص له وكذلك تقديم أى عون فنى أو تدريبى إذا تطلب الأمر ذلك.

جـ- يقوم الصندوق ومكاتبه الإقليمية بزيارات للمشروعات والمستفيدين للوقوف على الصعوبات والمشاكل التى تواجههم وتقديم الحلول لها.

٣- المتابعة وتقييم الأداء بالمشروعات التي تتقدم بها الجهات الوسيطة والمنفذة:

يتم متابعة المشروع على عدة مستويات لتأكيد نجاحه وهذه المستويات هى:

أ- مستوى الجهة المنفذة وتعنى بجميع جوانب المشروع.

ب- مستوى الجهة الوسيطة وتعنى بالالتزام بالشروط الائتمانية وفرص السداد.

جـ- مستوى المكاتب الإقليمية للصندوق وتعنى بتنفيذ المشروعات الصغيرة وسير الأداء والتزام الأطراف.

د- مستوى وحدة المراجعة الداخلية بالصندوق وتعنى بالألتزام المطلق بمتطلبات التعاقد.

هـ- مستوى برنامج تنمية المشروعات ويعلى بجميع ماسبق مع التركيز على الأداء الفنى للمشروعات الصغيرة الممولة.

ويتم تقييم أداء المشروع ككل في ضوء المعايير التالية:

- مدى الالتزام بأهداف المشروع.
- درجة استهداف الفئات المستهدفة والمستفيدة من المشروع.
- المخرجات الكمية للمشروع (عدد المشروعات / عدد المستفيدين/ فرص العمل المولدة / التمويل المنصرف).
- نسبة ومعدل الصرف من الموازنة المعتمدة لكل من القرض والمنحة.
- الالتزام بالبرنامج الزمنى للتنفيذ.
- الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروع (فى مرحلة لاحقة).
- **الإجراءات المطلوبة من المستفيدين للحصول علي قروض لمشروعات صغيرة من برنامج تنمية المشروعات:**

يعمل البرنامج على توفير قروضه للشباب من خلال نوافذ متعددة تغطى جميع اتحاد الجمهورية، سواء كانت هذه النوافذ فروع للبنوك كجهات وسيطة/ منفذة لمشروعات الصندوق أو جهات أهلية أو جمعيات أو غيرها.

١- الإجراءات المطلوبة:

أ- التقدم بطلب الحصول على القرض مرفقه به دراسة جدوى مبسطة للمشروع إلى إحدى الجهات الآتية:

- أقرب فرع من فروع البنوك التى تقوم بتنفيذ مشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية فى النطاق الجغرافى لإقامة المشروع.

- إحدى الجمعيات التعاونية أو جمعيات رجال الأعمال أو غيرها من الجهات الأهلية التى تقوم بتنفيذ مشروعات الصندوق فى النطاق الجغرافى الذى يقطن به المستفيد.
- برنامج تنمية المشروعات (وحدة معاونة المستفيدين - ٧ ش التحرير بالدقى - القاهرة) إذا كان المستفيد من سكان القاهرة والجيزة.
- المكتب الاقليمى للصندوق الاجتماعى بالمحافظة التى يقطن بها المستفيد.

ب- فى كل الأحوال السابقة تقوم الجهات المشار إليها بمساعدة المستفيد ومناقشة دراسة الجدوى (التى يمكن أن يقدمها على النموذج المبسط الذى أعده برنامج تنمية المشروعات لهذا الغرض) وتعديلها إذا تطلب الأمر ذلك وفقا للضوابط الفنية والاقتصادية والتسويقية المعروفة.

جـ- فى حالة ما إذا كانت الجهة الوسيطة والمنفذة، أحد البنوك، فإن البنك يقوم فور إقرار الدراسة بالتأكد من جدوى المشروع وبأن المستفيد من المستهدفين من قروض البرنامج، ثم اتخاذ إجراءات منح القرض للمستفيد.

د- فى حالة ما إذا كان المستفيد قد تقدم إلى برنامج تنمية المشروعات، أو أحد مكاتب الصندوق الإقليمية فيتم مناقشة مشروع المستفيد، وبعد إقراره يتم تحويله مع توصية بمنح القرض إلى البنك (الجهة المنفذة / الجهة الوسيطة) لإتخاذ إجراءات منح القرض وفقاً للضوابط المنظمة لذلك.

٢- الضمانات المطلوبة:

فى كل الأحوال فإن الضمانات التى تطلب من المستفيد فى الحدود الدنيا

والتى تتناسب مع إمكانيات الشباب فى بداية حياته وطبيعة المشروع وتشمل بصفة عامة مايلى:

- الأوراق والمستندات المثبتة للدين كالشيكات أو الكمبيالات.
- يحتفظ البنك بملكية الآلات والمعدات وتسلم للمستفيد بموجب وصل أمانة لحين الإنتهاء من سداد القرض.
- التأمين على الآلات والمعدات ضد السطو والحريق.
- التأمين الشامل على السيارة فى حالة تمويل وسائل نقل الركاب.
- الضمانات الشخصية أو الجماعية.

اعتبارات اختيار المشروع الصغير (للمستفيد):

أ- أن يتكامل مع المشروعات الصغيرة المماثلة.

ب- أن يستخدم المواد الخام المحلية المتوفرة.

جـ- أن يتمتع المشروع بجدوى فنية واقتصادية.

د- أن يكون قادراً على توفرى فرص عمل جديدة بتكلفة مناسبة.

هـ- أن تستخدم تكنولوجيا ملائمة مكثفة للعمالة كلما أمكن.

و- أن يكون له قدرة على الاستمرار والتوسع.

ز- أن يراعى مشاركة المرأة كلما أمكن.

ح- ألا يتعارض مع اشتراطات ومتطلبات المحافظة على البيئة.

ط- أن يلبى حاجة المجتمع من السلع، وأن تكون منتجات المشروع ذات جدوى عالية وبأسعار منافسة وعليها طلب فى الأسواق.

معايير اختيار المشروعات المقدمة من الجهة المنفذة / الوسيطة:

١- أن تكون المشروعات موجهة إلى الفئات والمجموعات المستهدفة التى حددتها سياسة الصندوق وأهدافه وبالأخص المجموعات الفقيرة والعاطلة والباحثة عن عمل وتحقق احتياجاتها الأساسية.

٢- توجه المشروعات أساساً لخدمة المناطق التى تكثر بها البطالة تتوفر بها فرص الإستثمار فى ضوء الموارد المتاحة.

٣- أن يكون للمشروع عائد اجتماعى أو اقتصادى مقبول من الصندوق وقادر على توفير فرص عمل حقيقية.

٤- أن تتمشى أهداف المشروع مع أهداف الصندوق وبرامجه المختلفة وأن يشجع المشروع تعاون ومشاركة القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية والتطوعية بأشكالها ومستوياتهم المختلفة.

٥- أن تعمل المشروعات على توجيه اهتمام أكثر بالمرأة وتشجيع مشاركتها فيها سواء كمستفيدة مستهدفة أوفى ى ردارته وتنفيذه.

٦- لا تزيد تكاليف ادارة المشروع عن نسبة بسيطة من التكاليف الكلية، ويمكن للجهات الوسيطة / المنفذة الحصول على منحة كمصروفات إدارية ودعم مؤسسى.

٧- أن يكون التمويل اللازم للمشروع فى حدود الإمكانيات المالية التمويلية للصندوق.

٨- أن يتكامل المشروع مع المشروعات المماثلة بالنطاق الجغرافى لتنفيذ المشروع.

ثالثاً: أدوار المنظم الاجتماعي في نشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية:

من وجهة نظرنا أن المنظم الاجتماعى يمكن أن يقوم بالأدوار التالية فى أنشطة الصندوق الاجتماعى أهمها:

١- دور المحلل:

يمكن للمنظم الاجتماعى أن يشارك من خلال ما يتوافر له من بيانات فى التخطيط لمشروعات الصندوق الاجتماعى، وأيضاً يمكن أن يضع تصوراته المستقبلية لما يمكن أن تكون عليه المشروعات.

٢- دور المخطط:

يمكن للمنظم الاجتماعى أن يشارك من خلال ما يتوافر له من بيانات فى التخطيط لمشروعات الصندوق الاجتماعى، وأيضاً يمكن أن يضع تصوراته المستقبلية لما يمكن أن تكون عليه المشروعات.

٣- دور كمنظم للتغيير:

من الممكن للمنظم الاجتماعى أن يساهم فى إطار هذا الدور فى عملية الإشراف على تنفيذ مشروعات الصندوق لدى الجهات المنفذة أو المستفيدين بمشروعات الصندوق لتبصيرهم بأهم وسائل تنفيذ مشروعاتهم والجهات التى يمكن أن تعاونهم فى ذلك، وكما يمكن له أن يساهم فى توضيح ما يمكن أن يسفر عنه تنفيذ هذه المشروعات على المستوى الاجتماعى والاقتصادى والبيئى، ويمكنه أيضاً أن يضع صيغ من التعاون بين المستفيدين فى بعض المشروعات.

٤- دور الوسيط:

وفيه يعمل المنظم الاجتماعي كوسيط بين الأفراد المتقدمين إلى الصندوق الاجتماعي للحصول على مشروعات، وكذلك يمكن أن يكون وسيطاً بين المستفيدين وجهات أخرى أو تنظيمات أخرى مثل البنوك أو أى جهاز فنى قادر على تقديم خدمات فنية أو إدارية أو محاسبية للمتقدمين للحصول على قروض من الصندوق .. ومن الضرورى أن يكون دور المنظم الاجتماعى مختلفاً عن الوسطاء التجاريين، بمعنى أن عمله فى إطار هذا الدور لا ينبغى أن يكون فى مقابل أجر من المستفيدين أو المتقدمين للصندوق.

٥- دور المدافع:

وفيه يأخذ المنظم الاجتماعى دوراً أكثر إيجابية فى الدفاع عن بعض مطالب الأفراد أو المواطنين المتقدمين للحصول على خدمات الصندوق أو من الجهات المتعارنة له، ويمارس أساليب الضغط والإقناع حسب طبيعة المواقف المختلفة لتحقيق مطالب هؤلاء المواطنين.

الفصل الحادي عشر

جهاز بناء وتنمية القريه كجهاز

مقدمة ...

أولا : نشأة الجهاز وأختصاصاته

ثانياً : مصادر التمويل في جهاز بناء تنمية القرية

ثالثاً : اتفاقيات المساعدات الخارجية في جهاز القريه

رابعاً : الهيكل التنظيمي لجهاز بناء وتنمية القرية

خامساً: البرنامج القومي للتنمية الريفيه المتكامله ودور جهاز بناء تنميه القريه فيه

جهاز بناء وتنمية القرية كجهاز

أولا : نشأة الجهاز واختصاصاته :

صدر القرار الجمهوري رقم ٩٨١ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية محدداً مجالات واختصاصات هذا الجهاز والتي من أهمها :-

١- العمل على تنفيذ السياسة العامة والبرامج التي تقررها اللجنة الوزارية للحكم المحلي فيما يتعلق ببناء وتنمية القرية المصرية . وبالتنسيق مع الوزارات ووحدات الحكم المحلي والأجهزة المعنية بما يحقق التكامل للمشروع.

٢- اقتراح الخطة العامة للمشروع وعرضها على الوزير المختص بالحكم المحلي لاعتمادها من اللجنة الوزارية.

٣- العمل على تنفيذ الخطة طبقا للبرنامج الزمني الذي اقرته اللجنة الوزارية.

٤- متابعة خطوات تنفيذ المشروع : وتقديم التقارير الدورية للوزير المختص بالحكم المحلي مع اقتراح الحلول الكفيلة بتذليل العقبات التي تعترض تنفيذ المشروع.

٥- تقييم الإمكانيات المحلية المتاحة لدى وحدات الحكم المحلي وتحديد متطلبات دعمها سواء من الناحية المالية، أو من ناحية الخبرات الفنية.

٦- إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشروع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والفنية مع الجهات المعنية والخبراء المتخصصين

٧- اعداد وتنفيذ البرامج الاعلامية والتدريبية وغيرها لتنفيذ خطة إعادة بناء

القرية وللجهاز الحق فى الاتصال بجميع أجهزة الدولة ووحدات القطاع العام ووحدات الحكم المحلى للحصول على البيانات، والإحصائيات والتقارير المتوفرة لديها وعلى هذه الجهات معاونة الجهاز فى القيام بالدراسات والبحوث اللازمة لعمله.

والجهاز يتبع الوزير المختص بالحكم المحلى ويرأس الجهاز رئيس يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيينه وأيضا له مدير عام يصدر قرار بتعيينه من الوزير المختص بالحكم المحلى كما أن للجهاز موازنة تدرج فى فرع خاص ضمن موازنة الأمانة العامة للحكم المحلى وترتكز سياسة عمل الجهاز على ثلاثة محاور أساسية هى :-

أ- وضع إطار للتنمية .. لما كانت التنمية تستهدف احداث تغيير مخطط مرغوب للانتقال إلى الحالة المرغوب الوصول إليها فرضتها ظروف التقدم التكنولوجي ليمكن وضع الانسان المصرى فى الوضع الملائم له من مسيرة الركب الحضارى فإن تحقيق ذلك يستلزم معه وضع اطار عام للتنمية الريفية يعده جهاز بناء وتنمية القرية.

ب- تحديد الأهداف التى يسعى الجهاز لتحقيقها. يمكن ايجاز أهداف الجهاز فيما يلي :-

* تشجيع المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات المتصلة بجهود التنمية عن طريق اشتراك المجالس المحلية الشعبية فى إعداد الخطة.

* زيادة الموارد المالية للقرية من خلال عائد للمشروعات الإنتاجية التى يدرجها الجهاز ليتولد منها فائض يستخدم لدعم مشروعات التنمية التى

تحتاجها القرية (سواء من موارد الدولة أو من المساعدات الخارجية) والتنسيق بين الأجهزة الحكومية لتحقيق التكامل بين المشروعات.

* تخطيط القرية عمرانيا بما يضمن توفير المسكن الصحي المناسب.

* إدخال التكنولوجيا الحديثة لرفع الكفاءة الإنتاجية لاستغلال الخامات المحلية وتحرير سكان الريف من مشقة العمل اليدوي.

جـ - إقامة مشروعات بناء وتنمية القرية. تتضمن خطة الجهاز مشروعات في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وذلك بهدف تحقيق التنمية المتكاملة وتحقيق الحد الأدنى من الخدمات والمرافق التي يلزم أن تتواجد لتؤكد فعالية التنمية المتكاملة وقد مرت هذه المشروعات بمرحلتين هي المرحلة التجريبية ومرحلة الإنتشار.

ثانياً : مصادر التمويل في جهاز بناء وتنمية القرية :

توجد مصادر متعددة اعتمد عليها بناء وتنمية القرية في تمويل المراحل والخطط المختلفة التي قام بتنفيذها وهذه المصادر تنقسم إلى مصدرين هما :-

أ- المصدر المحلي للتمويل: ويشمل بدوره ثلاثة مصادر هي :-

١- تمويل من ميزانية الدولة بالإضافة للمساهمة المالية لبعض الوزارات التي تقع في اختصاصاتها بعض المشروعات التي ينفذها جهاز بناء وتنمية القرية.

٢- مشاركة المواطنين في المشروعات حيث يشترط الجهاز في كثير من المشروعات المنفذة في القرى مساهمة المواطنين بجزء من التمويل في

هذه المشروعات أو من خلال حساب الخدمات والتنمية بمجالس القرى التى ينفذ فيها مشروعات.

٣- صندوق التنمية المحلية (بإعتباره جهاز محلى على الرغم من أن تمويله الأساسي من المساعدات الخارجية)

ب- المصدر الأجنبي:

ومن المنظمات التى ساهمت فى تمويل هذا المصدر :

١- هيئة اليونسيف:

١- وهى إحدى منظمات الأمم المتحدة التى استهدفت فى اتفاقيتها مع جهاز بناء وتنمية الخدمات المتكاملة للطفولة فى الريف المصرى.

٢- الجمعية التعاونية للمعونات الأمريكية لأنحاء العالم (هيئة كير) واستهدفت اتفاقية الجهاز معها انشاء مراكز الأعداد المهنى لبعض المهن والحرف التى يحتاجها الريف كما اشتمل نشاطها مع الجهاز التوسع فى مشروعات التنمية الاقتصادية وتقديمها لمعونات غذائية للأطفال فى دور الحضانة وكذلك للصبية والفتيات فى مراكز الإعداد المهنى.

٣- هيئة التنمية الدولية بالحكومات الأمريكية A. I. D وعقد جهاز بناء وتنمية القرية معها عادة إتفاقيات منها اتفاقية الخدمات الأساسية "A. V. S" واتفاقية التنمية المحلية الثانية LDII من الاتفاقيات التى استهدفت التعاون لتنمية المجتمع الريفي.

ثالثاً : اتفاقيات المساعدات الخارجية في جهاز القرية :

١- اتفاقية تدعيم اللامركزية Decentralization وكان الهدف منها دعم العمل المصرى الأمريكى فى مجال التنمية المحلية لمساندة سياسات الحكومة المصرية نحو تحقيق اللامركزية، مما يؤدى إلى زيادة خدمات المشاركة الشعبية فى إتخاذ القرارات وتحسين مستوى الخدمات الأساسية وتيسير الحصول عليها وكانت هذه الاتفاقية هى أو عمل رسمى مشترك بين الطرفين نفذت من خلال جهاز بناء وتنمية القرية وسميت ببرنامج دعم اللامركزية وهو ما يمكن تسميته بالمرحلة الأولى من برنامج التنمية المحلية LDI والتى تم توقيعها فى أغسطس ١٩٨٩ بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت القرى المصرية من خلال هذه الاتفاقية الاستعانة بها فى المجالات التالية :-

١- تنفيذ بعض مشروعات الخدمات الأساسية للقرية مثل مياه الشرب والطرق والكبارى والمعدات الثقيلة وصيانة المعدات والمنشآت اللازمة فى هذه المجالات وبلغ عدد هذه المشروعات ما يقرب من ٦٠٠٠ مشروعاً.

٢- امداد صندوق التنمية المحلية بالأموال التى تمكنه من الاقراض لتنفيذ وتشغيل بعض المشروعات المنتجة للقرى المستهدفة مثل تربية الدواجن، وتربية النحل.. وغيرها وبلغ عدد هذه المشروعات ٧٧٥ مشروع انتاجى صغير ونفذت فى ٨٦٠ وحدة قروية.

٣- وكذلك تقدم تمويل فى مجالات التعليم والصحة والشباب وتدريب

٦٠٠٠ شخص من العاملين بمجالس القرى وادارة التنمية على مستوى المراكز والمحافظات فى برامج تدريبية فى مجالات تخطيط وتنفيذ وصيانة مشروعات البنية الأساسية إلى جانب التدريب على تشغيل الحواسب الآلية، كما قدم من خلالها بعض المساعدات الفنية لحل مشاكل تخطيطية أو هندسية للعديد من القرى.

٢- اتفاقية برنامج التنمية المحلية الريفية :

وقعت الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية المرحلة الثانية من برنامج التنمية المحلية فى سبتمبر ١٩٨٥ وذلك استمراراً لاتفاقية برنامج تدعيم اللامركزية وامتداداً للعمل المشترك بين البلدين.

أهداف الاتفاقية :

الهدف الرئيسى من المرحلة الثانية فى برنامج التنمية المحلية هو تحسين مستوى معيشة الأفراد محدودى الدخل فى القرية وذلك من خلال تقديم الخدمات الأساسية لهم بالإضافة إلى الأهداف الفرعية التالية :-

رفع مستوى كفاءة الأجهزة المحلية فى كل من المجالات التالية :-

أ- تحديد الإحتياجات ووضع الأولويات والتخطيط لمشروعات الخدمات الأساسية.

ب- إدارة تمويل ومتابعة هذه المشروعات.

جـ- الاشراف على التنفيذ الفنى لهذه المشروعات.

د- وضع وتنفيذ وبرامج الصيانة لمشروعات البنية الأساسية بالقرى.

هـ - تحسين قدرة الأجهزة المحلية، الشعبية منها والتنفيذية على تعبئة الموارد المحلية بهدف المساهمة في مشروعات البنية الأساسية وتشغيل تلك المشروعات وصيانتها بكفاءة.

٢- اتفاقية الخدمات الأساسية للقرى :-

بدأ برنامج الخدمات الأساسية للقرية في عام ١٩٧٩ بتوقيع الإتفاقية الأولى بين حكومة جمهورية مصر العربية (ويمثلها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية) وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية (ويمثلها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) وهي اتفاقية الغذاء من أجل التنمية . تدخل هذه الاتفاقية ضمن اتفاقة صندوق التنمية المحلية حيث تم تخصيص مبلغ يعادل ٧٥مليون دولار: لتحسين القرية التابعة للوحدات المحلية للقرى على التخطيط والإدارة والتمويل وتنفيذ وصيانة مشروعات الخدمات الأساسية التي يتم اختيارها محليا وتدعيم سياسة اللامركزية التي تنتهجها حكومة جمهورية مصر العربية من خلال نظام الحكم المحلي، وتستخدم أموال الاتفاقية في تشييد مشروعات الخدمات الأساسية بالقرى لدفع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقدم خدمات فنية استشارية وتساهم حكومة مصر العربية بالعاملين اللازمين لنشاط الاتفاقية بجهاز بناء وتنمية القرية المصرية والمحافظات والمراكز والقرى بالإضافة إلى قيمة الأراضي المنشأ عليها المشروعات وتكاليف البناء التي تزيد عن الأرصدة المتاحة للمشروع بالإضافة إلى نسبة ١٠ ٪ لغرض الصيانة.

يتولى إدارة وتنفيذ الاتفاقية لجنة الخدمات الأساسية المكونة من جهاز بناء وتنمية القرية المصرية والحكم المحلى ووزارات التخطيط والتعاون الدولى، والمالية والاسكان والزراعية وممثلين عن جهاز التعبئة العامة والاحصاء ووزارات الرى ومن جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، حيث تقوم اللجنة بوضع السياسات العامة التى تحقق تنفيذ الاتفاقية، ووضع معايير اختيار المحافظات وإقرار خطط المشروعات وتحديد الاعتمادات ومتابعة وتقييم البرنامج وقد تم تنفيذه اعتبارا من خطة عام ١٩٨٠ فى ثلاثة محافظات هى الشرقية، الفيوم، سوهاج وبناء على التطبيق الجيد لمشروعات خطة ١٩٨١/٨٩ للسنة الأولى فقد تم توقيع اتفاقية جديدة عبارة عن منحة من الولايات المتحدة الأمريكية وبذلك أصبح اجمالى إتفاقية المنحة ما يعادل ٣٠٠ مليون دولار، لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية للخدمات الأساسية للقرى.

رابعاً : الهيكل التنظيمي لجهاز بناء وتنمية القرية :

يشمل عدة مستويات هي :-

١- المستوي المركزي :

أنشئ الهيكل التنظيم للجهاز من الإدارات المختلفة الموجودة به بما يحقق التخطيط المتكامل للتنمية الريفية اقتصاديا واجتماعيا وعمرانياً كما يستعين الجهاز على المستوى المركزى بأهل الخبرة والعلم فى مجالات التنمية المختلفة وذلك فى اطار اللجان المختلفة والتى منها اللجنة الاستشارية لبناء وتنمية القرية والتى يرأسها وزير الحكم المحلى والتى تضم مجموعة من

المستشارين من الخبراء والمتخصصين في مشروعات التنمية الريفية من صحية وتعليمية واقتصادية واجتماعية وثقافية .. وغيرها إلى جانب المسئولين فى المجالات المختلفة ومهمة اللجنة الاستشارية اقتراح الاتجاهات العامة والخطط والبرامج فى مجالات تطوير القرية في المجالات المختلفة. وينبثق من هذه اللجنة لجنتان فرعيتان تتولى كلاً منهما دراسة الموضوعات المختلفة فى مجال تخصصها للعرض على اللجنة الاستشارية واللجنتان الفرعيتان هما :-

١- لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسكان.

٢- لجنة التنمية العمرانية.

ويرأس كل منها عضو من اللجنة الاستشارية ضمانا للربط بين هذه اللجان، هذا بالإضافة إلى لجنة تنسيق الخدمات الريفية وصدر بها قرار وزارى رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ تضم الوكلاء الأوائل للتنمية بالوزارات المختلفة المعنية بالنشاط الريفى وهو (ادلشباب - النقل - التربية والتعليم - الصحة - الثقافة - الاعلام - الزراعة - الرى - التخطيط - الاسكان والتعمير - الشئون الاجتماعية والتأمينات - وأمانة الحكم المحلى - ورؤساء بنك ناصر - كهربة الريف - بنك الائتمان - هيئة مياه الشرب - جهاز تنظيم الأسرة ..) ومهمة هذه اللجنة تحقيق التنسيق بين كافة الأجهزة التى تعمل فى التنمية الريفية سواء كانت مركزية أو محلية وبمعنى آخر تحقق التنسيق والتكامل بين خطط الوزارات المختلفة فى القطاع الريفى .

٢. المستوى الإقليمي :

إنشأت ادارات بناء وتنمية القرية المصرية على مستوى المحافظات الريفية ضمن هيكل المحافظات تأكيداً لمبدأ أن الخطط والبرامج الريفية يجب أن تكون نابعة من المجتمعات الريفية وتتولي هذه الإدارات :-

١- عمليات المعاونة والتخطيط والتنسيق بين الجهود المبذولة المختلفة للتنمية الريفية بالمحافظات مباشرة وعمليات التنفيذ على المستوى المحلى وكتابة التقرير عنها وتقديمه لمستوي الجهاز بالمستوى المركزى. تشترك مع إدارة الجهاز فى المستوى المركزى فى اقتراح وتنفيذ الدراسات والبحوث الخاصه بالنهوض بالقرية وتطوير ما بها من خدمات ومرافق، كما أنشأ أقسام بناء وتنمية القرية على مستوى المراكز الإدارية لتقوم بنفس مهمة إدارات بناء وتنمية القرية.

٢- الإشراف على الوحدات المحلية للقرى فى نطاق كل مركز ومعاونتها فى التخطيط والتنفيذ لمشروعات التنمية المحلية وتنسيق الجهود بالنسبة للمشروعات التى تخدم أكثر من مجلس قروى.

٣. المستوى المحلي :

حيث يتم تدعيم قدرات المجالس الشعبية المحلية القروية حتى تصبح قادرة على أن تكون وسيلة فعالة فى برامج التنمية وذلك من خلال :-

١- معاونتها فى التخطيط لدعم الإمكانيات المحلية.

٢- إنشاء وتنظيم وحدات إدارة مشروعات التنمية الريفية المشتركة

ويعمل الجهاز على رفع كفاءة العاملين بالوحدات المحلية من خلال :

أ ـ مساهمته فى وضع المبادئ العامة التى يتم بها اختيار رؤساء الوحدات المحلية للقرى بحيث تتوفر فيهم الخبرة العملية والممارسة الميدانية.

ب ـ البرامج التدريبية فى مجال التنمية الريفية لرؤساء الوحدات المحلية للقرى والعاملين بها ولرؤساء المجالس الشعبية المحلية.

خامساً : البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة «شروق» ودور جهاز بناء وتنمية القرية فيه

خلال عام ١٩٩٥/٩٤ تم وضع تصور جديد لجهاز بناء وتنمية القرية من خلال هذا البرنامج الذى يهدف إلى :ـ

ـ الهدف الاستراتيجى (بعيد المدى) لبرنامج التنمية الريفية المتكاملة يتضمن شقين يجب أن يتحققا معاً فى تزامن أفقى وهما :ـ

١ـ التقدم المستمر فى مستوى نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلى.

٢ـ الارتقاء المتوالى بمستوى مشاركتهم الفعالة فى إحداث هذا التقدم.

الأهداف العامة للتنمية الريفية المتكاملة :

١ـ تنمية الموارد المادية المحلية وذلك من خلال :

* زيادة الموارد المادية المتاحة ورفع كفاءة استخدامها.

* استمرارية قدرة الموارد المادية المتاحة على التجدد المستقبلى.

* التحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية للمواطنين.

* زيادة متوسط الدخل الحقيقى للمواطنين.

* زيادة فرص العمل المستقر والمنتج.

* تنويع مصادر الدخل المحلى.

٢. تنمية الموارد البشرية المحلية من خلال:

* ضبط معدلات النمو العددى لتتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية المتاحة.

* التوزيع الجغرافى للسكان بما يناسب التوزيع الطبيعى للموارد المادية المتاحة.

* رفع مستوى الخصائص النوعية للمواطن وخاصة الصحية والتعليمية والمهارية.

* الارتقاء بالنظام القومى وتنمية الشعور الفردى بالمسئولية المجتمعية وممارسته العلمية خلال المشاركة الشعبية المنظمة.

٣. تنمية الموارد المؤسسية من خلال:

* الزيادة المستمرة فى الاعتماد على المشاركة الشعبية فى تحقيق التنمية المحلية.

* تحقيق درجات أعلى للتساند الوظيفى والتكامل العضوى فيما بين الجهود الحكومية وبينها وبين الجهود الأهلية.

* تحقيق درجات أعلى من التكامل القائم على العدالة فيما بين تنمية المجتمع المحلى وتنمية المجتمع القومى.

٤ـ الأهداف المحددة علي المستوي المحلي :

وسيقوم بوضع هذه الأهداف المجتمع المحلى المقصود من خلال مشاركة شعبية منظمة أثناء تخطيط برنامجه المحلى للتنمية المتكاملة .

٥ـ منهجية العمل علي مستوي كل وحدة محلية ريفية :

تسير فى المراحل التالية :

المرحلة الأولي : الاستكشاف والتحليل :

وتستهدف رسم خريطة اقتصادية اجتماعية للمجتمع الريفى المحلى .

المرحلة الثانية : استثارة المجتمع :

وتستهدف تركيز انتباه المجتمع الريفى على امكانياته وموارده غير المستعملة بكفاءة ومشاكله واحتياجاته التنموية واستثارة مشاركة ابنائه للفكر فى كيفية تسكين الأوضاع من خلال جهودهم الذاتية بالدرجة الأولى ومساندة الحكومة بالدرجة الثانية .

المرحلة الثالثة : التخطيط للتنمية الريفية :

وتستهدف وضع خطة للتنمية الريفية المتكاملة تحقق تطلعات أبناء المجتمع المحلى بكافة تفاصيلها الفنية وبرمجتها الزمنية وتوزيع ادوارها على المنظمات والأفراد للمشاركة فى تنفيذها .

المرحلة الرابعة : التنفيذ :

وتستهدف ترجمة خطة التنمية الريفية المحلية وبرامجها ومشروعاتها

إلى واقع عمل خلال قيام كل منظمة وفرد بمهامه وأدواره حسب الخطة وفق تتابعها الزمنى .

المرحلة الخامسة :

وتستهدف قياس وتقدير كم ونوعية ما تم انجازه من أهداف خطة التنمية المحلية.

مجالات المشروع القومي :

٥ـ المجالات التي تستهدف البرنامج القومي :

يستهدف البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة تنفيذ مشروعات فى مجالات متنوعة منها :

أ ـ مشروعات البنية الأساسية.

ب ـ مشروعات تنمية اجتماعية.

جـ ـ مشروعات تنمية اقتصادية.

٦ـ التتابع الزمني لتنفيذ البرنامج :

يقترح أن يكون بدء تنفيذ البرنامج متدرجا خلال سبعة أعوام ٩٤/٩٥ ـ ٢٠٠٠/٢٠٠١ على النحو التالي :ـ

١ـ العام الأولى ٩٤/٩٥ وتم اختيار عدد قريتين فى كل محافظة بالإضافة إلى ادخال القرى التى اصيبت بالسيول فى الوجه القبلى.

٢ـ العام الثانى فى كل محافظة أى (٥٢) قرية على مستوى الجمهورية.

٣- العام الثالث نحو (٢٠٠) قرية من قرى الجمهورية.

٤- العام الرابع نحو (٤٠٠) قرية من قرى الجمهورية.

٥- العام الخامس (٦٠٠) قرية من قرى الجمهورية.

٦- العام السادس (٨٠٠) قرية من قرى الجمهورية.

٧- العام السابع نحو (١٠٣٠) قرية من قرى الجمهورية.

جهاز بناء وتنمية القرية كأحد منظمات ممارسة تنظيم المجتمع :

الخدمة الاجتماعية، وكما سبق الإشارة تعتمد في ممارستها على العمل في اطار منظمات متنوعة، وطريقة تنظيم المجتمع كأحد طرق هذه المهنة هي الأخرى تعتمد على الممارسة في منظمات لها أهدافها وسياساتها، وبالنظر في ذلك وفي أهداف وسياسة جهاز بناء وتنمية القرية، فإنه يمكن اعتبار هذا الجهاز من منظمات تنظيم المجتمع التي تقدم الخدمات المباشرة والتنموية وتأكيداً لذلك، فإنه توجد عدة أسس يقوم عليها هذا الإعتبار.

١- أن جهاز بناء وتنمية القرية منظمة لها بناؤها ووظيفتها وسماتها التي تتطابق مع التحليلات السابقة لمفهوم منظمة تنظيم المجتمع التي سبق الإشارة إليها.

٢- بالنظر إلى أهداف جهاز بناء وتنمية القرية نستخلص أن أهدافه تتفق مع كثير من أهداف طريقة تنظيم المجتمع، والتي من بينها دراسة المجتمع لمعرفة موارده واحتياجاته، وإعداد الخطط اللازمة لاستثمار هذه الموارد واشباع الاحتياجات، والاستعانة بجهود المنظمات الأخرى في تحقيق

الأهداف التى من أجلها انشاء الجهاز وتشجيع المشاركة الشعبية، وتدريب القيادات واستثمار جهودها فى تحقيق التنمية والعمل على رفع كفاءة الخدمات القائمة وانشاء خدمات جديدة وغيرها.

٣- جهاز بناء وتنمية القرية يعتبر من المنظمات المضيفة للخدمة الاجتماعية عامة ولطريقة تنظيم المجتمع خاصة حيث أنه لم ينشئ لتقديم خدمات أولية للخدمة الأجتماعية، وعلى ذلك فإن طريقة تنظيم المجتمع تقوم بمساعدة هذا الجهاز على تحقيقب أهدافه التى أنشئ من أجلها، وذلك فى الجوانب التالية :

أ - طريقة تنظيم المجتمع يمكن أن تساعد هذا الجهاز على وضع الخطط التنموية بصورة واقعية ملائمة لظروف المجتمع وإمكانياته.

ب- يمكن أن تساهم طريقة تنظيم المجتمع فى حل النزاعات والخلافات التى قد تنشأ بين هذا الجهاز وقيادات المجتمع، أو بين قيادات وجماعات المجتمعالتى يعمل من أجلها الجهاز.

جـ- يمكن أن تساهم طريقة تنظيم المجتمع فى تنسيق العمل، وتدعيم التعاون بين أقسام وإداراته ووحدات جهاز بناء وتنمية القرية على المستوى المركزى والمحلى.

د - العمل عى تدعيم وتوثيق الصلة بين هذا الجهاز والقاعدة الجماهيرية بما يكفل تعاون المواطنين فى مشروعات وبرامج التنمية فى نطاق عمل الجهاز.

هـ - يمكن أن تساعد طريقة تنظيم المجتمع هذا الجهاز على الاستفادة القوص من الموارد المتاحة بالمجتمع.

و - يمكن من خلال جهود المهنيين في طريقة تنظيم المجتمع تزويد العاملين بهذا الجهاز بالخبرات والمهارات التي تساعدهم على أداء أدوارهم بكفاءة وفعالية .

ز - يمكن أن تساهم طريقة تنظيم المجتمع في نوعية المواطنين بدور الجهاز والخدمات التي يقترحها، وطريقة الاستفادة، وأماكن تواجد هذه الخدمات.

ح - يمكن لهذه الطريقة العمل على استثارة المواطنين للمشاركة بالجهود الذاتية في مشروعات الجهاز بالمجتمع الريفي.

الأدوار المهنية للمنظم الاجتماعي في جهاز بناء وتنمية القرية :

هذا وبالرغم من تعدد الأدوار - المقترحة لدور الأخصائي الاجتماعي، إلا أن هناك مجموعة من الأدوار يمكن أن يشير إليها تناسب مع طبيعة العمل في جهاز بناء وتنمية القرية منها .

أ - دور المحلل :

ويكون تركيز الأخصائي الاجتماعي في هذا الدور على جمع وتحليل وتفسير البيانات عن المجتمع المحلي الذي يعمل فيه وعلى المنظمات القائمة به والجمعات التي يمكن أن تشارك في تنمية الجهود الذاتية والمشكلات، والاشتراك مع المواطنين في اقتراح الخطوات اللازمة لوضع برامج من

شأنها حل هذه المشكلات لإحداث التغير المطلوب إحداثه لدفع المواطنين على المشاركة بجهودهم.

ب- دور الوسيط:

وفيه يقوم الأخصائي الاجتماعي بأنشطة اتصال تهدف إلى مساعدة أهالي المجتمع في التعرف على الموارد والإمكانيات التي يمكن أن تساهم في جهودهم المبذولة وبما يؤدي إلى الإستفادة القصوى من هذه الموارد والإمكانيات.

جـ- دور المستشير:

وفي هذا الدور لا يتقيد المنظم الاجتماعي بلوائح إدارية معينة تحكم عمله، بل يتخطى هذه الحواجز الإدارية عند الضرورة ويتصل بالمستويات المختلفة التي من شأنها أن تسهل عمله ويعمل بين قيادات المجتمع وبين الأجهزة والمؤسسات الموجودة التي قد تفيد أهالي المجتمع.

د- دور المرشد:

من الأدوار الأساسية للمنظم الاجتماعي حيث يهتم بمساعدة المجتمع وخاصة قادة الجماعات الأساسية الذين يعبرون عن مشاعر جماعاتهم واتجاهاتهم تعبيراً صحيحاً لإرشادهم عن الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف، ويعتمد المنظم الاجتماعي في ذلك على خبراته ومعرفته لارشاد هذه الجماعات وقيادتها.

هـ - دوره كمدير للبرنامج Program Adminstragtion :

يحتاج وضع البرنامج وموافقة المجتمع عليه إلى مهارة وخبرة الأخصائى الاجتماعى فى الجوانب الإدارية اللازمة خاصة إذا كان سيضعه موضع التنفيذ، بمعنى أن الأخصائى الاجتماعى يجب أن يساعد المنظمة بحيث تكون فى حالة تسمح لها بتنفيذ البرامج من خلال الموارد المتاحة لها، أو يساعد المنظمة فى البحث عن موارد بديلة أو مكملة للموارد الموجودة عندها.

و - دور المدافع Advocate :

إن ابتعاد كثير من المنظمات الاجتماعية القائمة فى المجتمع عن المواطنين الدين يمكنهم الإستفادة من خدماتها، يحرم كثيراً من المواطنين من الاستفادة بهذه الخدمات، الأمر الذى يتطلب الدفاع عن حق المواطنين فى الاستفادة من خدمات المنظمات القائمة فى مجتمعهم وذلك من خلال اشتراكهم فى هذا الدفاع وعلى ذلك يعتبر دور المنظم الاجتماعى فى ذلك له أهميته المحورية حيث يقوم بالاتصال - بالجهات التى تستطيع أن تتخذ قرارات فى صالح أهالى المجتمع، ويطالب باسم المواطنين خاصة الفئات الفقيرة والمستضعفة حتى تحصل على حقوقها والخدمات التى تتطلبها ظروفهم المعيشة.

ز - دور ممثل المنظمة :

يستلزم هذا الدور أن يعمل الأخصائى الاجتماعى فى إطار الالتزامات التى تفرضها عليه المنظمة التى يعمل بها، وأن يتصرف فى حدود التوقعات

التى تقررها له المنظمة، مع مراعاة أن تكون علاقاته فى حدود سياستها وقواعدها ويتطلب ذلك من الأخصائي الإجتماعي أن يتحرر قدر الإمكان من آرائه ونوازعه الشخصية ،وأن تكون القرارات التى يشارك فى اتخاذها لها القبول من جانب المنظمة .

ح- دور ضابط الاتصال :

يسعى الأخصائى الأجتماعى من خلال هذا الدور إلى إقامة شبكة اتصال قوية بين المنظمات حتى تنساب العلاقات والمعلومات فيما بينها ويساعد ويهيئ لمزيد من التقارب الاجتماعى والاتصال المباشر بين المنظمات حتى يتم التعاون فيما بينها طبقا للقرارات الخاصة بها .

الفصل الثاني عشر

الاتجاهات الحديثة لطريقة تنظيم المجتمع

مقدمة:

أولاً: الاتجاهات المعاصرة للممارسة تنظيم المجتمع في أمريكا

- تغيرات في المفهوم والفلسفة
- تغيير في المؤسسات والبرامج
- تغييرات في الأدوات والأساليب
- تغييرات في دور المنظم الاجتماعي
- تغييرات في الاستراتيجيات والتكتيكات

ثانياً: الاتجاهات المعاصرة لممارسة تنظيم المجتمع في مصر

الاتجاهات الحديثة لطريقة تنظيم المجتمع

مقدمة:

لا يوجد شئ فى الوجود فى حالة سكون، فكل الأشياء فى حالة حركة دائمة، وطريقة تنظيم المجتمع من أكثر طرق الخدمة الاجتماعية حركة وتطويراً، وهذه الحركة لا تنبع فقط من داخل الطريقة ولكنها تتواكب مع حركة المجتمعات نفسها التى تتعامل معها هذه الطريقة.

فكل تطور أو تغيير فى أوضاع المجتمع وظروفه يصاحبه تطور وتغيير فى المهن التى تعمل معه ومن أجله.

والاتجاهات الحديثة فى طريقة تنظيم المجتمع تعنى الشكل الحالى للممارسات المهنية للطريقة، وكذلك أحدث الكتابات النظرية التى ظهرت نتيجة لهذه الخبرات والممارسات[١].

وعلى هذا فسوف يكون مدخلنا للتعامل مع موضوع الاتجاهات الحديثة فى طريقة تنظيم المجتمع الاعتماد على توضيح الاتجاهات الحديثة للطريقة فى الولايات المتحدة الامريكية ثم عرض الاتجاهات الحديثة فى مصر وذلك من خلال التركيز على منظورين أساسيين وهما:

١ - الاتجاهات الحديثة للممارسات المهنية لطريقة تنظيم المجتمع.

٢ - الاتجاهات الحديثة للتنظير تنظيم المجتمع.

---

(١) عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون، أجهزة تنظيم المجتمع بأجهزة، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

أولاً: الاتجاهات المعاصرة لممارسة تنظيم المجتمع في أمريكا(١):

حددت الخدمة الاجتماعي لنفسها منذ البدايات الأولى مجالات العمل الصغيرة Micro ومجالات العمل الكبيرة Macro مثل إحتياجات الأفراد والجماعات للمساعدة والرغبة والحاجة إلى تغيير الظروف فى المجتمع حتى يمكن إشباع الاحتياجات فمن ناحية مطلوب: تخليص الأفراد من الألم والأذى والجوع والحركات ومن ناحية أخرى هناك حاجة للتغيير والإصلاح فى المجتمع وإعادة بناء البيئة الاجتماعية.

وقد إهتم اتجاه العمل الصغير Micro فى الخدمة الاجتماعية على إمداد الأفراد بالمساعدات المباشرة، والمعونة حتى يتمكن العملاء والأفراد من التخلص من الإتكالية والتحرك نحو الإستقلالية والتوجيه الذاتى.

ويشمل العمل الكبير Macro (العمل مع وفى المجتمع) مستويين:

يتعلق أولهما بتحسين وسائل الإعداد بالخدمات الاجتماعية، ويتماثل المستوى الثانى مع التأثير المنتشرة وقدرة الظروف الاجتماعية على خلق أحوال دائمة من الحاة للتنظيم كجماعات متعددة من السكان.

وتتميز الناحية الأكثر أهمية من الممارسة فى تنظيم المجتمع المعاصر بالجهود لتحقيق التغيير الاجتماعى والعدالة الاجتماعية، فقد كان الفقر كمشكلة اجتماعية والإسكان غير الملائم وسوء التغذية والنقص فى الخدمات الصحية والطبية وما إلى ذلك.. محط اهتمام وعناية الاخصائيين

---

(١) سامية محمد فهمى، مقدمة فى ممارسة الخدمة الاجتماعية وأجهزة تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ١٥١.

الاجتماعيين منذ البدايات الأولى المهنة ونتيجة للإستجابة لهذه المشكلات كافح أخصائيو تنظيم المجتمع لتغيير أو إصلاح الأحوال الإجتماعية ولتحقيق تنظيم وتنسيق أفضل لأنساق المجتمع لمواجهة الاحتياجات.

هذا وقد كانت القوة الدافعة للممارسة المعاصرة التي شكلت إلى حد كبير الاهتمام بالتغير الاجتماعي والإصلاح نابعة من الظروف المفجعة للبطالة والفقر التي نتجت عن الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ واتسمت هذه المرحلة بتغير المسئولية الأساسية للرعاية الاجتماعية من قطاع التطوع إلى القطاع الحكومي.

وقد أنشئت الحكومة الفيدرالية عام ١٩٣٣ إدارة الإعانات المالية الفيدرالية العاجلة وأقرت قانون الضمان الاجتماعي ١٩٣٥ وكان ذلك بداية انتشار التطورات على جميع المستويات الحكومية في مجال الرعاية الاجتماعية وأصبح من الاهتمامات الحكومية مسئولية الدراسة والتوصل إلى الحقائق والتجريب والإبتكار وتطوير البرامج وتحسين المستويات والتفسير، مثلها في ذلك مثل باقي أوجه النشاط في تنظيم المجتمع والتي تعتبر رسمياً بالدرجة الأولى مسئولة عن التطوع في المؤسسات الخاصة، كما إستمر الدعم الحكومي للخدمات والبرامج.

وتمت بعد الحرب العالمية الثانية دوافع نمو أنشطة جديدة في إسلوب حل المشكلة في تنظيم المجتمع وفي ادوار اخصائي تنظيم المجتمع وأصبح من الواضح أنه بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وصلت إلى مستويات متزايدة من الإنتاجية الاقتصادية والازدهار، فإن عدداً من

المشاكل القانونية والطبيقية والنفسية والاجتماعية إستمرت مصدر إزعاج لاعداد كبيرة من الأفراد.

وتم التعرف على الجماعات المتعددة للمشاكل عند استهلاك جزء كبير من الخدمات المتاحة شكل مباشر، ومع وجود دليل ضعيف جداً أن الخدمات المقدمة كانت مؤثرة وأضيفت ضغوط جديدة لتزيد من حجم هذه المشاكل مثل مشاكل الإسكان في الأحياء الفقيرة والتفتح الحضارى والنسبة العالية للبطالة (خصوصاً للجماعات القاصرة أخلاقياً وصغار السن) والتشكلات الصحية والتعليمية والتفرقة العنصرية وحب الجنس والطائفية ومشاكل الفقر والفئات المحرومة.

وفى سنوات ما بعد الحرب الثانية والفترة التى قبلها توفرت برامج وخدمات وموارد فيدرالية جديدة لتتعامل مع إحتياجات المجتمع ومشاكله وتتضمن هذه البرامج الفيدرالية التدخلات الحكومية – فى شكل مساعدات مالية على شكل هبات وقروض ومشاركة ففى الأرباح ومعونات لمشاريع الأبحاث، ومساعدات فنية ومشورة وما إلى ذلك. فعلى سبيل المثال فى مجال الاسكان، إحتوى مشروع إسكان ١٩٤٦ بالإضافة إى ومكان منخفض الدخل أول تجديد شامل للبرامج الحضارية لتصفية الأحياء الفقيرة وإعادة تنمية المجتمعات المستحدثة.

وأصبح اشتراك المواطنين فى الدور الاستشارى أول المتطلبات الفيدرالية وأمتدت برامج الإسكان الاقتصادى للأسر متوسطة الدخل، والهبات لمنخفض الدخل، والخدمات الاجتماعية فى الاسكان العام والإعداد بالاسكان المناسب غير المميز فى مدينة نيويورك ومشروع رودلون لاسكان الفئات

الفقيرة والمسنين بشيكاغو ومشروع Fight والحرية Freedom وكذلك مشروع التكامل Integrattion ومشروع الله God والشرف Honor ومشروع محلات الرابحة المفتوحة Open Store Front وأغلب هذه المشروعات ركزت مجهوداتها بصورة مباشرة متكاملة لمساعدة الفقراء والأقليات (الأطفال، المرأة، المسنين، الاجانب) فى الأحياء المتخلفة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً.

وهذه المشروعات وغيرها مكنت أخصائيو تنظيم المجتمع من الحصول على اختيارات عديدة يمكن أن يكون لها تأثير فى تغيير المجتمع كما يمكن ابراز اهم الاتجاهات المعاصرة لممارسة الطريقة مع هذا التطور والظروف فى المجتمع الامريكى كما يلى:

أولاً: تغييرات في المفهوم والفلسفة:

١ - حدث ارتباط وثيق بين تنظيم المجتمع والعلوم الاجتماعية على الأخص الاجتماع وعلم النفس، وأصبح هناك تعاوناً بين علماء الاجتماعى وعلماء تنظيم المجتمع فى كليات الخدمة الاجتماعية لإعداد الطلاب للممارسة السليمة لتنظيم المجتمع.

٢- حدث تغير فى اعتبار اهداف العملية وأهداف الانجاز أهدافاً واحدة وتشمل هدفاً أصلياً حقيقياً لتنظيم المجتمع وهذه الفكرة هى دائماً الأساس الفلسفى لتنمية المجتمع.

أهداف العملية والانجاز:

فأهداف الانجاز تهتم بمقابلة الاحتياجات بتوفير الخدمات والمؤسسات اللازمة لذلك وتحقيق أهداف متكاملة؛ أما أهداف العملية فهى تهتم بمساعدة سكان المجتمع على أن يصبحوا أكثر قدرة على مواجهة مشاكلهم بالإعتماد على أنفسهم وأكسابهم صفات التعاون بالمشاركة والتوجيه الذاتى.

٣- أثرت تنمية المجتمع فى ذكر تنظيم المجتمع. أن العديد مما تركز عليه تنظيم المجتمع، فكلاً منهما يركز على الاحتياجات التى يشعر بها المواطنين والجهود الذاتية ومشاركة المواطنين والإهتمام بجميع المجتمع والاعتماد المتبادل بين النظم المختلفة فى مواجهة مشكلات المجتمع وأحداث السنوات الأخيرة، تؤكد ارتباط تنظيم المجتمع بالتنمية الحضرية والحقوق المدنية والتنظيم الجماهيرى للأسر ذات التدخل المحدود.

وقد زاد الاهتمام بتدريب الممارسين فى تنظيم المجتمع فى كليات الخدمة الاجتماعية على المجالات الجديدة مثل التنمية الحضرية وبرامج الفرص الاقتصادية وتنمية المجتمع.

٤- حدث تطوير فى مجال تنظيم المجتمع وهو ألا تقتصر تنظيم المجتمع على الممارسة على مستوى المجتمع المحلى بل تمارس على مستوى الولاية والمستوى القومى والمستوى الدولى.

٥- أصبح هناك اعترافاً بهدف ثالث لتنظيم المجتمع هو العلاقات ونموذج اتخاذ القرارات فى المجتمع. وهذا واضحاً فى أنشطة تنظيم المجتمع التى

نفذت عن طريق جماعات الحقوق المدنية ومنظمات المواطنين ذوى الدخل المحدود وكفاح ونضال جماعات العمل الاجتماعى.

٦- من أهم التطورات الحديثة فى فكر تنظيم المجتمع التركيز الحديث على اهتمام تنظيم المجتمع بالتغير الاجتماعى حيث ذكر رولاند وارين Ronald Warren فى نهاية عام ١٩٦٢ أن تنظيم المجتمع كانت تهتم بالمحافظة على بقاء النسق وحل المشكلات التى تنشأ داخل البناء المؤسسى.

والآن فى كتابات تنظيم المجتمع يعتبر التغير الاجتماعى الأساس الذى ترتكز عليه معظم العناصر سواء كان تغييرا فى المؤسسات أو البرامج أو السياسات أو قدرة المواطنين أو نماذج اتخاذ القرارات(١).

حدث تغييرات فى المؤسسات والبراج بأن أضيفت منظمات وبرامج جديدة تتضح فى الآتى:

١- برنامج العمل الحقيقى:

وهى برامج تقوم أساساً على المشاركة التامة من المواطنين المحليين فى إدارتها وتنفيذها.

٢- برامج المجتمع للأطفال والشباب:

مثل برنامج The Heed Start أحد برامج العمل المجتمعى المخصص لمكافحة الفقر وهو يعمل على مساعدة الأطفال المتخلفين ثقافياً Culturathy

---

(١) محمد الفاروق حمودة، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

قبل دخولهم فى الخبرات المدرسية على أساس مشاركة الآباء فى جهود تحسين أحوال المجتمع عامة بدلاً من التركيز على تحسين النواحى التعليمية فقط.

ومن ناحية أخرى فقد إهتم مكتب الفرص الاقتصادية والموافقة على ١٥ برنامجاً للشباب تحت عنوان تنمية الشباب وأساسها المشاركة التامة من جانب الشباب فى إدراتها وتقويمها.

٢- التنظيم في مجتمعات البيض:

وتتمثل فى البرامج والخدمات التى تقدم للفقراء من البيض الأمريكان مثل عصبة الحفر Urvan League والمؤتمر العام لبرامج الكنيسة البروتستنية والذى قام بمعاونة البيض بالمنح والخدمات الخاصة.

- منظمات المستأجرين مثل مجالس المستأجرين.
- برامج التجديد الحضرى وتجديد الأحياء الشعبية وبرنامج المدن النموذجية الحديثة.

ثالثاً: تغييرات في أدوات وأساليب تنظيم المجتمع:

لقد حدث تغييراً كبيراً فى مجال أدوات وأساليب تنظيم المجتمع، وهناك اهتمام متزايد نحو التركيز على طبيعة التخطيط وبالأخص إسلوب التخطيط الإنجازى من خلال التنظيم والمفاوضة والعمل الاجتماعى.

وبالنسبة للعمل الاجتماعى هناك إدراك لمكانة الصراع فى المجتمع الديمقراطى وتكتيكات واستراتيجيات العمل الاجتماعى وعلى الأخص هناك

تركيز على العمل الموجه وإعتراف كبير بالمشكلات التى تواجه التنظيمات الجماهيرية وما يتعلق بالاتسراتيجيات وأساليب النضال ومكانة التمرد والعصيان المدنى. والخلفية الاستراتيجية والفلسفية للاختيار بين إتجاه العنف أو اللاعنف.

وللتقليل من مجال العنف هناك تركيز على الاتصال Communication وتعليم المجتمع، والتعليم بالطبع يتحقق عن طريق أهداف العملية، ولتحقيق هذه الأهداف العملية، ولتحقيق هذه الأهداف العملية، تحركت تنظيم المجتمع نحو الارتباط بتعليم الكبار Adult Education وهذا يتطلب من المنظم الاجتماعى فهم أساليب ومهارات تعليم الكبار.

أما عن مجالات العمل في تنظيم المجتمع:

فقد قدم جاك روثمان Jack Rothmen[1] نموذجه لمجال ممارسة تنظيم المجتمع حيث قسم ممارستها فى ثلاثة مجالات تشمل:

١ - تنمية المجتمع المحلى Losslity Daveiepment وتتمثل فى العمل مع جماعات المجتمع المحلى فيما تهدف إليه تنمية المجتمع، والتركيز على عملية بناء المجتمع والعمل من خلال تنظيم يمثل فيه قطاعات المجتمع ويحاول المنظم الإجتماعى [illegible] أهداف التغيير عن طريق تمكين سكان المجتمع من الاتفاقات على [illegible] الإهتمامات العامة المشتركة والقيادة والمشاركة من العوامل الهامة فى هذه العملية.

---

(1) Jack, Rothman, "Three Models of Community Organization Practice" (In) Fred Cox, et al., Strategies of Community: A Book of Reading (Iiinos, F.E. peach, Publisher, 1970)

٢- العمل الاجتماعى Social Action ويتم عن طريق الجماعات والمنظمات التى تحاول أن تهدف فى سياسات المؤسسات أو تعمل على أحداث تغييرات فى توزيع القوة، مثل ذلك جماعات الحقوق المدنية والحركات الاجتماعية، والواقع أن الاحتكاك والمشاركة من أهم العناصر التى ترتكز عليها هذا الاتجاه.

٣- التخطيط الاجتماعى Social Planning التخطيط هو الإسلوب التقليدى لتنظيم المجتمع منذ مجالى الرعاية، وقد كان الإهتمام الأول، لهذا الإتجاه هو تنسيق الخدمات الإجتماعية. وقد إتسع هذا الإتجاه حالياً ليشمل تخطيط وتنمية البرامج فى معظم أنساق الرعاية الاجتماعية مثل الإسكان والصحة العامة والتعليم ويعتمد هذا الاتجاه عل يحل المشكلات بطريقة منطقية واستخدام الأساليب الفنية كالبحث والتحليل ويعتمد هذا الاتجاه على القيادة والاستعانة بالخبراء والواقع أن هذه النماذج الثلاثة متداخلة ومتصلة وليست منفصلة(١).

رابعاً: تغيرت في دور المنظم الاجتماعي:

لقد تقدم في تحديد أدوار المنظم الاجتماعى، فقد كانت الفكرة السائدة لدور المنظم هو دور الممكن أو المساعد Enabler وأصبح الآن هناك اتفاق على أن المنظم الاجتماعى يؤدى أدواراً متعددة ومختلفة(٢).

---

(١) محمد الفاروق حمردة، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

(٢) محمد الفاروق، مرجع سابق، نقلاً عن:

- Arther Danham:The New Community Organization: New York: Thomas Y. Crowell Company, 1970, p. 92.

أ – فقد حدد موارى روس Muray Ross أدوار المنظم فى (المرشد – الممكن أو المساعد – الخبير – المعالج).

ب– وأضافت فيولت سيدر Viloott Sider أدوار (المعلم – المفسر أو الموضح – الوسيط والحكم – المناور).

جـ– وأضاف روبرت ماكرو Robert Macro أدوار (المستشار – منظم الكبار المشجع).

د– وأضاف إروين ساندرز Irwin Sanders أدوار (المحلل – المخطط – منظم التغيير – موجه البرامج).

هـ– وأضاف رونالد وارين Ronald Warren أدوار (المحفز – المقنع – المعترض).

و – وأضاف شارلز جروسر Ghariss Grosser أدوار (المدافع – المنشط الوسيط).

ز – وأضاف الآن كونرو Alan Connoro أدوار (المبادر – المستثير).

حـ– وأضاف ديمند كونر Demond Connore أدوار (الملاحظ – المشخص – الاستراتيجى).

ويتضح أن دور المنظم لم يقتصر على المساعد أو الممكن كما كان فى الماضى، بل أتسع وأصبح متعدد ومختلف بأختلاف الموقف والظروف، ففى أحوال كثيرة يكون خلق المشاركة والقيادة، وهو يقوم بالقيادة غير المباشرة، ويعمل على مد مؤسسته بكل المعلومات والتصورات والموارد والمصادر التى

تتعلق بالمشكلات وعلاجها، ويجب أن يعمل المنظم باستمرار على تغيير وتوضيح وتقديم الاقتراحات وتحليلها، ويتدخل كعضو ديناميكي في العمل على مساعدة الجماعة لأختيار الأهداف والقرارات التي تساعدها على إمكانية ترجمة هذه الأهداف والقرارات إلى برامج يمكن تنفيذها كما يجب على المنظم أن يكون خبيراً في تنفيذ عمليات وخطوات تنظيم المجتمع.

كما أن المنظم الاجتماعي يؤدي أدوار أخصائي العلاقات المتبادلة ومساعد المدير المخطط وقائد النضال ورجل الدولة الاجتماعي(١)..

خامساً: تغييرات في الاستراتيجيات والتكتيكات:

من الاتجاهات الحديثة في ممارسة تنظيم المجتمع أن المنظم الاجتماعي أصبح يستخدم عدة استراتيجيات وتكتيكات في تعامله مع الأفراد والجماعات والتنظيمات والمنظمات والمجتمع لإحداث التغيير المقصود، ويقصد بالاستراتيجية «المنهج الذي يستخدمه المنظم الاجتماعي للتأثير في سكان المجتمع» ويقصد بالتكتيكات «الأساليب الفنية أو الاجراءات التنفيذية التي تتبع لممارسة وتحقيق الاستراتيجية».

هذا وقد وضع رونالد وارين ثلاثة أنماط للاستراتيجيات ترتبط بمدى الاتفاق بين الأعضاء في القيم والاهتمامات(٢).

(١) سامية محمد فهمي، مقدمة في ممارسة الخدمة بأجهزة تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ١٩٥.

(2) Roberrt Pelman and Arnold Gurin: Community Organization and Social Planning" Op. Cit., p. 133.

أ- استراتيجيات التضامن Collaborative Strategies:

وتركز على إفتراض اتفاق الأعضاء في الإهتمامات والقيم وفي الإمكان قبول الأعضاء الموافقة على الإقتراحات عن طريق تقوية العلاقات وتزويدهم بالمعلومات والتشجيع والتحفيز.

ب- استراتيجيات الحملة Compaign Strategies:

وتستخدم في حالة عدم موافقة الأعضاء على القضية المطروحة أو عند التصميم على حل قضية ما مع وجود احتمال توقع الوصول إلى موافقة على الاقتراح، وهنا نستخدم أحد هذه الاستراتيجيات (التعليم - الاقناع - المعارضة الضاغطة - العمل على إعادة النظر مرة أخرى لإدراك أن الاهتمامات سوف تشبع بصورة أفضل مما إذا تمت الموافقة على الاقتراح).

جـ- استراتيجيات الاعتراض Contest Strategies:

عندما يكون هنا اختلاف على القضايا المطروحة ويناضل بعض الأعضاء من أجل تحقيق هدف مخالف قد تتبع بعض الاعتراضات داخل المعايير الاجتماعية المعترف بها وبعضها قد ينتهك هذه المعايير.

كما أن هارى شبكت Harry Specht[1] وضعت مختلف التكتيكات التى يمكن استخدامها لتحقيق التغيير ابتداء من استخدام التضامن إلى استخدام العنف والعلاقة بينهما والنتائج الاخلاقية والأدبية والاجتماعية التى يجب على المنظم الاجتماعى أخذها فى الاعتبار قبل اختياره لتكتيك معين

(1) George, Brager and Harry Specht: Community Organization Columbia: Columnia University Press. 1975, pp. 28 - 270.

وأوضح أن التكتيكات التى يستخدمها المنظمون الاجتماعيون وجماعات المجتمع للتأثير فى التغيير المجتمعي ترتكز على ثلاثة عوامل مترابطة متداخلة يشمل:

أ - جوهر القضية أو الهدف من الجهود كما يدركها كلا من نسق العمل والنسق المطلوب احداث تغيير مقصود فيه.

ب- الموارد والمصادر التى تستخدم فى التنفيذ لأحداث التغيير المقصود.

جـ- العلاقة بين نسق العمل المطلوب أحداث التغيير فيه، إن استراتيجية التغيير قد تستخدم عدة تكتيكات في وقت واحد كأساليب للتدخل لأحداث التغيير معتمدة على أهداف نسق العمل والمناخ التنظيمى الذى تم داخله العملية.

ومن التكتيكات التى تستخدم لتحقيق الاستراتيجيات التى ذكرت تكتيكات (الاتفاق - المفاوضة - المساومة - التعاون - النضال - الصراع - التعليم - العمل المشترك - المروق عن القيم أو المعايير القانونية - التحكيم - المتوسط).

ثانياً: الاتجاهات المعاصرة لممارسة تنظيم المجتمع في مصر:

تأثرت الممارسة المعاصرة لطريقة تنظيم المجتمع فى مصر بالتطورات التى حدثت فى الخارج أى أمريكا على وجه الخصوص لذا تنعكس الاتجاهات الحديثة السابقة على ممارسة الطريقة فى مصر، إلا أن هناك بعض التغييرات التى تتسم بها الطريقة فى مصر.

يعتبر ميل الأخصائيين الاجتماعيين في مصر إلى توطين أو أقلمة الخدمة الاجتماعية بما يتفق مع ظروف مصر من أبرز الاتجاهات المعاصرة للطريقة في مصر(١).

وتبذل بعض المحاولات لتوطين الطريقة أي تغيير الأهداف والاستراتيجيات والتكتيكات والمادة العلمية للطريقة حتى يصبح أكثر فاعلية في مصر.

المقصود بالتوطين:

محاولة أن تكون أهداف ومجالات وعمليات واستراتيجيات وتكتيكات والفلسفة الموجهة للخدمة الاجتماعية في المجتمع نابعة من جذور وقيم هذا المجتمع، حتى تكون أكثر فاعلية وجدوى وتساهم في النهوض بالمجتمع.

كما يقصد بالتوطين عملية دراسة الأساسيات العامة لمهنة الخدمة الاجتماعية من فلسفة ومبادئ والابقاء على هذه الأساسيات ثم التعرف على نماذج وأساليب الممارسة التي تلائم ظروف الواقع المحلي للمجتمع الذي تمارس فيه المهنة أي أن عملية توطين الخدمة الاجتماعية تستهدف في النهاية التوصل إلي نماذج ممارسة قابلة للتطبيق في المجتمع من المجتمعات بحيث تتلائم هذه النماذج مع طبيعة الظروف الخاصة المميزة في هذا المجتمع(٢).

---

(١) ابراهيم رجب عبد الرحمن وآخرون، نماذج ونظريات تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ١٧٧ - ١٧٩.

(٢) عبد العزيز مختار، توطين مهنة الخدمة الاجتماعية وعلاقة ذلك بتطوير مناهج تعليم المهنة، المركز التجريبي لتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية، معهد التخطيط القومي، مذكرة رقم ٩١، القاهرة، سبتمبر ١٩٨١، ص ١٠.

أى بمعنى ربط وظائف الخدمة الاجتماعية والاعداد المهنى بالظروف الثقافية الاقتصادية والسياسية وواقع حياة المجتمع.

وبناء عليه تبذل المحاولات لتحديد الحقائق الاجتماعية أو ممارسة الطريقة فى مصر، والعمل على تعديل الممارسة الميدانية لتصبح أكثر توافقاً لمتطلبات المجتمع المصرى.

وهناك عدة عوامل تساعد على توطين الخدمة الاجتماعية تشمل:

أ - مهنة الخدمة الاجتماعية ليست ثابتة بل دينامية فقد تعرضت فى امريكا نفسها إلى تغييرات فما الذى نتوقعه من تغييرات فى الدول النامية.

ب - إنتشار وإتساع الأخذ بالخدمة الاجتماعية فى معظم الدول النامية.

جـ- اختلاف ظروف المجتمعات ونوعية المشكلات التى تواجهها مما يجعلها تختار ما يناسبها من أساليب الممارسة.

٢- المشكلات فى الدول النامية معظمها مشكلات عامة قومية وتمس الاحتياجات الأساسية للمواطنين ولا تعالج إلا بالتنمية لذا فإن الخدمة الاجتماعية الآن تركز على العمليات التنموية مع عدم إهمال العمليات الوقائية والعلاجية وأصبحت أهداف المهنة أهداف تنموية ووقائية وعلاجية.

والواقع أن ظهور خدمة اجتماعية تنموية متوطنة فى مصر أو أى دولة نامية يجعل امريكا نفسها تتعلم الخدمة الاجتماعية التنموية الجديدة وبدأت هذا بالفعل فى مصر.

٣- يتناول التوطين ما يلى:

أ - أهداف الخدمة الاجتماعية فى الدول النامية، أهداف تنموية بينما فى أمريكا الأهداف علاجية فى معظمها.

ب- القاعدة العملية ومنها علم الاجتماع وعلم النفس وعلم السياسة والقانون والعلوم الاجتماعية والنفسية الأخرى.

جـ- الإعداد المهنى للأخصائى الاجتماعى ومسئولياته ومستوياته.

د- مناهج الخدمة الاجتماعية بحيث تستوعب الأهداف والعمليات والاستراتيجيات والتكتيكات والقاعدة العلمية.

هـ- اختيار طلاب الخدمة الاجتماعية والصفات المطلوبة للممارس.

و- التطوع ومدته وصوره وتمويله وتدعيمه.

٤- نظراً لأن إنشاء اجهزة أساسية أولية لتنظيم المجتمع يحتاج إلى إمكانيات وموارد ضخمة وأن مصر دولة نامية إمكانياتها ومواردها ضعيفة فقد أزداد الإهتمام بممارسة طريقة تنظيم المجتمع فى الأجهزة الثانوية عنها فى الأجهزة الأساسية الأولية، ومن الملاحظ أن معظم الأخصائيين الاجتماعيين يعملون فى أجهزة مضيفة ثانوية مثل المدارس والمستشفيات والمصانع ووحدات الحكم المحلى فى حين أن الأجهزة الأساسية لا تستوعب الاعداد من الأخصائيين وهذا تطوير لأن الاخصائيين فى الخارج يمارسون الطريقة فى الأجهزة الأساسية فقط.

٥- نشأت طريقة تنظيم المجتمع وتطورت فى الخارج فى المدن فهى نتاج

الحياة الحضرية، بينما فى مصر فإن الطريقة نشأت وتميزت فى الريف نتائج الخبرات الريفية وكانت بدايتها تجربة قريتى المنايل وشطانوف عام ١٩٢٧ التى قامت بها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بالقاهرة.

٦- إتجهت ممارسة طريقة تنظيم المجتمع فى مصر إلى الأهتمام بمواجهة المشكلات القومية مثل (مشكلة الأمية) ومشكلة التضخم السكانى بغرض ربط أهداف الطريقة بالأهداف القومية.

٧- تساهم الطريقة حالياً فى اعداد الناس للتغيير الثقافى والفكرى والتكنولوجى الذى يؤدى إلى تغييرات فى نظم المجتمع، وتتوقف قدرة الناس على مواجهة التغيير على ما يلى:

- الاستعداد الفكرى والعقلى العام للمجتمع.
- القيم والاتجاهات والتقاليد.
- وجود حافز التغيير.
- الاستعداد المهنى والفنى للتطور والتغيير.
- فاعلية القيادات.
- كفاية الأجهزة الأهلية والحكومية.
- توافر الامكانيات والموارد.

٨- أصبح من أهم الدعائم التى تعتمد عليها طريقة تنظيم المجتمع للنهوض

بالمجتمع من جميع جوانبه كأهداف تنموية التعاون المتبادل بين المهن المختلفة لتمكين الإنسان من السيطرة على بيئته الطبيعية.

٩- من الاتجاهات الحديثة للطريقة أيضاً الربط بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومي فى تنمية المجتمعات المحلية حيث لا يمكن للمنظم الاجتماعى أن يتعامل مع المجتمع المحلى متجاهلاً تأثير المجتمع الأكبر لذا فإن هناك مستويين للتدخل المهنى:

• متسوي أفقي، يتمثل فى العمل مع المجتمع المحلى ومنظماته.

• مستوي راسي، ويتمثل فى ربط العمل المحلى بالعمل مع مراكز اتخاذ القرارات والمنظمات القومية من أجل تنمية المجتمع المحلى.

١٠- هناك نزعة تكاملية بين طرق الخدمة الاجتماعية أى اتجاه عام تكاملى لممارسة الطرق بصورة متكاملة، فطرق الخدمة الاجتماعية ليست منفصلة بل تمثل وحدة واحدة متكاملة حتى أصبح الاتجاه الحديث ينادى بطريقة واحدة هى طريقة الخدمة الاجتماعية، وقد شمل هذا الاتجاه التعليم بكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وتدريب طلابها وكذلك اتجهت إليه جميع البيئات والمؤسسات والمنظمات والأجهزة الاجتماعية المسئولة عن ممارسة الخدمة الاجتماعية فى مصر[١].

---

(١) محمد الفاروق حمودة، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

الفصل الثالث عشر
حالات تطبيقية في تنظيم المجتمع

مقدمـــــــــــة : كيفية تحليل مواقف العمل مع المجتمعات

الحالة الأولى : دراسة تقييم الاحتياجات لإحدى المناطق الحضرية الفقيرة في الإسكندرية

الحالة الثانية : محضر اجتماع مشترك للقيادات الشعبية والتنفيذية بإحدى القرى لدراسة حاجات ومشكلات القرية.

الحالة الثالثة : تسجيل لمقابلة مع رئيس مجلس إدارة إحدى جمعيات تنمية المجتمع الريفي.

الحالة الرابعة : محضر اجتماع مجلس إدارة الاتحاد الإقليمي.

الحالة الخامسة : محضر اجتماع الجمعية العمومية للإتحاد الإقليمي.

كيفية تحليل مواقف العمل مع المجتمعات(*)

مقدمة:

إن ما يسترعى اهتمام طالب الخدمة الاجتماعية هو كيفية توظيف الاطار النظرى للمهنة فى المواقف الفعلية (العملية) التى يواجهها .بل أن كثير من التساؤلات توجه خلال المحاضرات .. من جانب الطلاب... بعضها ينصب على كيفية ربط الموضوعات النظرية ببعضها؟ والبعض الآخر يدور حول مدى مناسبة ما يدرس للثقافة السائدة فى المجتمع والإطار القيمى الموجه للسلوك؟ كما تدور تساؤلات أخرى حول امكانية الالتقاء بين الممارسين والمنظرين .. بحيث لا ينكر كل جانب فى جهة ويترك طالب الخدمة الاجتماعية حائراً بين أبعاد النظرية وواقع الممارسة بل أن بعض الطلاب يأخذهم الحماس الشديد والاعتزاز بالمهنة .. فيقفون موقف عداء تجاه من يمارسونها بالمؤسسات وخاصة عند رؤية ما يخالف ما درسوه فى قاعات الدرس.. وإن كانت هذه القضايا هامة وتستدعى الاجابة عليها إلا أن هناك موضوعات أخرى ترتبط بكيفية توظيف الإطار النظرى فى تحليل المواقف التى تدرس نظرياً أيضاً خلال المحاضرات والتى ترتبط بعضها بممارسات فى طريقة خدمة الفرد، وخدمة الجماعة، وتنظيم المجتمع .. وإن كانت خدمة الفرد أكثر رواجاً وتطبيقاً لأن الإطار النظرى الخاص بها أكثر وضوحاً كما أن معظمه مستمد من نظريات علم النفس.. إلا أن الأمر

(*) هذا الجزء مأخوذ عن أ.د. رشاد أحمد عبد اللطيف، من كتاب مجالات أجهزة فى تنظيم المجتمع، رشاد عبد اللطيف، وآخرون، قسم تنظيم المجتمع جامعة حلوان، ص ص ٢٧٤ - ٢٨٢.

يختلف تماماً فى ممارسات طريقة تنظيم المجتمع التى ترتكز على أكثر من علم.. وبعض هذه العلوم كثير الحركة والتغير سواء ما يتعلق منه بعلوم السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماعي.

هذا إذا كان الحديث عن الإطار النظرى .. أما جوانب الممارسة .. فممارسات طريقة تنظيم المجتمع كثيرة .. إلا أن الممارسة الداخلية فيها يغلب عليها الطابع العلاجى وقد ينهمك الممارسون بهذه المؤسسات فى الأعمال الادارية والفنية ويتركون الممارسات الحديثة فى تنظيم المجتمع.

لذلك .. فى هذه الوريقات نحاول أن نضع إطاراً يمكن لطالب الخدمة الاجتماعية – ولمن يهتمون بمواقف العمل مع المجتمعات – أن يتدارسوه ويضيفوا إليه أو يحذفوا منه بما يثرى الاطار المعرفى والتطبيقى للطريقة.

وهذه بعض المحددات التى تساعد فى عملية تحليل المواقف أو الحالات المجتمعية. وسوف تساعد النقاط الآتية فى إعطاء تصور عام لطريقة تنظيم المجتمع قبل الدخول فى مناقشة المواقف العلمية.

أولاً: الإطار النظري للتحليل:

ونقصد به الملم الممارس لطريقة تنظيم المجتمع بما ينطوى عليه منهج تنظيم المجتمع من مصطلحات ومفاهيم متعارف عليها فى العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع، الاقتصاد، السياسة، العلوم الشرعية، العلوم النفسية ... الخ) بما يساعد الممارس على ايجاد نوع من التكامل بين هذه العوامل وتسهل عليه عملية الاتصال بوحدات المجتمع سواء كانوا قادة، متطوعين، افراد المجتمع، مؤسسات .. الخ كما يسهل عليه الاتصال

بالممارسين من زملائه في قطاعات اخرى من المجتمع وفي فهم اساسيات التخصص واكتشاف نقاط القوة والضعف في اساليب الممارسة قياساً بالإطار المهني النظري.

ولكي ندلل على أهمية فهم الممارس لكل الديناميات السائدة في المجتمع لما لها من انعكاس قد يكون ايجابي .. وقد يكون سلبي على الممارس ما حدث في الموقف التالي :لقد عملت في إحدى المجتمعات المحلية بمصر .. في منطقة شعبية وكنت حديث التخرج ومتحمساً جداً للمهنة ككل وللتخصص في طريقة تنظيم المجتمع، وقد أردت ان اعمل مشروع يفيد هذا المجتمع بالتعاون مع طلاب التدريب والمسئولين بوحدة الضمان الاجتماعي التي كنت أدرب الطلاب بها .. وتبلورت الفكرة في عمل :مشروع لمحو الأمية للكبار، وقد لاقى هذا المشروع ترحيب من المسئولين بالمجتمع – وأقصد بالمسئولين – هنا الرسميين وهم نظار المدارس أو مدراء المدارس .. وقد تم فعلاً افتتاح فصل لمحو الأمية وجاء بعض الشباب بالإضافة إلى طلاب التدريب للمساعدة في عمليات التعليم .. وبعد مضى حوالي شهر .. قل عدد الدراسين من ٢٧ طالباً كبير إلى ثلاث وهمس أحدهم لي بقوله أن هناك فصل لمحو الأمية افتتح في مقر احدى الجمعيات الأهلية وأنهم يمنحون الدراسين هدايا ويعطونهم شهادة رسمية بالاضافة إلى أنه يقولون لهم .. انه بعد الحصول على التعليم الملائم يمكن الحاقهم بعمل مناسب :فقلت له ومن هو المسئول عن هذا البرنامج فقال احد القيادات الطبيعيين بالمجتمع .. وأخذت أمه وذهبت لمقابلته .. وقد قابلني بترحاب شديد .. وقال أن المشروع الذي تقوم به جيد .. فقلت له بما أنه جيد لماذا

قمتم بعمل مشروع مماثل له ولماذا لم نتشاور معاً في هذه الأمور .. إلا أنه رد وبحزم شديد .. قائلاً وبحيثما علمتم بمشروعكم هل اتيتم وأخذتم المشورة منا؟!! ووجدت نفسي أمام الموقف فعلاً حائراً وقبل أن أجيب عليه .. استمر في حديثه قائلاً.. إننا هنا قيادات منذ وقت طويل ونعرف احتياجات المجتمع .. وهل تظنون انكم بذلك سوف تؤثرون على مكانتنا بين أبناء الحي «أبناء الحتة» .. وقد تداركت الأمر وعرفت أن الموضوع ليس بسيطاً .. فقل له .. اننا لا ننكر أهميتكم ولا نود أن نؤثر عليكم .. وكل ما في الأمر أننا نحاول أن نجرب بعض المشروعات وفي مرحلة التجريب نخشى أن يفشل المشروع وقد يؤثر ذلك عليكم أيضاً وأنه اذا كنا لنسأل فيكم على حد قولك .. فالأمر الآن أمامنا للتعاون سوياً .. فرد قائلاً .. أننا قد انجزنا مشروعنا .. وأنتم انجزتم مشروعكم وانه وفضل ان يستمروا في نشاطهم بمفردهم وانتهى الحوار وعند هذه النقطة .. لأنه كان مصراً على الانفراد بالمشروع .. وهو والقيادات التي كانت معه..

وبنظرة فاحصة علي هذا الموقف نجد أن بعضها يتعلق:

أ - بعمليات الدراسة في تنظيم المجتمع.

ب - القيادة في تنظيم المجتمع.

جـ- أهمية احتواء الاطراف جميعها الموجودة في المجتمع قبل التفكير في أي مشروع.

د - الاستراتيجيات الخاصة بتنظيم المجتمع .. وأساليب الإقناع والتفاوض.

هـ- مبادئ طريقة تنظيم المجتمع .. الخ..

وعلي هذا يتكون الإطار النظري من:

أ - قاعدة معرفية عامة: مستمدة من العلوم الاجتماعية والسلوكية والشرعية والتي يستفيد منها المنظم الاجتماعي في وضع اسس برنامج تدخله المهني ومواجهته للمواقف المجتمعية.

ب- قاعدة مهنية: مستمدة من طرق الخدمة الاجتماعية (فرد - جماعة - مجتمع) بالتركيز على الجوانب المهنية المتعلقة بطريقة العمل مع المجتمعات وأنسب الجوانب التي يمكن الاستفادة منها من الطرق الأخرى سواء ما يتعلق بالمقابلة في خدمة الفرد وأساليب التعلم وكذلك التفاعل الجماعي في خدمة الجماعة والقيام بتنظيم جماعات العمل المجتمعي.

جـ- الممارسة الميدانية والتطبيق العملي للقاعدة المعرفية والقاعدة المهنية وتوظيف هذا الإطار النظري في مجال الممارسة وحسب نوعية الموقف الذي يواجهه المنظم الاجتماعي.

جوانب الاطار النظري المهني للمنظم الاجتماعي:

- الأطر النظرية المتعلقة بالعمل مع المنظمات الخاصة بالرعاية الاجتماعية:

- التعرف بزيارات مهنية مثل (ممثل المنظمة - عضو الفريق - المبادل المطالب - المفاوض - واضع الاستراتيجية - مكون الأهداف)..

الأطر النظرية المتعلقة بالتنمية:

- الألمام بأسس Prccess العملية والجوانب المتعلقة بإنجاز الاهداف Task

- العمليات المتعلقة بدراسة المجتمع ودراسة الاحتياجات.

- القيام بأدوار مهنية مثل (دور المنظم كمنظم - كمخطط - كمساعد فى وضع البرامج - الشارح - الموجه).

الأطر النظرية المتعلقة بحل المشكلات المجتمعية:

- الألمام بنموذج حل المشكلات.

- دراسة الاحتياجات.

ثانياً: المحكات والموضوعات التي تهم عند تحليل المواقف (الحالات):

لذلك يهم عند تحليل المواقف الالمام بما يلى:

١- مبادئ طريقة تنظيم المجتمع.

٢- المفاهيم المستخدمة فى الطريقة (حاجة - مشكلة - تنظيم اجتماعى منظمة اجتماعية - مليات التبادل والتنسيق - العجز من أداء الوظائف الاجتماعية).

٣- النظريات العلمية للاجتماع وللعلاقات بين المنظمات مثل:

- نظرية التبادل.

- نظرية الدور.

- نظرية التفاعل.

- العلاقات الاجتماعية.

- نظرة المنظمات.

- نظرية اللعب.

- نظرية الاتصال.

٤- خطوات طريقة تنظيم المجتمع:

الدراسة ، الخطة التنفيذ، المتابعة، التقويم.

٥- استراتيجيات تنظيم المجتمع:

الإقناع - الضغط.

٦- الاساليب الفنية للطريقة (التفاوض، اللوبى، الحملة، التعاون).

٧- القيادة (أنواعها - طرق تدريبها - اكتشافها).

٨- أدوات الطريقة.

(الاجتماعات - المؤتمرات - المقابلات).

٩- اساليب التسجيل المستخدمة فى تنظيم المجتمع.

١٠- أدوار المنظم الاجتماعى وخصائصه.

(المخطط، المرشد، المساعد، المدافع، الوسيط، المحلل، المنسق .. الخ).

١١- نوعية المجتمع الذى يعمل فى اطاره المنظم الاجتماعى.

١٢- نوعية المستفيدين من خدمات المنظم الاجتماعى.

إن إدراك طالب الخدمة الاجتماعية والممارس المهنى لهذه الموضوعات سوف يثرى من ممارسته العلمية ويزيد من فعاليته وادائه المهنى .

كيف تحلل الموقف

أولاً: لابد من التفكير كثيراً قبل البدء فى الإجابة .. حيث أن الإلمام بجوانب الموقف ككل وربط الاحدا ببعضها سوف يساعدك فى الوصول إلى اجابه متميزة ومتأنيه ويجنبك العشوائية أو القصور فى معالجة جوانب المشكلة .

ثانياً: استخدام دائماً المصطلحات الفنية للطريقة وابتعد عن استخدام اللغة العامية وحاول أن تفسر الموقف بإضافة معلومات جديدة .. ولا تضر الشئ بنفس الشئ «كمن حلل الماء بالماء» .

ثالثاً: استعن بخبرتك فى التدريب الميدانى .. اذا كانت قد مرت عليك مواقف مشابهة لذلك ولا تتردد أن تقع فى الخطأ .. فغالباً ما يكون سبب فشل الطالب هو عدم الثقة فى معلوماته .. ولكن اكتب المعلومات التى لديك وبرر مناقشتك للموقف بأسلوب سليم ومعالجة جيدة .. وثق ان الله سبحانه وتعالى سوف يوفقك .

رابعاً: تنقسم المواقف التي تتطلب الوصول إلي حل إلي:

أ - مواقف بها خطأ مهني.

ب- مواقف لا يوجد بها اخطاء مهنية.

بالنسبة للعنصر (أ) الخاص بالمواقف التى توجد بها أخطاء مهنية لاحظ ما يلى:

١- ما هى نوعية الخطأ .. هل يرتبط بالمجتمع، أفراد المجتمع، البرامج، المؤسسات، الأخصائى الاجتماعى نفسه.

٢- ما هى المبادئ أو العمليات المهنية التى لم يطبقها الأخصائى الاجتماعى فى هذا الموقف.

٣- ما الذى كان يجب على الأخصائى الاجتماعى القيام به لمواجهة هذا الموقف.

مثال: «انفعال الاخصائى الاجتماعى اثناء مناقشة احدى الموضوعات» خطأ مهنى يتعارض مع أحد سمات المنظم الاجتماعى وهى القدرة على ضبط المشاعر . ويتعارض مع مبدأ التقبل .. ويتعارض مع قيم المهنة [illegible]

[illegible] هنا فى حالة المواقف التى [illegible] بوجود أخطاء مهنية لابد أن يشير الطالب [illegible] الخطأ المهنى [illegible] وما يجب أن يلتزم به الأخصائى المنظم) الاجتماعى [illegible] مهنية (مرتبطة بالمبادئ - [illegible] - [illegible] - [illegible] تنظيم المجتمع - سمات الأخصائى [illegible] .. الخ)

ب- بالنسبة لهذا العنصر والخاص بالمواقف الجيدة .. فالنقد هنا لا يستدعى مشقة كما هو الحال فى العنصر السابق ويكتفى الطالب بالآتى:

- الاشارة إلى نواحى القوة فى التصرف المهنى.

- اهم النواحى المهنية التى التزم بها المنظم الاجتماعى.

- قد يشمل ذلك الاشارة إلى (أهم المبادئ - الاستراتيجيات - الأدوات .. الخ) التى قام المنظم الاجتماعى بالالتزام بها عند مواجهة الموقف.

خامساً: إن إلمامك ومهارتك فى استذكار الاطار النظرى للطريقة، ومواظبتك على حضور الدرس ومتابعة استاذ المادة واستذكار ما تكلف به أولاً بأول وعدم تحرجك فى أن تسأل وفى الوقت المناسب سوف يمكنك من أن تكون ماهراً فى مناقشة الموقف وناقداً جيداً فى المستقبل .. بإذن الله.

وفيما يلى عرض لنوعية المواقف التى قد يواجهها المنظم الاجتماعى يتتبعه بعد عرض لمواقف عملية من البيئة نفسها أو من مجتمعات أخرى بهدف تنمية المهارة فى العمل بطريقة تنظيم المجتمع.

الحالة الأولى

دراسة تقييم الاحتياجات لأحد المناطق الحضرية الفقيرة في الاسكندرية(*)

دراسة لتحديد احتياجات منطقة حضرية متخلفة فى محافظة الاسكندرية الفكرة المقدمة من هيئة اليونيسيف هو تقديم نموذج لمجتمع يشارك في التعبير عن مشاكله ومن مسئولية التخطيط والتنفيذ لبرامج تواجه احتياجاته كما يشعر بها – أى أن الهيئة ترمى إلى تقديم أحد المجتمعات الحضرية ذات الاحتياجات الحادة لتساعدها فى المشاركة فى إيجاد الحلول العملية لتلبية هذه الاحتياجات.

ومن الطبيعى ان يكون الخطوة الأولى لهذا الهدف هو البحث العلمى لتحديد أحد المجتمعات فى حدود الاسكندرية والتى تعانى من احتياجات حادة ثم تصنيف هذه الاحتياجات كما يعيها لبناء هذا المجتمع.

وكانت هذه هى المهمة التى أوكلت إلى مجموعة من أساتذة جامعة الاسكندرية مختلفة التخصصات لتغطية جميع أوجه احتياجات مجتمع الدراسة. أى أن الهدف من الدراسة التى قامت بها مجموعة الاساتذة هو تحديد احتياجات أحد المناطق الحضرية بمحافظة الاسكندرية ذات المشاكل الحادة.

(*) هذه الدراسة قامت بها هيئة اليونيسيف بالتعاون مع جامعة الاسكندرية ممثلة فى بعض كلياتها المتخصصة وهى (كلية الطب – كلية الآداب ، قسم الاجتماع، قسم الانثربولوجيا – المعهد العالى للصحة - المعهد العالى للتمريض) والمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية.

ولما كانت الاسكندرية مكونة من ثلاث عشرة منطقة سكنية لذا كان يتعين استخدام مؤشرات اجتماعية صحية اقتصادية لكى يتم اختيار اكثر هذه المناطق معاناة من المشاكل الاجتماعية والصحية والاقتصادية وبالفعل تم الاتفاق على سبعة مؤشرات وهى التى امكن الحصول على ارقامها لكل من الثلاث عشرة منطقة بالاسكندرية وهى:

١ – معدل الأمية.

٢ – معدل البطالة بين الإناث والذكور.

٣– متوسط حجم الاسرة.

٤ – معدل الازدحام بالمنازل.

٥– النسبة المئوية للمنازل بدون توصيلات للمياه.

٦ – النسبة المئوية للمنازل بدون كهرباء.

٧– معدل وفيات الأطفال الرضع بالتعاون مع هيئة التعبئة والاحصاء بالاسكندرية.

وبناء علي معدلات هذه المؤشرات السبع وجد أن منطقة المنشية وكرموز تتميزان بأعلى نسبة من المؤشرات السلبية ولما كانت كرموز بها أعلى نسبة من إجمالي السكان بالاسكندرية وجميع الشيخات بداخلها اعتبرت متخلفة فقد وقع الاختيار عليها كمنطقة للدراسة.

وكرموز هى إحدى مناطق غرب الاسكندرية ويبلغ عدد سكانها حسب

آخر احصائيات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء سنة ١٩٨٦ عدد ١٩٦٢٨٠ نسمة وهى تكون ٦,٧ ٪ من اجمالى سكان الاسكندرية .

وتبلغ الكثافة السكانية بها فى الكيلو متر مربع ٥٩٤٧٩ نسمة وتحتوى على عشرة شياخات اعتبرت جميعها متخلفة بناء على المعايير الاجتماعيه، ثم كان من الأفضل اختيار احدى هذه الشياخات لتنفيذ الدراسة على أن تكون ايضاً الأكثر تخلفاً ومعاناه .

ومرة أخرى استخدمت بعض من المؤشرات السبع السابقة وذلك لصعوبة الحصول على الارقام للشياخات منفردة مع إضافة مؤشرات جديدة وهى عامل السلامة بالمنطقة ووجود حد أدنى من المواصلات لوصول الباحثين اليها وايضاً مدى استعداد الأهالى للتعاون – وبناء على هذه المؤشرات تم اختيار شياخة كرموز غرب للدراسة .

ولتحديد احتياجات هذه الشياخة استخدمت عدة طرق بحثية للاتصال بجميع المستويات الادارية والأهلية بالشياخة للتعرف على هذه الاحتياجات وكانت الطرق البحثية المستعملة خمس طرق وهى:

١- الاطلاع على السجلات الرسمية من جميع الادارات الرسمية بالشياخة للتعرف على البيانات الاساسية .

٢- الملاحظة الحقلية والالتقاء ببعض افراد السكان اثناء ساعات العمل واثناء الاجازة الاسبوعية وتسجيل الحقائق البيئية .

٣- إجراء مسح حقلى لعينة ممثلة من أسر الشياخة (بلغت بخمسمائة عائلة) حيث تمت المقابلة مع الأسر وجميع البيانات المطلوبة .

٤- للتعرف على آراء واتجاهات قيادات الشياخة تمت مقابلة القيادات التنفيذية (٢٦ قيادة) وقيادات المجلس الشعبى المحلى (١٧) ثم سبع من القيادات الشعبية وطلب منهم ملئ استمارات معدة لهذا الغرض. وتبع ذلك استقبالهم فى ورشة عمل لكل مجموعة وذلك للتعرف عى أولويات مشاكل الشياخة كما يرونها وكذلك توصياتهم لطرق حل هذه المشاكل.

٥- كذلك استخدمن طريقة الدراسة العميقة وذلك للحصول على المعلومات الانثروبولوجية للشياخة حيث تمت مقابلات مكثفة مع بعض القيادات الشعبية المختارة استخدمت نفس طريق المقابلات المكثفة مع بعض القيادات النسائية الشعبية (١٨٠ سيدة) للتعرف على المشاكل من وجهة نظر الأمهات.

ويمكن تلخيص النتائج بما يلي:

١- بالنسبة للبيئة الطبيعية بالشياخة:

فقد أظهرت نتيجة الملاحظة الحقلية والدراسة الانثروبولوجية إن سكان هذه الشياخة يعيشون فى ظروف بيئية ردئية حيث طرق الشياخة ضيقة وقذرة غير مضاءة في كثير من المواقف وتعترضها اكوام وتلال من القمامة كما أن طفح المجارى متواجد على مسافات قصيرة بين وحول المنازل – كذلك هناك مشكلة اسكان ملحة حيث يسكن ٧١,٢ ٪ من العائلات بمنازل قديمة وبعضها آيل للسقوط وكما ذكر بعض الأهالى وأكدها أحد القيادات لا يمر فى هذه الشياخة بدون انهيار أحد المنازل وهناك على الأقل ٤ ٪ من المنازل بدون مياه نقية – هذا وقد ذكرت مشكلة انخفاض مستوى النظافة

... في الشياخة ... القيادات وعائلات عينه الدراسة وفي مقابلات بعض السكان.

١ - بالنسبة للبيانات الاجتماعية:

كانت الأمهات في سن الانجاب مع الأطفال أقل من ١٥ سنة يمثلان حوالي ٥٥٪ من سكان الشياخة وهذه احدى صفات المجتمعات النامية حيث تحتاج هذه المجموعة إلى تكثيف الخدمات المقدمة. والنسبة الاعتمادية للسن الصغير حوالي ٤٩٪، معظم السكان مسلمون وأصلاً من الإسكندرية ولكن هناك ٢٠٪ أصلاً من الصعيد، ٨,٢٪ أصلاً من الوجه البحري – الصفة السائدة في الأسرة هي الزوجة الواحدة وفقط ٢٪ من الأزواج لهم أكثر من زوجة.

٢- التعليم:

كانت نسبة الامية مرتفعة حيث بلغت ٤٩,٥٦٪ من السكان اكثر من ١٠ سنوات من العمر وقد ذكرت الأمية كمشكلة حادة من جميع القيادات التنفيذيه والشعبية

- كانت الدروس الخصوصية إحدى المشاكل الملحة والتي ذكرتها ٧٣,٤٪ من عائلات الدراسة الميدانية

- أما التسرب من المدرسة فقد تضاربت واختلفت الارقام الرسمية مع الواقعية وإن كانت أعلى دائما بين تلاميذ المرحلة الابتدائية حيث سجلت ٧,٥٪ ثم الاعدادية بلغت ٣٪ وذلك في البيانات الرسمية أما بين عينة الدراسة فقد بلغت ١٢,٥٪ في المرحلة الابتدائية، ١٠,٥ في المرحلة

الاعدادية وكانت أهم الاسباب التى ذكرت عن التسريب هى الرسوم المتكررة يليها احتياجات الاسرة المادية واعتمادها على عمل الأطفال وقد تأكدت هذه الأسباب في الدراسة الانثروبولوجية.

٤- العمالة:

كانت نسبة البطالة لمن فى سن ست سنوات فأكثر فى الشياخة ١٢,٩ ٪ وبالتفصيل ٣٣,٦٦ ٪ للإناث مقابل ١٠,٢٢ ٪ للذكور كما ذكر فى بيانات التعبئة والاحصاء ١٩٨٦ بينما أظهرت الدراسة المسحية أن نسبة البطالة بين عائلات الاسر المدروسة كانت ١,٣ ٪ فقط - ولكن الدراسة الانثروبولوجية أظهرت بالحاح احساس المجتمع بالبطالة بين شباب الشياخة خاصة الشباب المتعلم كما ذكرها أفراد قيادات الشياخة كأهم المشاكل بها.

٥- الصحة:

أ- لم تتمكن الدراسة من العثور على أى بيانات منفصلة للشياخة لحساب المعدلات الحيوية.

ب- معدل وفيات الرضع كما ظهر من الدراسة المسحية بلغ ٤٢,٦ فى الألف وهو يعتبر معدل مرتفع بالنسبة لمعدل الاسكندرية ككل وهو ٢٧,٨ فى الألف.

جـ- التحصينات غير مكتملة فقد وجد أن ٧٩,٥ ٪ فقط من الأطفال [illegible] تم [illegible] ضد أمراض الطفولة [illegible] ومن هنا كانت اشار [illegible]
عن [illegible] هذا الاتجاه

ب – خدمات الأمهات: وجد أن ٨٣٪ من الأمهات (فى الدراسة المسحية) يقبلن على الخدمات المتاحة بالشياخة ومنهم ٦٨,١٪ ذكر أن استخدام مراكز رعاية الأمومة والطفولة غير أن متوسط زيارات الحوامل للرعاية لم يتجاوز زيارة واحدة طوال شهور الحمل – ولازالت الداية تقوم بدور كبير فى توليد الامهات بالشياخة حيث تقوم بحوالى ٤٢ ٪ من الولادات المنزلية.

أما عن استخدامات وسائل تنظيم الاسرة فكانت ضعيفة وكانت أحد المشكلات التى ذكرت بواسطة القيادات.

٦- المشاكل الاجتماعية:

من أهم المشاكل الاجتماعية التى أثيرت من القيادات والتى ظهرت من الدراسة الانثروبولوجية مشاكل الادمان والجريمة بالشياخة وكان من أهم ما ذكر كأسباب مساعدة لهذه المشاكل قصور خدمات الأمن الليلية وعدم إنارة الشوارع ليلاً وتواجد اطفال الشوارع بكثرة فى الشياخة وقد نوهت حوالى ٥٠ ٪ من أسر الدراسة المسحية باحتياجهم الشديد لحضانات منخفضة الأجر لأطفالهم كبديل لتواجدهم فى الشوارع.

كما أثيرت مشكلة عدم وجود الخدمات الترفيهية بالشياخة مثل النوادى والمكتبات وساحات الرياضة.

التوصيات:

وقد أمكن تجميع توصيات المجموعات المشتركة في الدراسة وهي مجموعات القيادات ومجموعات الأسر وتحويلها إلى توصيات عملية كما يلي:

اولا: تكوين لجنة استشارية فنية:

تحت رئاسة ومسئولية السيد رئيس حي غرب وتتكون اللجنة من أعضاء فنيين وأعضاء من الهيئات التنفيذية وتكون على أساس تطوعي وتقدم النصائح العلمية لتطوير وتنمية المنطقة وتضم اللجنة ممثلين من الأحزاب السياسية والمؤسسات الاهلية والمؤسسات الدينية ثم الادارات الحكومية الخاصة بالصحة والتعليم والشئون الاجتماعية وكذلك ممثلين للجماعة.

وتختص هذه اللجنة بالوظائف التالية:

أ – وضع خطة عملية على مستوى الشياخة لحل المشاكل المتعددة بالشياخة ومقابلة احتياجات المجتمع بها في ضوء ما تمت دراسته مع تحديد الاحتياجات الفعلية والمادية ومدى الإحتياج لمساهمة الادارات المختلفة.

٢- التنسيق في تنفيذ هذه الخطة بين الادارات والمؤسسات المختلفة لتقوم كل منها بأدوارها وذلك:

أ – بإشتراك جمعيات أهليه معنية وهيئات أخرى معنية بتطور المجتمعات المختلفة.

- ... من لجان أخرى فى أضيق الحدود للتعامل مع مجموعات المشاكل المتقاربة وتقديم المعونة الفنية لها.

٣- تحريك المجموعات الشعبية والتجمعات العاملة فى الشياخة للاشتراك والمساندة فى البرنامج عن طريق الجمعيات المتواجدة وهذا لتأكيد المشاركة الشعبية فى البرنامج وكذلك تأكيد التعاون بين القطاعات الشعبية والقطاعات المتعلمة.

٤- تنظم التدريبات المختلفة التى تحتاجها خطة التنمية.

٥- القيام بالتخطيط والتنفيذ لأى ابحاث علمية مقترحة وتحتاجها خطة التنمية من حيث التنفيذ أو المتابعة أو التقييم.

٦- الاتصال بالهيئات الدولية المعنية ببرنامج تنمية المجتمعات للمساندة فى التثقيف والتدريب وخاصة فى برامج محو الأمية والتدريب المهنى وبرامج الأسر المنتجة والتثقيف الصحى وغيرها.

ثانياً: تقوم اللجنة الاستشارية الفنية بتكوين أربع لجان فرعية للتعامل مع مجموعات الاحتياجات وهى:

أ - الاسكان والبيئة.

ب- رعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة والتغذية.

جـ- التعليم الرسمى والخاص وتعليم الكبار.

د - الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والدينية.

على أن تمثل جميع القطاعات الادارية والأهلية وجماعة الاسكندرية في هذه اللجان التي يكون لها صلاحيات تنفيذية.

وتكون أهم وظائف هذه اللجان مراجعة دراسة احتياجات الشياخة ثم مراجعة احتياجات المجموعة الخاصة بها ثم وضع اهداف واضحة لبرامج المعالجة بحيث تكون قابلة للتنفيذ وكذلك وضع خطة مبسطة بجدولة زمنية للبرنامج مع توضيح لطريقة المتابعة والتقييم المستمر - هذا ويجب أن تضع هذه اللجان خطة التدريب والبحوث المطلوبة والتنسيق المطلوب وتحديد الهيئات المعاونة والتي تحتاجها خطة التنمية ومعالجة الاحتياجات خطة التنمية ومعالجة الاحتياجات.

ونخص بالشكر السيد / رئيس حي غرب الاسكندرية وجميع العاملين معه في كرموز لحسن تعاونهم أثناء هذه الدراسة.

نقاط للمناقشة:

١- ما هو الهدف من هذه الدراسة، وما هي المؤشرات لتحديد احتياجات المجتمع المصرى المتخلف؟

٢- ما هي الخطوات البحثية التي أتبعت لتحديد احتياجات المجتمع وما هي خصائص المجتمع الحضرى المتخلف.

٣- ناقش أهم النتائج التي تم الوصول إليها.

٤- من وجهة نظرك كأخصائي اجتماعي وكلفت تعمل مع إحدى المجتمعات الحضرية المتخلفة ما هي أهم الحلول لمواجهة مشكلات واحتياجات هذا المجتمع؟

الحالة الثانية

محضر اجتماع للقيادات الشعبية والتنفيذية

واحدي القري لدراسة حاجات ومشكلات القرية(١)

عقد اجتماع مشترك بين القيادات الشعبية والتنفيذية بقرية (ع) يوم الثلاثاء الموافق ١٩٨٤/٦/٩ فى تمام الحادية عشر صباحاً، بمقر الوحدة المحلية وبرئاسة رئيس الوحدة المحلية للقرية وبحضور عضو مجلس الشعب بالقرية ورئيس المجلس الشعبى المحلى للوحدة المحلية للقرية ورئيس مجلس ادارة جمعية تنمية المجتمع بالقرية، ومدير الوحدة الاجتماعية بالقرية.

جدول الأعمال:

١- التعرف على حاجات ومشكلات القرية.

٢- دراسة أساليب تحقيق التعاون بين الأجهزة الشعبية والتنفيذية لحل مشكلات القرية.

٣- ما يستجد من أعمال.

محضر الاجتماع:

بدأ رئيس الوحدة المحلية الاجتماعى بالترحيب بالقيادات الشعبية بالقرية، ثم أشاد بالمبادرة التى قامت بها جمعية التنمية فى طلب عقد هذا الاجتماع بهدف تحقيق التعاون بين الاجهزة الشعبية والتنفيذية لخدمة القرية وحل مشاكلها، ثم تقدم بالشكر للباحث على جهوده مع جمعية التنمية خلال الفترة السابقة، وبعد ذلك إنتقل لمناقشة بنود جدول اعمال الاجتماع.

(١) محضر الاجتماع (فى) المرجع السابق ذكره.

أولا: التعرف على مشكلات أهالي القرية:

قام الباحث بعرض نتائج الدراسة الإستطلاعية التى قام بها خـ المرحلة التمهيدية من الممارسة التمهيدية وخاصة ما ارتبط منها بحاجا ومشكلات أهالى القرية، وقد تمثلت فى نقص العديد من الخدمات والم بالقرية وضعف الموجود منها بالفعل، وقد أكد على أن تراكم الحاجات والمشكلات، وعدم إحساس الأهالى بإهتمام المسئولين بحل هذه المشكلات أثر على درجة الولاء والانتماء للقرية وقد اتضح ذلك من السلبية واللامبالاة تجاه أى جهود تبذل لحل لتلك المشكلات وبالتالى عدم مشاركتهم ومساهمتهم فى هذه الجهود.

وقد علق رئيس الوحدة المحلية على ذلك بقوله بأنه قد تقدم بمذكرات للمسئولين بمركز كفر الدوار بهذه الحاجات والمشكلات وناقشهم فيها فى مقابلته لهم ووعدوا بحلها عند توفر الامكانيات. وقد أيد كل من رئيس المجلس الشعبى المحلى بالقرية وعضو مجلس الشعب كلام رئيس الوحدة المحلية وأعلنا أنهما قد أطلعا على صور هذه المذكرات وأن المجلس الشعبى المحلى قد تقدم بتوصيات مثلها إلى المجلس الشعبى المحلي بمركز كفر الدوار ووعدوا بحل هذه المشكلات.

ثانيا: دراسة إمكانية تحقيق التعاون بين الأجهزة الشعبية والتنفيذية لحل مشكلات القرية:

أقترح رئيس مجلس ادارة جمعية التنمية بأن يتم حل بعض المشكلات التى يمكن حلها بالجهود الذاتية وعدم انتظار توفر الميزانيات للوحدة المحلية

! ـيا، فعلى سبيل المثال يمكن زيادة حنفيات مياه الشرب بالقرية بواسطة تبرعات الأهالي ومساهمة كل من جمعية التنمية والمجلس الشعبي المحلي.

وقد أشار رئيس المجلس الشعبي المحلي إلى أنه بالنسبة لمشكلة عدم وجود مدرسة إعدادية بالقرية لعدم وجود ارض فضاء يمكن أن تقاوم عليها، يمكن تنظيف واعداد مكان المدافن القديم بالقرية لبناء المدرسة عليه، وقد اقترح مدير الوحدة الاجتماعية أن يتولى مركز شباب القرية اقامة معسكر للعمل خلال العطلة الصيفية لاعداد وتجهيز المكان وعرضه على مديرية التربية والتعليم لأدراج المدرسة بالخطة القادمة. ووافق الحاضرون على ذلك الاقتراح.

وقد اقترح عضو مجلس الشعب بالقرية تشكيل لجنة لمقابلة المسئولين ... لعرض مشكلات القرية التي يصعب حلها بالجهود الذاتية ـ ...يادة ضغط الكهرباء وبناء المدرسة الإعدادى واستكمال المدرسة الابتدائيه وزيادة عدد فصولها. وقد وافق الحاضرون على الاقتراح، وأتفق ...ى تشكيل لجنة من رئيس الوحدة المحلية وعضو مجلس الشعب ورئيس المجلس الشعبي المحلي للإتصال برئيس الوحدة المحلية للمركز ومديرى الهيئات التنفيذية للاهتمام بحل هذه المشكلات.

وقد أثنى الباحث على هذه المناقشة الموضوعية، وما حققته من مقترحات بناءة وقد طلب من القيادات المشاركين فى هذا الاجتماع ضرورة

إقامة لقاءات مستمرة مع أهالى القرية لسماع شكواهم وحاجاتهم، وعرض الجهود المبذولة عليهم لما لذلك من تأثير على الأهالى وأحساسهم بإهتمام القيادات والمسئولين بمشاكلهم وحاجاتهم وإهتمامه بآرائهم ومقترحاتهم مع ضرورة إهتمام الاجهزة الشعبية والتنفيذية بشكاوى الأهالى والعمل على إزالتها. مع ضرورة تحقيق التعاون مع رئيس الوحدة المحلية للقرية من قبل المجلس المحلى فى القيام بالدور الرقابى على الأجهزة التنفيذية بالقرية بهدف زيادة كفاءة خدماتها بالنسبة للأهالى، وقد وافق الحاضرون على هذه المقترحات ووضعها موضع التنفيذ.

وفد نهاية الاجتماع شكر رئيس الوحدة المحلية للمشاركين فى الاجتماع على مدى اهتمامهم بتحقيق التعاون بين الاجهزة التنفيذية والشعبية لخدمة اهالى القرية، وتمنى استمرار وزيادة هذا التعاون بينهم، وقد انتهى الاجتماع فى تمام الواحدة ظهراً.

الحالة الثالثة

المقابلة الرابعة

مع رئيس مجلس إدارة إحدى جمعيات

تنمية المجتمع الريفي

فى يوم الأحد الموافق ١٩٨٩/٢/١٩ وفى تمام الخامسةمساء، وبمركز شباب القرية عقد الباحث المقابلة الرابعة مع رئيس مجلس ادارة جمعية التنمية بقرية (هـ)، وذلك لمناقشة معوقات مشاركة المواطنين فى التنمية بالقرية من خلال جمعية تنمية المجتمع بها.

وقد تناولت المقابلات الثلاثة السابقة مناقشة الموضوعات : (ظروف نشأة الجمعية وتطور العضوية بها، ولائحتها الداخلية وأساليب العمل بها، وميزانية الجمعية ومصادرها، والبناء الداخلى للجمعية ، ودور الاخصائى الاجتماعى مع الجمعية ..) .

ولقد حدد رئيس مجلس إدارة الجمعية معوقات مشاركة المواطنين فى التنمية خلال هذه المقابلة بما يلى:

• إن القيادات التى تتولى مسئولية العمل بالجمعية غالبيتهم من كبار السن ويحتلون مناصبهم منذ سنوات تد [illegible] إلى أكثر من سبع سنوات، وأن الكثير منهم أصبحت ظروفه الاسرية والصحية تحول دون المشاركة بفاعلية فى [illegible] او [illegible] الانتظا [illegible] اجتماعات مجلس ادارة الجمعية [illegible] مجلس ادارة

الجمعية من ١٢ عضواً إلى ٧ أعضاء في عام ١٩٨٦ . لقد ان[illegible] على حيوية ونشاط الجمعية، وعدم تشجيع الأهالي على المشاركة في عضويتها أو المساهمة في برامجها وأنشطتها.

- ارتفاع رواتب العاملين والموظفين بالجمعية وأنشطتها، وإرتفاع أسعار المواد اللازمة لاقامة مشروعات جديدة أو دعم المشروعات الحالية بالجمعية مع ثبات ميزانية الجمعية منذ سنوات طويلة. أثر في عدم اقامة برامج ومشروعات بالقرية وبالتالي في اتجاهات الاهالي نحوها وعدم مشاركتهم في عضويتها وفي برامجها ومشروعاتها من سنوا طويلة.

- يؤثر على طبيعة العمل بالجمعية العلاقات العائية والخاصة مما تسبب في ارتجالية العمل بها، وهذا يفسر عدم إنتظام لجان الجمعية في اجتماعاتها وعملها، وكذلك في ضعف العمليات الادارية بها والتي تتمثل في نقص سجلات الجمعية وعدم اكتمال التسجيل بالموجود فيها بالفعل، وقد انعكس ذلك على صورة الجمعية بالقرية ومدى جديتها في أداء عملها للمشاركة في التنمية.

- عدم تفرغ الاخصائي الاجتماعي الذي يعمل مع الجمعية حيث يتولى مسئوليات العمل في إدارة الوحدة والإشراف على العديد من الجمعيات، بالإضافة إلى أنه يسكن خارج القرية، كان من الأسباب التي أثرت في عدم قيام الجمعية بدورها في تنمية المجتمع المحلي وضعف إسلوب عملها.

- . كان لضعف ونقص الخدمات الموجودة بالقرية، وعدم اهتمام

المسئولين بعلاج المشكلات بالقرية أكبر الأثر في عدم مشاركة أهالي القرية في جهود التنمية بها.

- وجود صراعات بين القيادات الشعبية بالقرية سواء من قبل قيادات جمعية التنمية أو قيادات المجلس الشعبي المحلى ، وقد أرجع هذه الصراعات إلى الصراعات العائلية أو لرغبة كل منهم في السيطرة على مقاليد الأمور لتحقيق مصالح خاصة بهم ، مما أثر على وجود علاقات تعاونية وتنسيقية بينها وبالتالي عدم تعاونهم في إنماء مشروعات وبرامج مشتركة لخدمة القرية ، وقد أثر ذلك في وجود فجوة بين القيادات والأهالي للمشاركة في وجود التنمية.
- تأثير رسوخ العادات والقيم الريفية ، وإنشغال العنصر النسائي في النشاط الزراعي كمصدر أساسي لدخل غالبية أهالي القرية ، وفى الأعمال المنزلية على اشتراك العنصر النسائي في أي تنظيمات مجتمعية أو المساهمة في جهود التنمية بالقرية.

وقد انتهت المقابلة في تمام السابعة والنصف مساءً.

الحالة الرابعة

محضر اجتماع مجلس الإدارة الاتحاد الإقليمي

يوم الإثنين الموافق ٢٠٠٩/١٠/٢٦

إنه في يوم الإثنين الموافق ٢٠٠٩/١٠/٢٦ في تمام الساعة السابعة والنصف مساءاً اجتمع أعضاء مجلس إدارة الاتحاد بالمؤسسة القومية بمحرم بك ، برئاسة رئيس مجلس الإدارة وسكرتارية السكرتير العام وحضور السادة أعضاء المجلس (عشرة أعضاء) .

وبحضور المدير العام التنفيذي

واعتذر عن الحضور أربعة أعضاء

ولما كان الاجتماع قانوني بدأ بمناقشة جدول الأعمال الآتي :-

١- التصديق على محضر الجلسة السابقة المنعقد في ٢٠٠٩/٨/٨ .

٢- عرض الموقف المالي للاتحاد من ٢٠٠٩/١/١ حتى ٢٠٠٩/٩/٣٠ .

٣- عرض المذكرة بشأن العلاوة الاجتماعية للعاملين بالاتحاد .

٤- اقتراح طريقة التعامل المالي مع شعب الاتحاد وجمعياتها .

٥- عرض المكاتبات الهامة الواردة للاتحاد .

٦- عرض موقف الجمعيات .

٧- مناقشة الإسكندرية عاصمة للسياحة العربية عام ٢٠١٠ .

٨- عرض ما تم تنفيذه في اللجان والشُعب .

٩- عرض موقف مكتبة الاتحاد .

١٠- مناقشة مشاكل إشهار الحضانات الملحقة بالجمعيات .

١١- ما يستجد من أعمال .

أولاً: التصديق على محضر الجلسة السابقة بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٨.

- تم تلاوة محضر الجلسة السابقة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٨ وتم التصديق عليه من جميع الحاضرين .

ثانياً: عرض الموقف المالي للاتحاد من ٢٠٠٩/١/١ حتى ٢٠٠٩/٩/٣٠.

- تم تأجيل عرض الموقف المالي للاتحاد لاجتماع اللجنة التنفيذية القادم لاعتذار أمين الصندوق عن حضور الاجتماع .

ثالثاً: عرض المذكرة بشأن العلاوة الاجتماعية للعاملين بالاتحاد .

- تم مناقشة المذكرة بشأن العلاوة الاجتماعية للعاملين بالاتحاد وتفويض اللجنة التنفيذية في منح العلاوة وكذا مكافأة عيد الأضحى .

رابعاً: اقتراح طريقة التعامل المالي مع شعب الاتحاد وجمعياتها .

- تم التأجيل لاجتماع اللجنة التنفيذية القادم لاعتذار أمين الصندوق عن حضور الاجتماع .

خامساً: عرض أهم المكاتبات الواردة للاتحاد .

- عرض المكاتبات الهامة الواردة للاتحاد خلال الفترة من ٢٠٠٩/٨/٩ وحتى ٢٠٠٩/١٠/١٩ وأحيط المجلس علماً .

سادساً: عرض موقف الجمعيات .

- عرض موقف الجمعيات المشهرة حتى ٢٠٠٩/١٠/٢٢ وعددها (١٩٩٤)
- عدد الجمعيات التي تم سحب أوراقها من ٢٠٠٩/١/١ حتى ٢٠٠٩/١٠/٢٢ عدد (٢٠٥) جمعية ، عدد (٣٧) مؤسسة .
- عدد الجمعيات التي تم شهرها من ٢٠٠٩/١/١ حتى ٢٠٠٩/١٠/٢٢ عدد (٩٤) جمعية ، عدد (١٣) مؤسسة .
- عدد الجمعيات المسددة للاشتراك عن عام ٢٠٠٩ عدد (٤٠٦) جمعية .
- عدد الجمعيات المحلولة خلال عام ٢٠٠٩ عدد (١١) جمعية .

وأحيط المجلس علماً . مع دراسة اقتراح قانونية تحصيل اشتراكات الاتحاد عن طريق رؤساء الشُعب ويُصرف بدل انتقال للمحصل .

سابعاً: مناقشة الإسكندرية عاصمة للسياحة العربية لعام ٢٠١٠.

- تم مناقشة الإسكندرية عاصمة للسياحة العربية عام ٢٠١٠ واقترح أعضاء مجلس الإدارة عمل دورات تدريبية للشباب في الجمعيات على الإسكندرية

عاصمة للسياحية العربية وكيفية استقبال السائح ومعرفة معالم الإسكندرية معرفة تامة وكيفية تنشيط حركة السياحة والاشتراك مع جميع الجهات وعمل معارض تجذب السائحين .

- قرر مجلس الإدارة تجميع الأفكار والمقترحات وصياغتها بورقة عمل لدراستها.

ثامناً: عرض ما تم تنفيذه في اللجان والشُعب .

- عرض د (أ.ص) الأمين العام ما تم تنفيذه في الشعب خلال شهر رمضان والعيد والمدارس وأحيط المجلس علماً .

- كما عرض عمل لجنة التدريب حيث تم إقامة دورة تدريبية في الفترة ٢٠/١٠- ٢٠٠٩/١٠/٢٢ بعنوان "الاتصال والتواصل" بالإضافة إلى دورتين قادمتين في الفترة من ١٠/٢٧- ٢٠٠٩/١٠/٢٩ في "مهام واختصاصات أجهزة الجمعيات" والثانية في الفترة من ١١/٣- ٢٠٠٩/١١/٥ في "التخطيط الاستراتيجي" أما دورة الأعمال المالية سيتم عملها في آخر أسبوع في شهر ديسمبر .

- عرض أيضاً د/ (أ.ص) عمل لجنة الصحة والبيئة من القوافل الطبية ومؤتمرات التدخين والإدمان .

- تحدث د/ (أ.ص) عن حل جمعية نهضة المرأة بالعامرية برئاسة م / (أ.ح) ورئيس شعبة العامرية .

وقرر مجلس الإدارة إسناد الشعبة إلى د/ (ط.أ) .

تاسعاً: عرض موقف مكتبة الاتحاد .

- عرض موقف مكتبة الاتحاد وقرر مجلس الإدارة إحالة الموضوع إلى اللجنة الثقافية للدراسة .

عاشراً: مناقشة مشاكل إشهار الحضانات الملحقة بالجمعيات .

- تم مناقشة مشكلة إشهار الحضانات الملحقة بالجمعيات الأهلية واقترح المجلس تحديد لقاء في جمعية الشبان المسلمين مع وكيل وزارة التضامن

الاجتماعي ومسئولي الأسرة والطفولة وسكرتير عام المحافظة والجمعيات لمناقشة المشكلة .

الحادي عشر: ما يستجد من أعمال .

- تحدث د/ (أ.ص) عن استعداد الشعب لصلاة عيد الأضحى المبارك لعام ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م وعن مراجعته مع رؤساء الشعب لساحات الصلاة والمسئولين والاتصالات وتم الانتهاء من وضع الخطة .

- تحدث أيضاً عن تحديث الدليل وإضافة عدد صفحات بالألوان للدعاية للجمعيات.

ولما لم يستجد من أعمال أخرى فقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة العاشرة مساءاً

الأمين العام

رئيس الاتحاد

تحريراً في ٢٠٠٩/١٠/٢٦.

الحالة الخامسة

محضر اجتماع الجمعية العمومية

العادية يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٩/٤/٢٤

اجتمعت الجمعية العمومية العادية للاتحاد برئاسة رئيس الاتحاد وحضور ممثلاً عن الاتحاد العام للجمعيات في تمام الساعة الثانية بعد صلاة الجمعة الموافق ٢٠٠٩/٤/٢٤ بمقر جمعية الشبان المسلمين بالشاطبى وذلك بعد تأجيلها ساعة من الساعة الواحدة إلى الثانية لعدم اكتمال النصاب القانوني .

ونظراً لقانونية الاجتماع بحضور (٢٠٣) من عدد (٥٨٧) الذين لهم حق الحضور فقد افتتح الجلسة رئيس الاتحاد مرحباً بالسادة الحضور وبدأ النظر فى جدول الأعمال وقد اقترح السادة الحضور بدء النظر في جدول الأعمال ببند انتخاب أعضاء مجلس إدارة الاتحاد بدلاً من الذين انتهت أو زالت عضويتهم لاختيار (٥) أعضاء أولاً وتم التصويت على ذلك وقد وافق جميع السادة أعضاء الجمعية العمومية .

القرارات

أولاً: انتخاب أعضاء مجلس إدارة الاتحاد بدلاً من الذين انتهت أو زالت عضويتهم لاختيار (٥) أعضاء .

وقد تم تعريف السادة المرشحين لأنفسهم للسادة أعضاء الجمعية العمومية وعددهم (٨) مرشحين حيث تم اختيار لجنة من (٣) ثلاثة أعضاء من السادة ممثلى الجمعيات أعضاء الجمعية العمومية للإشراف ومراقبة عملية التصويت والفرز .

وقد بدأت عملية التصويت والفرز وقد أسفرت نتيجة الفرز عن الآتي :-

عدد الحضور : ٢٠٣.

الذين أدلوا بأصواتهم : ١٩٩

أصوات باطلة : ٣

أصوات صحيحة : ١٩٦.

م	الاسم	عدد الأصوات	الترتيب
١	أ/ (س.ق)	١٧٢	١
٢	أ/ (م.م)	١٦٦	٣
٣	د/ (ح.أ)	١٦٣	٤
٤	د/ (ط.م)	١٧١	٢
٥	أ/ (م.ج)	١٢٦	٥
٦	أ/ (ن.م)	٧٦	٦
٧	أ/ (ع.ع)	٣٧	٨
٨	أ/ (ر.ع)	٦٩	٧

وبهذا قد فاز لعضوية مجلس الإدارة حسب ترتيب الأصوات هم السادة :

١. أ/ (س.ق) .
٢. د/ (ط.م) .
٣. أ/ (م.م)
٤. د/ (ح.أ)
٥. أ/ (م.ج)

ثانيا: تم عرض الميزانية والحساب الختامي عن عام ٢٠٠٨ وتقرير مراقب الحسابات وتم اعتمادها والموافقة عليهم .

ثالثاً: تم عرض تقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠٠٨ وتم اعتماده الموافقة عليه.

رابعاً: تم عرض مشروع الميزانية التقديرية لعام ٢٠٠٩ وتم الموافقة عليها.

خامساً: تم تعيين أ/ (أ. م) مراقباً للحسابات .

سادساً: ما يستجد من أعمال .

- أثار السادة الحضور أعضاء الجمعية العمومية اعتراضهم على توزيع فرص الحج العام الماضي بنظام القرعة فقط .
- وقد تم التوصية بأن يكون توزيع فرص الحج على الجمعيات بنظام الحصص والقرعة معاً وإن ترفع هذه التوصية للسادة المسئولين .

ونظراً لما لم يستجد من أعمال أخرى فقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة الخامسة مساءاً.

رئيس الاتحاد

تحريراً في ٢٠٠٩/٤/٢٤

مراجع الكتاب

أولاً : المراجع باللغة العربية.

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية

أولاً: المراجع العربية :-

١- إبراهيم عبد الرحمن رجب، ممارسة طريقة تنظيم المجتمع، تنظيم المجتمع أسس نظرية تطبيقات عملية، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٣

٢- ـــــــــــــــ ، نماذج ونظريات تنظيم المجتمع ، الكتاب الثاني، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٣.

٣- ـــــــــــــــ ، أساسيات تنظيم المجتمع ، الكتاب الأول ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٣.

٤- ـــــــــــــــ ، تنظيم المجتمع أسس نظرية وأجهزة ، الكتاب الرابع ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٣.

٥- إبراهيم عبد الهادي المليجى ، الخدمة الاجتماعية من منظور تنظيم المجتمع – رؤية واقعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩١.

٦- ـــــــــــــــ ، تنظيم المجتمع- مداخل نظرية ورؤية واقعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠١.

٧- أبو النجا محمد العمري ، تقويم فاعلية دور المساعدات الخارجية في تنمية الجهود الذاتية ، دراسة في مشروعات جهاز بناء وتنمية القرية بمحافظة البحيرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة .

٨- أحمد الخشاب ، الاجتماع التربوي والإرشاد الاجتماعي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٨.

٩- أحمد السنهوري ، تنظيم المجتمع ، طريقة عملية للخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤.

١٠- أحمد كمال أحمد ، تنظيم المجتمع ، مجالات وأجهزة وحـالات ، مكتبـة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٠.

١١- ـــــــــــ ، مناهج الخدمة الاجتماعية في المجتمـع الإسـلامي ، الجزء الثاني ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٧.

١٢- ـــــــــــ ، نظريات وحالات ، الجزء الثـاني ، مكتبـة الأنجلـو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٣.

١٣- ـــــــــــ ، تنظيم المجتمع ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٣.

١٤- أحمد كمال أحمد وآخرون ، دراسات في علم الاجتماع ، الجـزء الأول ، دار الجيل للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٤.

١٥- ـــــــــــ ، اتجاهات في إعادة بناء وتنمية القرية المصرية ، مكتب الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠.

١٦- أحمد مصطفى خاطر ، طريقة تنظيم المجتمع – مدخل تنميـة المجتمـع المحلي ، استراتيجيات وأدوار المـنظم الاجتمـاعي ، المكتـب الجـامعي الحديث، الإسكندرية ، ١٩٨٤.

١٧- ـــــــــــ ، طريقة الخدمة الاجتماعية فـي تنظـيم المجتمـع (مدخل لتنمية المجتمع المحلي- استراتيجيات وأدوات المنظم الاجتمـاعي)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٧.

١٨- إمام عبد الفتاح إمام ، مسيرة الديمقراطية ، رؤية فلسفية ، مجلد عالم الفكر، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الثاني ، الكويت ، ديسمبر ١٩٩٣.

١٩- إقبال الأمير السمالوطى ، التنمية الاجتماعية ، دار وهدان للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٢.

٢٠- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة ، شروق ، أكتوبر ، ١٩٩٤.

٢١- حمدي عبد الحارس ، هناء حافظ بدوي، تنظيم المجتمع- المدخل والأجهزة، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٧.

٢٢- رشاد أحمد عبد اللطيف ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ، مدخل دراسة المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٩.

٢٣- رشاد أحمد عبد اللطيف ، نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية- مدخل متكامل ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، ١٩٩٩.

٢٤- سامية محمد فهمي ، مسعد الفاروق ، أجهزة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، إسكندرية ، بدون سنة النشر .

٢٥- ــــــــــــ ، مقدمة في ممارسة الخدمة الاجتماعية ، أجهزة تنظيم المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٦.

٢٦- ــــــــــــ ، هناء حافظ بدوى ، ممارسة تنظيم المجتمع في أجهزة الرعاية الاجتماعية ، مطبعة سامي ، الإسكندرية ، ١٩٩٢

٢٧- سليمان الطماوى ، الوجيز في القانون الإداري ، دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٩.

٢٨- سمير نعيم أحمد ، النظرية في علم الاجتماع ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، مصر، ١٩٧١.
٢٩- سيد أبو بكر حسانين ، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦.
٣٠- سوسن عثمان عبد اللطيف ، عبد الخالق عفيفي ، تنظيم المجتمع ، مداخل ونماذج للممارسة المهنية ، بدون دار نشر ، ١٩٩١.
٣١- ________________ ، تنظيم المجتمع ـ أجهزة الممارسة المهنية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٧.
٣٢- صالح العبد وآخرون ، الكتاب السنوي الأول ، في التنمية الريفية ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ، ١٩٨١.
٣٣- ________ ، الكتاب السنوي الثاني من التنمية الريفية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٢.
٣٤- حامد عبد السلام زهران ، علم النفس الاجتماعي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٤.
٣٥- عادل مختار الهوارى ، دراسات نقدية في علم اجتماع التنمية الطبعة الأولى مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠.
٣٦- عبد الباسط عبد المعطى ، في التنمية البديلة ، دراسات وقضايا ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠.
٣٧- عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون، تنظيم المجتمع، بدون دار نشر، القاهرة، ١٩٨٥

٣٨- ـــــــــــــــــــــ ، نظريات تنظيم المجتمع ، عمـــان للخدمات العلمية ، القاهرة ، ١٩٨٩.
٣٩- ـــــــــــــــــــــ ، الخدمة الاجتماعية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩.
٤٠- ـــــــــــــــــــــ ، تنظيم المجتمع – أجهزة وتنظيمات دار الحكيم للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢.
٤١- ـــــــــــــــــــــ ، تنظيم المجتمع – نماذج – مهارات – أدوار ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢.
٤٢- ـــــــــــــــــــــ ، تنظيم المجتمع ، أسس وعمليات ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢.
٤٣- ـــــــــــــــــــــ ، تنظيم المجتمع (أجهزة- مجـــالات- حـــالات)، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، المجلس الأعلى للجامعات، القـــاهرة، ١٩٩٦.
٤٤- ـــــــــــــــــــــ ، تطور مؤسسات تنظيم المجتمع، في رشاد أحمـــد عبد اللطيف وآخرون، أساسيات تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٦
٤٥- عبد الخالق محمد عفيفي ، تنظيم المجتمع ، أدوار ونمـــاذج الممارســـة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٣.
٤٦- ـــــــــــــــــــــ ، تنظيم المجتمع في إطار التحديث والمعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٧.

٤٧- عبد الغنى عبود وآخرون ، أقوال في التنمية ، مجلة الفكر العربي ، العدد الخامس والأربعون ، مارس ، ١٩٨٧.
٤٨- عبد الهادي الجوهري ، في المشاركة الشعبية دراسة في علـم الاجتمـاع السياسي ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٤.
٤٩- ــــــــــــــــ ، علم الاجتماع نشأته وتطوره ، مكتبـة نهـضة الشرق ، القاهرة، ١٩٨٩.
٥٠- عبد الهادي محمد والى ، المتكامل والتنمية مع تطبيقات على بعض جوانب التكامل بين مصر والسودان ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ، ١٩٨٣.
٥١- على عبد الرزاق جلبي ، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتمـاع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠.
٥٢- على الدين السيد، الخدمة الاجتماعية ــ الأصالة والمعاصرة، مكتبة عـين شمس، القاهرة، ١٩٩٤
٥٣- علية حسن حسين ، التنمية نظرياً وتطبيقياً ، الهيئـة المـصرية العامـة للكتاب، القاهرة ، ١٩٧٧.
٥٤- قسم التخطيط الاجتماعي، التنمية الاجتماعية- أسس وقضايا، مركز نـشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، بدون سنة نشر.
٥٥- كمال دسوقي ، ديناميةالجماعة في الاجتماع ، وعلم النفس الاجتمـاعي ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٩.
٥٦- لويس ملكية ، سيكولوجية الجماعة والقيادات ، النظريـة والبحـث فـي ديناميات الجماعة، الجزء الثالث ، العالم العربي للنشر ، ١٩٦٤.

٥٧- مرزوق عبد الرحيم عارف ، جمعية تنمية المجتمع ودورها فـي توعيـة الأسرة الريفية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٦٣ فبراير ١٩٧٩.
٥٨- مريم أحمد مصطفى ، تنمية المجتمعات المحلية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩١.
٥٩- ـــــــــــــ ، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩١.
٦٠- محمد أحمد عبد الهادي ، تنظيم المجتمع ، الجزء الثاني ، بدون دار نشر ، ١٩٨٤.
٦١- محمد بهجت كشك ، المدخل إلى تنظـيم المجتمـع ، المكتـب الجـامعي الحديث، إسكندرية ، ١٩٨٥.
٦٢- ـــــــــــــ المدخل إلى تنظيم المجتمع، المعهـد العـالي للخدمـة الاجتماعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
٦٣- ـــــــــــــ ، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الـدفاع، المكتـب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٦
٦٤- محمد حلمي ، موجز مبادئ القـانون الإدارى ، إدارة الاتحـاد العربـى للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٩.
٦٥- محمد رفعت قاسم، تنظيم المجتمع ــ الأسس والأجهزة، الثقافة المـصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠.
٦٦- ـــــــــــــ ، عمليات الممارسة المهنية فى تنظيم المجتمـع ، كليـة الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٦.

٦٧- محمد شمس الدين أحمد ، العمل مع الجماعات في محيط الخدمة الاجتماعي ، مطبعة يوم المستشفيات ، القاهرة ، ١٩٨٣.
٦٨- محمد عبد الحي نوح ، تنظيم المجتمع المهني ، معارف ، قيم ، مهارات ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥.
٦٩- محمد عبد الفتاح محمد، تجربة الحكم المحلي وأثرها في تحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨١.
٧٠- ـــــــــــــــ ، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، إسكندرية ، ١٩٩١.
٧١- ـــــــــــــــ ، ممارسة تنظيم المجتمع في الأجهزة والمنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
٧٢- محمد عبد الفتاح يـ ـ ى ، مبادئ الإدارة العامة ، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض ، ١٩٨٧.
٧٣- ـــــــــــــــ ، اتخاذ القرارات التنظيمية ، زهران للنشر والتوزيع ، الأردن، ١٩٩٣.
٧٤- محمد فؤاد حجازي ، البناء الاجتماعي ، الطبعة الثانية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٢.
٧٥- محمد كمال البطريق ، محمد جمال شديد ، تنمية المجتمع المحلى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩.
٧٦- محيي الدين صابر ، الحكم المحلى وتنمية المجتمع في الدول النامية ، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، سرس الليان ، ١٩٦٣.

٧٧- مديرية الشئون الاجتماعية ، الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات بالإسكندرية ، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢.

٧٨- مسعد الفاروق حمودة ، تنمية المجتمع الريفي والحضري ، بدون دار نشر، بدون سنة نشر.

٧٩- ملاك أحمد الرشيدي وآخرون ، اتجاهات معاصرة في خدمة المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، إسكندرية ، ١٩٨٣.

٨٠- ـــــــــــــــــ ، تنظيم المجتمع، نماذج ونظريات علمية لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٦.

٨١- موسى شيتوي وآخرون، التطوع والمتطوعون في العالم العربي، دراسة حالة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٠

٨٢- نبيل محمد صادق ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ، مدخل إسلامي ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون سنة نشر .

٨٣- هدى بدران ، تنظيم المجتمع ، مطبعة المليجى ، الجيزة ، ١٩٦٩.

٨٤- هناء حافظ بدوى ، أجهزة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣.

٨٥- يسرى شعبان عبد الحميد التطوع في تنظيم المجتمع، في رشاد عبد اللطيف وآخرون، مهارات وتطبيقات في تنظيم المجتمع، دار الحكيم للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.

ثانياً: المراجع الأجنبية :-

1- Arthur Dunham , The New community organization , Thomas Y. Growell company , Inc , New York , 1970.
2- Arthur Hilman , Community organization , and planning , the Macmillan company , New York , 1997.
3- Armand Lauffer and Edward Newman Community organization for the 198's Haper and Row , New York , 1983.
4- Amitai Etizioni , Modern Organization , prentice- Hall , Inc , New , jersey , 1964.
5- Alice H, Collins and Dian L pancoast , Natural Helping Net- works National Assication of social work , New York , 1976.
6- A.J ponsion , National Development Asociological contribution , Mouton – The Hague, 1968.
7- Biddle M. William and Bilddle J. Loureid , Encouraging community Development , Holt Rinehart and Winston , NY , 1986.
8- Biddle w . William and Biddle j . Liureid , The Community Development precess , Holt , Rinehart and Winston , Inc , New York . 1965.
9- Black C.E. The Dynamic of Modernization , Haper and Row . New York , 1983.
10-Brain j. Berry , The Human Consequences of urbanization the Macmillan press , Ltd , London , 1973.
11-C.B, Mamaria , Social problems and social Organization in India , second Edition , Kitab Mahal , India , 1981.

12-Charles Grosser , New Direction in Community organization – from Enabling to advocacy . prager publishers , Inc , New York , 1973 .
13-Charles H. Zastrow, The Practice of Social Work. ACID-Free Recycled Paper, New York, 1999.
14-Charles , P. Loomis and Allan Feegle , Astrategy for Rual change , Sckenkman publishing Co, Cambridge . 1975.
15-David Cox & Manohar Pawar, International Social Work, Issues, Strategies, and Programs SAGE Publications, United States of America, New Delhi, 2006
16-Douglas P. Bilklen , community organization – theory and practice , prentice – Hall , Inc , New Jersey , 1982.
17-Eugen pusic , social welfare and social development , prentice – Hall Inc , New York , 1972.
18-El Namki S.M problem of Management in Developing Environment , North Holland publishing company , New York , 1979.
19-Encyclopedia of Social Work, NASW Press, 1997.
20-Ewell p, Roy , cooperatives , Today and Tomorrow , the interstate printers publishers , Inc , Second Edition , U,S,A , 1969.
21-Fred M , Cox , et , al , strategies of community organization , A Book or Readings – peacock publishers Inc , New York , 1974.
22-Gwyn E, E , Jones and Maurice J, Rolls , progress in Rural Extension and community Development , vol , I , Johm wiley and sons , New York , 1982.
23-Hollander E.P, Leadership – Group and influence , Oxford University press , New York 1974.

24-Irving Aspergel , Community problem solving the Delnquncy Example , the university of Chicago press , Chicago , 1969.
25-John L, Taylor and Willims G, David , Urban planning practice in developing countries , pergman press , New York , 1983.
26-Johen B Turner , the Challenge of in service training for social Development , Integrated social project , Ministry of social Affairs , Egypt , 1983.
27-Jack Rothman planning organization for social change , Colunbia University press , New York , 1964.
28-John B , Turner , Nighborhood organization for community action , Vol . a National Association of social work , (N.A.S.W) Inc, U,S,A, 1987.
29-Joan orme, Gender and Community Care, social Work and Social Care Perspectives, New York, 2001.
30-Kulka R , Veroof and Douvan E , Natural Helping Network , (N.A.S.W) Inc, U.S.A. 1987.
31-Lyle Schaller , Community organization – conflict and Reconciliation Abingdon press, New York , 1976.
32-United Nation: The International Volumatry Program (U, N, 1999),
33-Thomas Cummings and Christopher G. Worley, Organization Development and Change, South-Western Collage Publishing United State, 1999.
34-Leggy wireman, citizen participation In: Encyclopedia of social work, (N. A. S. W) Vol, l, New York, 1987.
35-Marchall B. Clinard, Slums and community Development – Ex-periment in self – Help, the free press, New York, 1966.

36-Minstry of local Government, Local Development (11), Egyptian- American Cooperative program, U.S.Aid, August, 1985.

37-Normanlong, An Introduction to the sociology of Rural Development, the chauce press, Ltd, London, 1982.

38-Robert perlman and Arnold Gurin, organization and social planning, John Weely and sons, New York, 1972.

39-Ralph Kramer and Harry spect, Reading in Community organization practice, prentice Hall Inc., New York, 1975.

40-Robert C. Ziller, the social self, pergamon press, New York, 1973.

41-Richard Parvis, the social Development concept, school social work, Washington University, March, 1980.

42-Smalley Elizabeth Ruth, theory for social work practice, Clumbia Univ., press, U. S. A, 1980.

43-Salaman Graeme and Thompson Kenneth, Control and Ideology in organization, the open University press England, 1980.

44-Walter A. F., Introduction to social welfare, prentice-Hall Inc., U. S. A., 1970

محتوى الكتاب

الموضوع	الصفحة

الفصل التاسع

المجلس القومى للطفولة والأمومة

الفصل العاشر

الصندوق الاجتماعى للتنمية

الفصل الحادى عشر

جهاز بناء وتنمية القرية كجهاز

الفصل الثانى عشر

الاتجاهات الحديثة لطريقة تنظيم المجتمع

الفصل الثالث عشر

حالات تطبيقية فى تنظيم المجتمع

